

الأناضل المهدى في مدرسة أهل البيت ١

منهج البحث والتحري في شأن

الإمام علي عليه السلام

محمد باقر السليستاني

مَنْهَجُ الْبَحْثِ وَالْتَحْرِي فِي شَأْنِ

الإسلام والمسلمين

الأئمة المهدي في مدرسة أهل البيت | ١

منهج البحث والتجريب في شأن

الإمام المهدي

محمد باقر السيستاني

الطبعة الثانية

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين.

وبعد، فهذا بحث موجز حول ولادة الإمام المهدي عليه السلام، وإمامته، وهو الإمام الثاني عشر الغائب منذ سنة (٢٦٠هـ) من سلسلة القادة من أئمة أهل البيت عليهم السلام، فهو الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام ابن الإمام علي الهادي عليه السلام ابن الإمام محمد الجواد عليه السلام ابن الإمام علي الرضا عليه السلام ابن الإمام موسى الكاظم عليه السلام ابن الإمام جعفر الصادق عليه السلام ابن الإمام محمد الباقر عليه السلام ابن الإمام علي السجاد زين العابدين عليه السلام ابن الإمام الحسين الشهيد الذي تولى الإمامة بعد أخيه الإمام الحسن المجتبي عليه السلام ابن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وفاطمة عليها السلام بنت النبي محمد صلى الله عليه وآله.

وقد ابنتى هذا البحث على تأمل مباحث الإمامة بشكل عام والمهدوية بشكل خاص من المنظور التاريخي والروائي، فقد تتبعتُ - بحسب ما تيسر - سيرة النبي صلى الله عليه وآله وأئمة أهل البيت عليهم السلام في تبليغ الإمامة والإرشاد إلى الإمام اللاحق في كل من الأئمة الاثني عشر وما رافق ذلك من ظواهر في ضوء سيرتهم

العامة في التبليغ والأداء والتعليم والتربية، وتأملت بإمعان ما أثير في شأن ذلك من تساؤلات.

ولقد تأكد لي في ضوء ذلك بشكل تفصيلي صدق حديث ولادة الإمام عليه السلام بتعيين وإرشاد الأئمة من أهل البيت عليهم السلام على وجه واضح، ومتى تأمل الباحث هذا الموضوع وفق المنهج التاريخي والروائي الملائم، وسلك السبل الموضوعية الضرورية في تحقيق مثل هذا البحث، اتضح له ذلك جلياً.

ولاحظت أنّ ما يثار من وجوه الشك والتساؤل يبني عموماً على البعد عن الأجواء والظروف التاريخية والإمكانات المتاحة فيها من جهة، وعن الطريقة الملائمة لاستنطاق الآثار والحوادث ودلالاتها في حينه من جهة أخرى.

كان تأملي لهذا الموضوع في أصله قبل عقدين ونصف من الزمن تقريباً، وقد سجلت في حينه بعض المذكرات الأولية حول ذلك، إلا أنه لم يتيسر لي تحريره على الوجه الذي أجده مناسباً.

وقد وقع السؤال في هذه الأيام عن هذا الموضوع فاهتممت بمراجعة الموضوع بمقدار يفي بتوضيحه على وجه موجز، ولعل الله سبحانه يسهّل بسط ذلك وتفصيله في المستقبل في بحث شامل عن اصطفاء أهل البيت عليهم السلام في الإسلام، ومن الله تبارك وتعالى أسأل التوفيق.

ورغم أنّ محل الاهتمام أصالةً في هذا البحث هو ولادة المهدي عليه السلام من أهل البيت وإمامته - حيث إنه الإمام الحاضر الذي يلزم الإذعان به والاستعداد لظهوره - إلا أنه اشتمل على المبادئ العامة لإثبات إمامة أئمة أهل البيت عليهم السلام بشكل عام، وسيرة سائر الأئمة عليهم السلام في الإرشاد إلى إمامة الإمام اللاحق.

والموجب للاهتمام بهذا البحث أن التحري في شأن الإمام عليه السلام لمن لم يستوثق من الأمر فرضٌ وفق قواعد الدين، لوجوه ثلاثة ..

الأول: ضرورة التحري عن المصطفين من أهل البيت عليهم السلام في هذه الأمة، والإيمان بهم، فإن ذلك من تمام الدين، سواء في ذلك من مات منهم كالأئمة الأحد عشر (صلوات الله عليهم)، أو من كان حياً.

الثاني: أنه عليه السلام هو الإمام الفعلي لهذه الأمة وفق الدين، فيجب محبته والولاء له، وقد جاء أن ((من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية))، وليس في غيابه ما يقتضي سقوط وظيفة معرفته والإيمان به كما هو ظاهر، فالإمام المصطفى من عند الله سبحانه يرسم الخط الصحيح في الدين والمنهج القويم في الحياة، وهو مع ذلك يمكن أن يظهر في أيّ زمان، ويكون على الأمة حينئذٍ واجب الإذعان بشخصه ونصرته، وهو مما يتوقف على الثبوت في شأنه.

هذا مضافاً إلى ما يليق به وتستوجبه محبته من آداب وذكر ودعاء وسلام وانتظار كما وردت النصوص بذلك عن أئمة أهل البيت عليهم السلام.

الثالث: أنه عليه السلام هو المهدي الموعود من هذه الأمة، وذلك يقتضي الاهتمام بمعرفته، حيث كان الإنباء بهذا النبأ في الدين من أجل إيمان الناس به مسبقاً قبل ظهوره وإذعانهم به عند ظهوره، والتوقي من الادعاءات الضالة المتعلقة بالمهدوية، وما يستتبعها من الشبهات والفتن، كما هو الحال في سائر التنبؤات في الدين في شأن من يأتي من العباد الصالحين لهداية الناس.

إذاً على كل مسلم لم يستوثق من شأنه عليه السلام فرضٌ عينٍ أن يتحرى ويهتم الاهتمام اللائق بهذا النبأ وفق فرائض الدين وقواعد الشرع المبين. وقد اشتمل هذا البحث على تمهيد ومدخل ومطالب ثلاثة ..

فالتمهيد يتناول أموراً أربعة ..

١. أصل الإنباء بالمهدي.
٢. أبعاد هذا النبأ والحكم المنظورة به وأهميته.
٣. خصائص المهدي الموعود.
٤. تعين المهدي في الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام في المذهب الإمامي.

والمدخل يقع في منطق البحث وقواعد التحري، وقد اشتمل على ذكر عدة نكات منهجية ضرورية في تحري إمامة الإمام المهدي عليه السلام وولادته بشكل خاص وإمامة سائر أئمة أهل البيت عليهم السلام بنحو عام، وهو بسط للمنهج المعتمد في أصل البحث ضمن المطلبين الآتين.

والمطلب الأول يتناول سيرة أئمة أهل البيت عليهم السلام من الإمام علي عليه السلام حتى الإمام العسكري عليه السلام في بيان إمامة الإمام اللاحق وفق الدلالات التاريخية والروائية.

والمطلب الثاني في منهج أهل البيت عليهم السلام في بيان ولادة الإمام المهدي ووجوده وإمامته وفق الدلالات التاريخية والروائية.

وقد عقب ذلك ببحث موجز حول القول في غرابة هذا النبأ من حيث طول عمر الإمام وغيبته والحكمة من وراء وجوده في حال الغيبة وإيضاح ذلك.

والمطلب الثالث: في أمور تتعلق بظهور الإمام عليه السلام قد تثير التباساً حولها،

وهي ترجع إلى أمرين ..

١ - حول ما يطرح من أمر الممهدين للإمام عليه السلام.

٢ - حول علامات ظهوره الشريف.



التمهيد

١- أصل الإنباء بالمهدي

بداية النبا بالمهدي عليه السلام في المستوى الشيعي الإمامي
الاتفاق على النبا بالمهدي عليه السلام في المستوى الإسلامي
معهودية النبا بالمهدي عليه السلام في الرسائل السابقة قبل الإسلام

٢- أبعاد هذا النبا والحكم المنظورة به وأهميته

الحكمة في العناية الإلهية بتغليب العدل في آخر هذه الحياة
الحكمة في بثّ نبا المهدي في الدين قبل تحقّقه

٣- خصائص المهدي

٤- تعيّن المهدي عند الشيعة الإمامية

التمهيد

١- أصل الإنباء بالمهدي

إن من جملة الأنباء التي جاءت بها النصوص النبوية وما ورد عن أهل البيت عليهم السلام هو الوعد بالإمام المهدي عليه السلام من أهل البيت، وهو عبد صالح اصطفاه الله سبحانه ليقوم دولة الحق والعدل والصلاح على منهاج رسول الله صلى الله عليه وآله، ويشيع مبدأ اصطفاء أهل البيت عليهم السلام في هذه الأمة.

وهذا النبأ يلائم التطلع الفطري الإنساني إلى تحكيم العدل والحق والصلاح يوماً ما على الأرض.

وهو بذلك يماثل أنباءً أخرى وردت في الدين توافق تطلعات فطرية إنسانية، مثل التطلع إلى وجود الإله، وإلى عنايته بالإنسان وحاجاته، وإلى إرسال رسالة منه إلى الإنسان هدايته إلى الطريق الصحيح، وإلى مجازاة الظالم وإنصاف المظلوم بعد الممات في حالات عدم حصول ذلك في هذه الحياة، والتطلع إلى مناجاة الخالق سبحانه والصلاة له، إلى غير ذلك من التطلعات التي جاء الدين بما يوافقها.

على أن بعض هذه التطلعات إلهامات فطرية توجه الإنسان إلى الحقيقة، فهي في واقعها ضرب من المعرفة كالتطلع إلى الإله، وبعضها رغبات فطرية تجد استجابة لها من الله تعالى في الدين مثل استجابته سبحانه للإنسان.

والوعد بالمهدي المصلح أمر بديهي وواضح للغاية على المستوى الشيعي الإمامي، بل هو من جملة مباني هذا المذهب، كما أنه ثابت على الإجمال في المستوى الإسلامي العام، كما ورد في المستوى الديني العام أيضاً. ولنذكر إشارة إلى ذلك في كل من المستويات الثلاثة ..

بداية النبأ بالمهدي عليه السلام في المستوى الشيعي الإمامي

أما على المستوى الشيعي الإمامي فإنّ هذا النبأ كما ذكرنا لهو نبأ بديهي من المنظور الروائي والتأريخي منذ القرن الثاني الهجري عند الشيعة الإمامية، بل عند عامة الشيعة بالنظر إلى كثرة الأخبار فيه عن أئمة أهل البيت عليه السلام حتى قامت ثورات عديدة في العصور الأولى بهذا العنوان.

ومن الواضح للغاية وفق ثوابت الآثار المروية عن الأئمة القادة الظاهرين من الباقر والصادق عليه السلام ومن خلفهما في هذا الخط من السلسلة القيادية من أهل البيت عليه السلام أنهم كانوا يبشرون بهذا الموعد وينفون عنه التطبيقات الخاطئة، ويذكرون أموراً يتوقف عليها ظهوره، وينفون ما كان قد يتوقعه بعض الرواة من مهدوية الأئمة الطاهرين عليه السلام أنفسهم، ليثبتوها للإمام الثاني عشر منهم، ولم ينفوا أصل هذا الوعد في أية حالة في الرد على دعاوى المهدوية التي كانت كثيرة في عصرهم كمهدوية محمد بن عبد الله بن الحسن المثنى الذي خرج في زمان الصادق عليه السلام، بل كان الرد على ذلك دائماً بنفي كون الثائر هو المهدي من أهل البيت عليه السلام.

وعلى هذا الأساس عيّن المهدي في الإمام الثاني عشر الغائب وهو محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، تعييناً يقينياً جازماً، فكان الإمام المهدي عليه السلام هو

الإمام الشرعي الفعلي الذي اصطفاه الله سبحانه لهذه الأمة وإن غيبه من جهة نكرانها لأبائه الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، وعدم تهيؤ الظروف بعدُ لظهوره، وبذلك كانت إمامته ومهدويته جزءاً أساسياً من العقيدة الدينية الإمامية. ولذلك ليس من الوارد بتاتاً الشك في أصل هذا الوعد في داخل المذهب الإمامي، بل إنكار هذا النبأ هو إنكار لعقيدة إمامة أهل البيت عليهم السلام من أصلها، ومن الخطأ الفاحش أن يُظن إمكان البناء على عقيدة الإمامة من دون الاعتقاد بالمهدي من أهل البيت عليهم السلام وبولادته.

الاتفاق على النبأ بالمهدي عليه السلام في المستوى الإسلامي

وأما على المستوى الإسلامي العام فيبدو نهوض الدليل الروائي عليه بوضوح على وجه متفق عليه بين المحدثين من أهل السنة منذ القرن الثاني، بالنظر إلى كثرة الأحاديث التي كانت متداولة خلال هذا القرن، وهي محكومة عندهم بالصحة بل صرح جماعة منهم بتواترها مما يعني قطعيتها، وربما شذ بعضهم فزعم عدم ثبوتها لأسباب غير موضوعية، منها ..

١- كثرة استغلال هذا النبأ من قبل الأدعياء على طول التاريخ، فيوجب ذلك نفوراً منه، أو يُراد سد هذا الباب بالتشكيك فيه.

ولا شك أن هذا السبب غير موضوعي، أمّا سدّ الذرائع فهو من مبادئ استنباط الأحكام أو تشريعها عند فريق من الأصوليين السنتية، وليس من أصول نقد الحديث، لكن بعض نقاد الحديث يعتمدون هذا المبدأ إذا كان الحديث في منظورهم يقوي مذهب الخصم في أمور الدين.

٢- تضعيف أحاديثه على أساس أن الأخبار الواردة فيه إنما رويت من قبل رجال الشيعة.

وهذا الاستدلال خطأ واضح، كما نبّه عليه بعض المحدثين النقاد، وذلك..

أولاً: أن في أحاديث المهدي عند أهل السنة ما لم يوصف رجال أسانيدھا بالتشيع.

وثانياً: أن في الرواة الشيعة كغيرهم من هو موثوق وآخر ضعيف، فلا يصح إلغاء حديث الموثوقين حتى وإن اختلفنا معهم في العقيدة، ودأب عامة أهل الحديث ومنهم أصحاب الصحاح كالبخاري ومسلم على التمسك بهم والرواية من طرقهم، وذلك أمر واضح.

٣- عدم رواية البخاري في صحيحه لأحاديث المهدي.
وهذا احتجاج ضعيف كما نبّه عليه النقاد أيضاً، وذلك..
أولاً: أن البخاري روى ما يشير إلى هذا النبأ^(١).

(١) صحيح البخاري (ج: ٤؛ ص: ١٤٣) كتاب بدء الخلق: باب نزول عيسى بن مريم، عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم)). وفي فتح الباري شرح صحيح البخاري (ج: ٦؛ ص: ٣٥٨ - ٣٥٩) عن أبي الحسن الخسعي الأبيدي في مناقب الشافعي أنه قال: (تواترت الأخبار بأن المهدي من هذه الأمة وأن عيسى يصلي خلفه.. وفي صلاة عيسى خلف رجل من هذه الأمة مع كونه في آخر الزمان وقرب قيام الساعة دلالة للصحيح من الأقوال أن الأرض لا تخلو عن قائم لله بحجة).

وثانياً: أن البخاري يمثل اجتهاداً معيناً في تصحيح الحديث وذوقاً خاصاً في انتقاء طائفة من الأحاديث الصحيحة وترك غيرها، وهناك اجتهادات أخرى في هذا الشأن، وبعضها تضمّن شروطاً للصحة بعضها أشد من شروط البخاري من بعض الجهات ومع ذلك قد روى أصحابها أخباراً في المهدي.

وثالثاً: أن في الأخبار المروية ما يصح على الشروط النقدية للبخاري أو قد رويت من قبل رجال روى لهم البخاري، ولا أهمية لعدم ذكره خيراً ما دام قد رواه رجاله أو صح وفق شروطه النقدية.

ورابعاً: لا حجة في ترك البخاري لرواية على عدم صحتها في منظوره، إذ من المعروف - بالاستقراء والمقارنة - أن البخاري قد يُعرض عن بعض الأحاديث أو بعض ألفاظها خشية تمسك أهل البدع بها، وعلى ذلك شواهد كثيرة وواضحة، وقد كان نبأ المهدي من هذا القبيل في منظوره، لأنه من جملة الأنباء التي يكثر تطبيقها من قبل الهاشميين والعلويين، وقد طبّقه العباسيون الذين عاش البخاري تحت حكمهم على ثالث خلفائهم وهو محمد الملقب بالمهدي ابن عبد الله المنصور العباسي، وكانت الثورات العلوية تترى رجاء إقامة دولة أهل البيت عليهم السلام الموعودة على يد المهدي، فكان ذلك عاملاً محتملاً للإعراض عنه سداً لهذا الباب، كما تقدم في السبب الأول.

إذاً بروز هذا النبأ كعقيدة عند الشيعة والبناء على انطباقه على شخص محدد في الفرق الإسلامية المختلفة وما تبعه من الاقتتال والفتن الاجتماعية والسياسية كان من شأنه أن يؤدي إلى زهد بعض المحدثين عن إيراد رواياته أو التصريح بصحته في كتابه تقديراً للمصلحة، وذلك دفعاً في اعتقادهم للفتنة

وتجنباً بحسب انطباعهم عن تقوية البدعة، وربما ترقى بعضهم لاحقاً إلى إثارة الشك فيه صريحاً.

وهناك شواهد كثيرة يجدها الباحث من خلال المقارنة بين كتب الحديث وتراجم الرواة عند أهل الجرح والتعديل في أن من المحدثين من كان يراعي هذه الأمور في انتقائه للأحاديث وفي توصيفه لأحوال الرجال وحكمه عليهم وعليها، وقد نبه ابن حجر العسقلاني على ملاحظات من هذا القبيل أوردت على صحيح البخاري، ولا يسعنا هنا تفصيل ذلك.

وخامساً: أنّ أخبار المهدي متواترة بمعنى أن لها طرقاً مستقلة لا يُحتمل أن تنشأ عن أصل واحد مشترك بينها، ومتى كان الخبر متواتراً بمجموع طرقه لم يؤخذ في شأنه قول النقاد في آحاد أسناده.

٤- أن هناك أسباباً تاريخية واجتماعية وسياسية محتملة لنشأة هذه الفكرة لدى المسلمين ..

أما السبب التاريخي فهو معهودية فكرة المصلح والمنجي في كثير من الأمم والعقائد والديانات السابقة على الإسلام، وعليه يمكن انتقالها إلى المسلمين خاصةً من قبل الذين كانوا من قبل على تلك العقائد ثم انتقلوا إلى الإسلام، أو من جهة الاختلاط بأهل تلك العقائد والتأثر بهم.

وأما السبب الاجتماعي فهو التعويض بهذا النبأ عما كان يعانيه المجتمع الإسلامي ولا سيما الشيعي منذ عهود مبكرة من الظلم والاضطهاد، فولد ذلك رجاءً بأن يبعث الله سبحانه عبداً صالحاً ينجي هذه الأمة، ثم تبدل هذا الرجاء تدريجاً إلى نبأ نبوي وأضيف في ضمن الأحاديث التي كانت تزداد باطراد بمرور الزمن في الوسط الحديثي، ومن المعروف في علم النفس أن الإذعان بكثير من

الأمر يمكن أن ينشأ كتعويض عن الإخفاقات التي يجدها الإنسان، وينطبق هذا المبدأ على المجتمع أيضاً.

وأما السبب السياسي فهو الانتفاع بهذه الفكرة في كسب المشروعية للقيام بثورة ضد الحكم باسم الإصلاح، وشحذ همم الناس في هذا السياق. وهذه الأسباب للتوقف في هذا النبأ لا تبدو موضوعية أيضاً، وذلك ..

أولاً: أن مجرد وجود تفسير تاريخي أو اجتماعي أو سياسي لنشأة فكرة ما في أوساط أهل الدين لا يكفي للبناء عليه، بل لا بد من التحقق من صحة الفكرة من خلال الأساليب الداخلية لنقد التراث وتمحيصه، فإذا كان ما جاء عنها في التراث صحيحاً يورث اليقين أو الوثوق فلا بد من الإذعان بها، وإن لم يكن بهذه المثابة كان صدقه وكذبه محتملين. نعم إذا قامت قرائن على حدوث الفكرة بالوضع والتلفيق صح حينئذٍ تفسير حدوث هذا النبأ في أوساط المسلمين بالأسباب الطبيعية.

والحاصل: أن وجود سبب طبيعي لحدوث فكرة لا يبرر البتّ بحدوثها على أساسه، بل لا بد من تتبع ما جاء في التراث في شأنها.

وثانياً: أن وجود أصول تاريخية لأمر ورد في الدين يمكن أن يكون في بعض الحالات مؤكداً لثبوت ذلك الأمر في الدين من جهة انتهاء الرسالات الإلهية إلى مصدر واحد، ومن الطبيعي حينئذٍ اشتراكها في أصول العقائد والأنبياء والتشريعات، بل إن بعض الأديان يقرّ بعضها الآخر، ويؤكد على صحة ما تضمنه وي طرح نفسه امتداداً له، فهو ليس في الحقيقة ديناً جديداً بل رسالة جديدة، كما أن المسيحية تعترف برسالة موسى ﷺ والأنبياء من بني إسرائيل من بعده وكتبهم كالتوراة، ويعترف الإسلام برسالة موسى وعيسى

عليه السلام، وسائر رسل بني إسرائيل ومجملهم، ويؤكد أنه إنما جاء تصديقاً لتلك الرسائل ومهيماً عليها ومشرعاً لمثل ما شرع فيها، كما قال تعالى^(١): ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾، وقال^(٢): ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وقال^(٣): ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾.

ومن المحتمل في جملة من الأديان والعقائد الأخرى حتى المنحرفة عن التوحيد والتي تنتهي إلى رجال موصوفين بالربانية والحكمة أن تكون في الأصل أدياناً إلهية ولكن شوّهت معاملها تدريجاً، وتوجد فعلاً بعض المؤشرات على ذلك بالنسبة لبعضها.

٥- أنه ليس هناك من ثقة بالتراث الروائي الإسلامي، ولا يمكن الاعتماد على خبر الثقة واعتباره حجة من خلال جرح الرجل وتعديله، وذلك من جهة ورود مضامين خاطئة ومربية في الروايات المسندة إلى الثقات.

(١) سورة الشورى: ١٣.

(٢) سورة يونس: ٣٧، ولاحظ سورة يوسف: ١١١.

(٣) سورة المائدة: ٤٨، ولاحظ سورة البقرة: ٤١، ٨٩، ٩١، ٩٧، ١٠١، وسورة آل عمران: ٣، وسورة النساء: ٤٧، وسورة الأنعام: ٩٢، وسورة فاطر: ٣١، وسورة الأحقاف: ١٢، وسورة الجن: ٣٠.

كما لا سبيل إلى ادعاء التواتر من جهة عدم وضوح استقلال نقل بعض الرواة عن بعض فيجوز أن تكون الفكرة قد وضعها شخص ثم انتشرت بين معاصريه والمتأخرين عنه ووضعوها لها أسانيد أخرى.

وعليه فلا يمكن الثقة بشيء من التراث على أساس أساليب الجرح والتعديل، بل تنحصر الحجة بالثبوت التاريخي المشهود.

وعلى هذا الأساس يدعى أنه لا يمكن إثبات وجود نبأ المهدي في المجتمع بالإثبات التاريخي إلا في ما جاء في كتب مصنفة ثابتة عن أصحابها تاريخياً دون الزمان المتقدم عليها، وبما أن تدوين الحديث ابتداءً في أوائل القرن الثاني فلن يتعداه الإثبات التاريخي، فتبقى الفترة بينه وبين عصر النبي ﷺ موضع تشكيك، وهذا الأمر ينطبق على أحاديث المهدي، لأنها دوّنت في أواخر القرن الثاني ثم في القرن الثالث، وعليه فلا مثبت لصدورها من النبي ﷺ.

وهذا السبب أيضاً غير تام، لأن هذه الصورة عن التراث تتضمن مستوى بعيداً من التشكيك في اعتباره، وكأنه ينشأ عن النظر إلى هذا التراث عن بُعد، فإذا لوحظت بعض المآخذ على بعضه سقطت الثقة عنه برمته، ولكن الباحث الممارس في الحديث يعرف أن أقصى مراتب النقد لا يفضي إلى التشكيك في أحاديث بحجم أحاديث الوعد بالمهدي برمتها.

إذاً يبدو ورود الحديث بهذا النبأ موثقاً عند جمهور المحدثين وفق المدارس الحديثية المختلفة في المستوى الذي تعتمده من مستويات النقد والجرح والتعديل.

على أنه إذا لم يحصل الوثوق بهذا النبأ من خلال الأحاديث النبوية بمجرد ما فإنه قد يحصل الوثوق به بالالتفات إلى الإذعان به من كثير من وجوه

أهل العلم والنظر في القرنين الأول والثاني، وهم ممن لا يحتمل أن يتأثروا في التصديق بمثله بالأسباب المذكورة، ولا بأحاديث زائفة جعلت على أساسها. ومن العجيب جداً أن يطرح بعض هذه الأسباب أو يستجاب لها من قبل بعض المؤمنين مبدئياً بالمذهب الإمامي، مع أن هذا المبدأ في التراث الإمامي أشبه بالمبدأ المحسوس تأريخياً من جهة حجم الدلائل التاريخية والروائية على أصل الوعد بالمهدي عليه السلام، وهذا ضرب من التخبط والتشويش الذي يقع نتيجة عدم التحري والتثبت المناسب في شأن ما يعرض على المرء من خلال الوسائل الحديثة وغيرها.

معهودية النبأ بالمهدي عليه السلام في الرسالات السابقة قبل الإسلام

وأما على المستوى الديني المتأصل لما قبل الإسلام من الرسالات الإلهية فيبدو أن التنبؤ بمصلح يأتي في آخر الزمان مما جاء الوعد به في الرسالات السابقة، ومن المعلوم اتفاق الرسالات الإبراهيمية في كثير من التشريعات والأنباء، بل قد يكون هذا النبأ في غيرها - من الرسالات المدعاة وسائر الأديان - من آثار رسالة حقة ضاعت معالمها وتشوهت عقائدها تدريجياً.

هذا واشتراك الرسالات في هذا النبأ يشير إلى أنه نبأ خطير ومهم للغاية في المنظور الرسالي العام، لعظيم الدور الذي يقوم به في نهاية هذه الحياة، وهو بقية العباد المصطفين على الأرض.

فهذا عرض موجز لثبوت أصل فكرة المهدي، كان على سبيل التذكير والتنبيه فحسب، من جهة وضوح ثبوتها للغاية في المنظور الإمامي وفق أدوات

تأريحية وروائية مؤكدة للغاية، ولذلك لم نرَ تفصيل مستندات هذه الفكرة وبسط أدلتها.

٢- أبعاد هذا النبأ والحِكم المنظورة به وأهميته

إن هنا موضوعين يتعلقان بأبعاد الوعد بالمهدي في الدين ..
الأول: ما هي الحكمة في العناية الإلهية بتغليب العدل والصلاح والحق
في أواخر هذه الحياة الدنيا؟
الثاني: ما هي الحكمة في العناية الإلهية بالنبأ المسبق لهذا النبأ والوعد به
قبل تحققه؟

الحكمة في العناية الإلهية بتغليب العدل في آخر هذه الحياة

أما الموضوع الأول فيبدو بملاحظة النصوص الدينية أن الحكمة في هذه
العناية الإلهية هي مجموعة أمور ..
١- الاستجابة لتطلع البشرية وأملها في تعميم الهدى والحق والعدل وقد
سبق ذكر ذلك.

٢- أن هذه الحياة في المنظور الإلهي والديني إذا نظرنا إليها نظراً مهميناً
عليها بمختلف مراحلها مضمار صراع بين الحق والباطل على مدار التاريخ
الإنساني، كما يتمثل في القرآن الكريم من خلال الآيات التي ذكرت ثنائية الحق
والباطل وثنائية الهدى والضلال وثنائية الكفر والإيمان، فأراد الله سبحانه أن
يجعل الغلبة في النهاية للحق كتعبير عن أنه لن يستقر إلا الحق ولن تكون العاقبة
إلا للهدى والرشاد.

قال سبحانه^(١): ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾،
وقال^(٢): ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾، وقال^(٣): ﴿أَنْزَلَ مِنَ
السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَهُ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي
النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهٗ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ
فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ
الْأَمْثَالَ﴾، وقال^(٤): ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ
الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾، وقال^(٥): ﴿قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِي الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾.

ورغم أن بعض هذه الآيات جاءت في حوادث خاصة، إلا أنها في ما يبدو
بالنظر في مجموعها وما مائلها جزء من أصل ثابت، وهو غلبة الحق على الباطل
في النهاية.

٣- أن يمثل ذلك القدرة الإلهية في مسرح هذه الحياة، فهو سبحانه إذا
شاء غلب الحق مهما تعسف الباطل، كما قال تعالى^(٦): ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا
وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾، وقال^(٧): ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ
وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ * هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى

(١) سورة الإسراء: ٨١.

(٢) سورة الأنفال: ٨.

(٣) سورة الرعد: ١٧.

(٤) سورة الأنبياء: ١٨.

(٥) سورة سبأ: ٤٩.

(٦) سورة المجادلة: ٢١.

(٧) سورة التوبة: ٣٢-٣٣، ولاحظ سورة الفتح: ٢٨، وسورة الصف: ٨-٩.

وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴿١﴾، وقال سبحانه (١) في قضية موسى وهارون: ﴿وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾، وقال (٢): ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ * إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ﴾.

٤- أن من غايات هذا النبأ أن يكون وعداً مقطوعاً لأهل الحق بانتصارهم على الباطل في النهاية حتى تقوى فيهم روح الأمل والرجاء، كي يعملوا لأجل الحق في أوضاعهم الصعبة على طول التاريخ، وليعلموا أن هذه المساعي لن تذهب هباءً، وسوف تؤدي إلى غلبة الحق في النهاية وفق السنن التي بنيت عليها الحياة، قال تعالى (٣): ﴿قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ * قَالُوا أَوْزِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾، وقال (٤): ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾، وقال (٥): ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾،

(١) سورة القصص: ٥.

(٢) سورة الأنبياء: ١٠٥-١٠٦.

(٣) سورة الأعراف: ١٢٨-١٢٩.

(٤) سورة هود: ٤٩.

(٥) سورة القصص: ٨٣.

وقال^(١): ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

فهذا الحدث الجليل يبدو تدبيراً إلهياً لجمع البشرية كلها تحت قيم الإيمان والحق والعدالة بعد أن اقتربت البشرية بعضها من بعض وأصبحت ككتلة واحدة وصار العالم كقرية واحدة من خلال تيسر وسائل النقل والاتصال، وغدا الإنسان يقترب من التفكير بنوع الإنسان ويرجو له قيم الحق والعدالة، ويميل إلى التدبير الموحد المنصف للمجتمع الإنساني كله، كما تبدو إرهابات ذلك من خلال المؤسسات الدولية رغم بقاء كثير منها مرتبهة بإرادات خاصة.

الحكمة في بثّ نبأ المهدي في الدين قبل تحققه

وأما الموضوع الثاني - وهو الحكمة في بثّ هذا النبأ في الدين قبل تحققه بالوعد بهذا المصلح - فيبدو أن هذا النبأ جاء في ضمن ظاهرة معروفة في الأديان وهو الوعد والتنبؤ بالعباد المصطفين الذين سوف يرسلهم الله تعالى أخذاً للميثاق من الأمة عليها، ليكون ذلك إتماماً للحجة عليها ودرءاً لتهمة الكذب والابتداع عنه عند قدومه، كما قال سبحانه^(٢): ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ

(١) سورة النور: ٥٥. علماً أنّ بعض هذه الآيات وما قبلها قد يحتمل وجهاً آخر، ولكن

يستأنس بها لذلك.

(٢) سورة آل عمران: ٨١-٨٢.

قَالَ أَفَرَزْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَفَرَزْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ * فَمَنْ تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١﴾، وقال تعالى (١): ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، وجاء عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام (٢): ((ولم يخل سبحانه خلقه من نبي مرسل، أو كتاب منزل، أو حجة لازمة، أو محجة قائمة. رسل لا تقصر بهم قلة عددهم، ولا كثرة المكذبين لهم. من سابق سُمي له من بعده، أو غابر عرفه من قبله. على ذلك نسلت القرون، ومضت الدهور، وسلفت الآباء، وخلفت الأبناء، إلى أن بعث الله سبحانه محمداً رسولاً لله صلى الله عليه وآله لإنجاز عدته، وتمام نبوته، مأخوذاً على النبيين ميثاقه، مشهورة سياته)).

وبما أن المهدي عليه السلام عبد صالح مصطفى من عند الله سبحانه في ضمن اصطفاء رجال من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وذريته، وسوف يقوم بأدوار مهمة للغاية، منها إعادة بيان الدين بعد اختلاف الاجتهادات فيه، وطرو الالتباسات عليه، والشبابه في نقاط واسعة منه بتسديد من الله سبحانه، وإقامة الحججة على الدين الحق وهو الإسلام وموقع أهل البيت عليهم السلام فيه. وجمع الأمة بل والبشرية على كلمة سواء بما يؤتبه الله سبحانه من الحجج البالغة، وسوف يقيم دولة الحق والعدل التي هي أمل البشرية، وذلك كله مما يجعله مظنة التكذيب والاثام

(١) سورة الصف: ٦.

(٢) نهج البلاغة ج: ١ ص: ٢٤ الخطبة الأولى.

بالابتداع، فقد شاء الله سبحانه أن يبلغ الأمة به ليكون حجة عليهم عند ظهوره.

وقد يتساءل عن الحكمة في بث هذا النبأ وإن كان حقاً مع كونه عرضة لاستغلال المبطلين وخذاعهم لعامة الناس.

والجواب عن ذلك: أن بث هذا النبأ بنفسه يدل على رجحان كفة المصلحة فيه على تلك العوارض من جهة أهمية هذا الموعود في الدين، ودور بث هذا النبأ من قبل في إتمام الحجّة به على الناس عند ظهوره، كما هو الحال في الإنباء بالأنبياء اللاحقين ﷺ، وإن وقع ذريعة وغطاءً لأدعياء النبوة كذباً وبهتاناً، وذلك أمر معروف في التأريخ الديني للمجتمعات المختلفة.

وإذا صحت الحكمة المتقدمة لبث هذا النبأ - وهي صحيحة فعلاً - فمن الضروري تثبت الباحثين المسلمين قبل إثارة الشك في مثل هذا النبأ بالاحتمالات الأولية والتفسيرات المقترحة قبل استيفاء البحث عن الموضوع على نحو مناسب، لأهمية هذا الوعد والغرض من ورائه.

٣- خصائص المهدي

يقترن الوعد بالمهدي بذكر عدة خصائص للموعود تساعد على معرفته عند ظهوره وتكون حجة لمن يسعى لتشخيصه، وتحدّد بعض الشيء من استغلاله المتعمد والخاطيء من قبل المدّعين.

كما جاء في التوراة التنبؤ بعيسى بن مريم عليه السلام مع خصائص تنطبق عليه، وكذلك جاء التنبؤ بالنبي صلى الله عليه وآله في التوراة والإنجيل مع خصائص إضافية مساعدة على تحديده حتى ذُكر أن اليهود الذين جاؤا إلى شبه الجزيرة العربية وخاصةً من أحاط منهم بالمدينة إنما جاؤا يتلمسون هذا النبي صلى الله عليه وآله، وجاء في القرآن الكريم ما يدل على أنهم كانوا يجدون بوضوح انطباق العلامات الماثورة لديهم في الكتب المقدسة أو الأنبياء الأخرى - التي تكون أشبه بالسنة - على النبي صلى الله عليه وآله حتى كانوا يعرفونه صلى الله عليه وآله كما يعرفون أبناءهم، قال سبحانه^(١): ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

وهناك خصائص محدّدة وردت في نصوص نبوية رواها جمهور المسلمين في شأن الإمام عليه السلام وصححها النقاد ..

منها: ما يتعلق باسمه، وهو اسم النبي صلى الله عليه وآله، وهذا نظير ورود اسم النبي صلى الله عليه وآله في الإنجيل كما جاء في القرآن الكريم، وهو يفيد في الحيلولة دون كمّ كبير

(١) سورة البقرة: ١٤٦.


من الدعاوى الباطلة، لأن اسم الإنسان ليس مما يختاره هو بنفسه بل مما يختاره له والداه ويعرف به منذ ولادته، فالمدعي المبطل إذا لم يكن مُسمىً بمحمد لا يستطيع أن يغيّر اسمه.

ومنها: ما يتعلق بنسبه، فهو من نسل النبي ﷺ ومن ذرية الحسين عليه السلام على وجه التحديد، وفي ذلك أيضاً ما يحدد الدعاوى الباطلة حيث يحول دون صدورها من غير الفاطميين الحسينيين نسباً.

ومنها: ما يتعلق بترتيبه من الأئمة بعد الرسول ﷺ، وهذه علامة مستنبطة وفق ما رواه جمهور المسلمين، لأنهم رووا أنه يكون بعد النبي ﷺ اثنا عشر خليفة يقع بعدهم الهرج والمرج ثم تقوم الساعة، ورووا أيضاً ما يفيد كون المهدي إماماً قائماً بالحق، وضمّ هاتين الروايتين ينتج أن المهدي آخر الخلفاء الاثني عشر، وقد صرح بهذا الاستنباط جماعة من محدثي أهل السنة.

هذا، ولم يوجد لهذا العدد تطبيق مناسب عدا الأئمة الاثني عشر من أهل البيت عليهم السلام عند الإمامية، وهو يلائم الأحاديث النبوية التي تفيد إمامة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وإمامة الحسن والحسين عليهما السلام، حيث جاء أن (الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا)، ولذلك اعترف جماعة غير قليلة من كبار علماء أهل السنة بإمامة الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، ولكن إمامة روحية لا سياسية حتى لا تصادم الاعتقاد بمشروعية الخلافة عندهم، بينما آمن بعضهم وبعض غير المسلمين ممن دخل الإسلام بالمذهب الإمامي، لأنه الذي يطابق عدد الأئمة فيه العدد الوارد في الحديث، وسيأتي مزيد إيضاح لذلك.

ومنها: اقتران نزول عيسى بن مريم عليه السلام مع ظهوره عليه السلام ليكون حجّةً على أتباعه، وتلك خصيصة مهمة للغاية تصلح لتفنيد عامة دعاوى المهديّة، وهي

تدل على مكانة المهدي عند الله سبحانه وتعالى، ويعتبر ذلك تحقيقاً لما وعد به سبحانه في القرآن الكريم من ظهور هذا الدين على الدين كله.
وهناك علامات وردت في النصوص تقع في زمان ظهور الإمام  أو قبيل ظهوره تصلح دليلاً على حقانيته.

وقد يتفق أن تكون بعض العلامات الواردة في النصوص غامضة لا يهتدي الباحثون إلى حقيقة المراد بها حتى يشهدوا الواقع عند تحقق النبأ، فإذا وقع ذلك استيقنوا أن ما يقع فعلاً هو الذي جاء الوعد به من قبل.

٤ - تعيّن المهدي

عند الشيعة الإمامية

يتميز المذهب الإمامي بتعيّن الإمام المهدي فيه في شخص بعينه من أهل البيت، وهو الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، والإمام العسكري عليه السلام هو الإمام الحادي عشر في سلسلة أئمة الشيعة الإمامية وقد توفي سنة (٢٦٠هـ). ومن الجدير بالذكر أن عامة الناس لم يرو الإمام منذ ولادته رؤية معلنة واضحة، جراء رعاية الإمام العسكري عليه السلام للظروف المحدقة به حيث كانت السلطات تترقب وتتبع المولود منه عليه السلام وهو المهدي في هذه السلسلة من القادة من أئمة أهل البيت عليهم السلام.

ومن ثم يقع السؤال عن الحجة والدليل على أصل ولادته ووجوده عليه السلام مع ما ذكر من إحاطتها بالسرية والكتمان.

وحاصل هذا السؤال: أنه ما هي المؤشرات القائمة على ولادة الإمام المهدي عليه السلام في مذهب أهل البيت عليهم السلام رغم ما يحيط هذه الولادة من خفاء، وما الذي يعنيه طول عمر الإمام عليه السلام حتى الآن لمدة اثني عشر قرناً؟ وقد جاء هذا البحث لتوضيح الجواب عن هذا السؤال.

والواقع أنّ ولادة الإمام عليه السلام وإمامته تعتبر بديهية واضحة وفق الشواهد التاريخية والروائية الموثوقة والمشهورة في التأريخ والتراث الداخلي الإمامي والمؤيّد بالتأريخ والتراث الإسلامي العام، ولا يُخلّ بذلك عدم ظهوره المعلن

للناس لاقتضاء الأسباب الأمنية القاهرة حسب الوقائع التاريخية الثابتة والمتفق عليها، حيث كان جده الإمام علي الهادي عليه السلام - كآبائه القادة في مذهب أهل البيت عليه السلام - قد استدعاه الخليفة إلى محل إقامته في سامراء، ليكون تحت رقابته، وأبقى ولده الحسن العسكري عليه السلام كذلك، بل حبسه مرة أو أكثر حذراً من اتساع هذا المذهب أو تصدي قاداته للثورة ضد السلطة، وخوفاً من المهدي عليه السلام المتوقع في ضمن هذه السلسلة بعد أن كان من الواضح للسلطة أنها سلسلة قيادية في الشيعة لها أتباع كثير فينبغي أن تحذر جانبها السلطة.

فهذا الأمر واضح وبديهي متى روعي المنطق الملائم للبحث والقواعد المناسبة لتحري مثل هذا الموضوع.

لكن من الضروري كما ذكرنا قبل البدء في صلب البحث أن نقدم مقدمة منهجية كمدخل في توضيح منطق البحث وقواعد التحري ليكون الباحث عن الحقيقة في شأن هذا النبأ الخطير على بينة من الأمر وبصيرة فيه، ومن الله سبحانه نسأل الرشد والسداد.



المدخل في منهج البحث

والتحري في شأن القضية المهدوية

ضرورة معرفة طبيعة الموضوع والأدوات الملائمة للبحث فيه

أبعاد مختلفة لقضية الإمام المهدي تقتضي كل منها منهجاً ملائماً

ضرورة الموازنة بين المؤشرات المختلفة

ضرورة الانطلاق من الثوابت المفترضة للموضوع

إنكار نبأ المهدي من منطلق عدم الإيمان بأصل الدين

إنكار نبأ المهدي من منطلق نفي حقانية الإسلام

إنكار نبأ المهدي من منطلق إنكار اصطفاء أهل البيت عليهم السلام

نبأ المهدي على أساس اصطفاء أهل البيت للإمامة في الدين

خطأ استغراب الفكرة بعد الانتباه إلى منطلقها

ضرورة الإحاطة المناسبة بالتاريخ

ولادة المهدي مسألة تاريخية في داخل المذهب الإمامي

ضرورة الاطلاع على داخل المجتمع الإمامي ودراسة مقوماته وتراثه

خطأ مناقشة فكرة المهدي على أساس نفي تبوء أهل البيت قيادة المجتمع الشيعي



المدخل في منهج البحث والتحري في شأن القضية المهدوية

إنّ من الضروري للخوض في عامة مباحث الإمامة وفي مبحث الإمام المهدي عليه السلام بشكل خاص بيان منهج البحث والتحري، لأنّه يركّز على تنقيح الأسس الفكرية التي تبني عليها المباحث العقائدية بشكل تتضح متانتها وسلامتها، إذ كثيراً ما لا يُتّفق بعرض الدلائل والشواهد والمؤشرات على الموضوع ابتداءً قبل إيضاح طبيعة الأسس الفكرية لتلك الدلائل ومدى قوتها ومتانتها، وذلك لوقوع الشبهة فيها وعدم وجود الحاضنة الفكرية اللازمة لفهمها بعمقها المناسب، فإذا عرف الباحث تلك الأسس التي تبني عليها الدلائل المقامة على وجه واضح اتضحت له متانة تلك الأدلة واندفعت عنها وجوه الشبهة والالتباس.

وذلك أنّ أهمّ شيء في تحري أيّ موضوع هو سلامة قواعد البحث وأدوات التحري، فإنّ من عالج موضوعاً بغير الأدوات الملائمة والقواعد المناسبة له ابتعد عن الحقيقة في استنتاجه، وتلقي الأمور على غير وجهها.

نقاط يجب البحث عنها

ولأجل ذلك ينبغي بيان نقاط في ما يأتي إجمالاً ..

- ١ - ضرورة معرفة طبيعة الموضوع والأدوات الملائمة للبحث فيه.
- ٢ - ضرورة الموازنة بين المؤشرات المختلفة.

- ٣- ضرورة الانطلاق من الثوابت المفترضة للموضوع.
- ٤- ضرورة الإحاطة المناسبة بالتأريخ.
- ٥- ضرورة الاطلاع على المجتمع الإمامي من داخله ودراسة مقوماته واهتماماته وتراثه.
- ٦- ضرورة الانتباه إلى خطورة موقع أئمة أهل البيت عليهم السلام.
- ٧- تعويل أئمة أهل البيت عليهم السلام في بيان من يخلفهم على الأساليب الذكية البيانية والاجتماعية.
- ٨- ضرورة الانتباه إلى معايير الوثوق التاريخي والروائي.
- ٩- في التوصيف العام للمجتمع الشيعي الإمامي في زمان الإمام الحسن العسكري عليه السلام.
- ١٠- المنهج العام للأئمة السابقين عليهم السلام للدلالة على الإمام اللاحق.

ضرورة معرفة طبيعة الموضوع والأدوات الملائمة للبحث فيه

النقطة الأولى: أنّ من المهم عند بحث أي موضوع ودراسته هو معرفة طبيعة ذلك الموضوع وانتائه وتسلسله وثوابته ومصادره، والأدوات الملائمة له، وتحري الحقيقة من بين الاحتمالات الواردة بشأنه ..

فتارة: يكون الموضوع ذا طابع مادي لا بدّ من تحري الواقع فيه بأدوات البحث عن الأمور المادية من التجربة والاختبار كما في العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء والأحياء.

وأخرى: يكون الموضوع ذا طابع عقلي لا بدّ من تحري الواقع فيه بأدوات التحليل والتفكير العقلي، ولا محل فيه للاختبار والتجربة، كما في علمي الفلسفة والمنطق المعروفين.

وثالثة: يكون الموضوع ذا طابع اجتماعي سواء كان يتعلق بمجتمعات معاصرة أو سالفة، ويعنى بأحوال المجتمعات السالفة علم التاريخ، فيحتاج الباحث إلى الاطلاع على الحوادث التاريخية والإمعان فيها واستنباط دلالاتها في ما وقع أو لم يقع منها، ودراسة الأسباب الموجبة لتلك الحوادث التاريخية.

ورابعة: يكون الموضوع ذا طابع إيماني، بمعنى أنه يعتمد على إيمان مسبق بحقانية الدين ودلائله وأنبائه، فلا بدّ من تحري الموضوع فيه على أساس المؤشرات الدينية وقواعد تقييمها والوثوق بها.

وخامسة: يكون للموضوع أبعاد متعددة، تأريخية وطبيعية وإيمانية وغيرها، فلا بد أن يتحرى الأمر في كل بُعد وفق انتهائه وقوانينه وثوابته، ولا يصح معالجة بُعد فيه بالمنهج الذي يلائم بعداً آخر.

وهذه قاعدة بديهية للغاية معروفة في علم مناهج العلوم، ومشهورة لكل باحث ودارس على الإجمال، إذ أن المطلع على العلوم من لغةٍ ورياضيات وهندسة وتأريخ واجتماعيات، يجد أن لكل منها منهجاً خاصاً بها، فالقضايا الرياضية والهندسية يختلف منهج معالجتها عن القضايا الأحيائية والفيزيائية والكيميائية، وهما يختلفان عن المنهج الذي يعالج به الموضوع في علوم الاجتماع والتأريخ، ثم تختلف هذه المناهج عن منهج معالجة علوم اللغة والأدب. وكثيراً ما يقع الخطأ في الاستنتاج من جهة معالجة موضوع بمنهج لا يناسبه.

أبعاد مختلفة لقضية الإمام المهدي تقتضي كل منها منهجاً ملائماً

وموضوع الإمام المهدي عليه السلام وولادته وغيبته ذو أبعاد مختلفة ..

- ١ - فقد يكون بعضها طبيعياً، مثل مدى جواز طول عمر الإنسان بحسب سنن الطبيعة في منظور من لا يميز وقوع ما يخالف تلك السنن بتاتاً.
- ٢ - وقد يكون بعضها الآخر إيمانياً، مثل ما يتعلق بوجود تنبؤات دينية جازمة حول الإمام المهدي عليه السلام وولادته، وكذلك انتقاض السنن الطبيعة المعتادة في شأنه عليه السلام مثل طول عمره لمئات السنين.

- ٣ - وقد يكون بعضها الثالث تأريخياً، مثل الثبوت العيني والاجتماعي لحادث الولادة، لأن هذا الحادث حدث عيني قد وقع في أسرة خاصة مرموقة

هي جزء من المجتمع العام، فمن المتوقع وجود أخبار تروي هذه الولادة وما يتصل بها من حوادث.

وقد يكون بعضها الآخر ذا طابع مختلف عن ذلك.

ثمَّ البعد الواحد في هذا الموضوع قد يتوقف إثباته على معلومات مختلفة ..
فإثبات البعد الإيماني قد يكون من خلال أدوات تاريخية فيتوقف على رصد التأريخ الإسلامي لملاحظة الزمان الذي تقوم فيه مؤشرات تاريخية واضحة على معهودات هذا النبأ فيه وتداوله في وسط المسلمين، وقد يكون من خلال التراث المنقول فيتوقف على رصد التراث الإسلامي وامتلاك أدوات نقده من خلال علم الجرح والتعديل وسائر العلوم المتعلقة بالحديث، نقداً وتمحيصاً له ولمصادره، ومدى سريان الوضع والضعف في حديث ما إلى الريبة في سائر الأحاديث الواردة بذلك المضمون.

وكذلك البعد التاريخي له فروع متعددة، منها التأريخ السياسي العام، وتأريخ التدوين والتصنيف في العلوم والموضوعات المختلفة، والتأريخ الداخلي للفئات المعارضة للسلطة وكيفية معرفتها، إلى غير ذلك.

والذي يظهر من خلال الاطلاع على ما أثير حول هذا الموضوع أن كثيراً من الالتباسات فيه تنشأ عن عدم تفكيك هذه الأبعاد، وفقدان الاطلاع الكافي والدراسة الملائمة لها.

ضرورة الموازنة بين المؤشرات المختلفة

النقطة الثانية: هي ضرورة الموازنة بين المؤشرات المختلفة القائمة في الموضوع الواحد، والبناء على أكثرها إحكاماً ووثوقاً، وهذه نقطة منطقية وفطرية على الإجمال يجدها عامة العقلاء الراشدين بأدنى تأمل في التحري المناسب في ما هو موضع اهتمامهم، فتصديق الإنسان نوعاً في المسائل الدينية والعلمية والاجتماعية المختلفة يكون على أساس اعتماد موازنة بين حجم المؤشرات والاستبعاوات المختلفة في الجانبين.

ولأجل ذلك فإن غرابة فكرة لذاتها من جهة ندرتها ومخالفتها للسنن الغالبة التي تجري عليها الحياة والاعتبارات الملائمة المرعية في مثلها أو لأي سبب آخر لا تسوغ المبادرة إلى التشكيك فيها أو أنكارها قبل النظر في حجم الأدلة القائمة عليها وموازنتها مع الاستبعاوات الموجهة إليها.

إنّ من الصحيح أن نترث في الثقة بالأفكار والأنباء الغربية حتى نحصل على دليل أمتن ولا نكتفي فيها بالأدلة والشواهد الاعتيادية، فلو حكى لنا شخص يُعتمد على نقله تصرفاً جنونياً عن إنسان عرفناه بالعقل والحكمة، فإننا لن نطمئن بصحة الكلام المنقول عنه إلا بعد مزيد من التأكد والتثبت، وسنحتمل أنّ الناقل قد اشتبه بشخص آخر، أو نقل ما نقله كيداً به لحصول خلاف بينهما، أو لغير ذلك.

ولكن ذلك لا يعني الرفض المطلق والنهائي لكل ما يتراءى غريباً للإنسان، بل متى ما كان الخبر الذي يبدو غريباً مسنداً بالشواهد والقرائن المختلفة فإننا سوف نثق به بطبيعة الحال.

ولذلك فإننا ندعن بكثير من غرائب ما يحكى عن الطبيعة وعن الظواهر والحالات التي يرصدها العلم، أو بما نستغربه من أقوال الأطباء وسائر المتخصصين في حال تأكد الحجة عليها.

وكذلك نجد أننا نؤمن بما يرد في الدين ونصومه كالقرآن الكريم من أمور غريبة من قبيل وجود الملائكة والشياطين والجن، ثم البقاء بعد الموت والبعث للحساب والجزاء، وأصل الرسالة الذي يعني نزول الوحي على الإنسان من جهة عليا، وبعث الرسل في كل الأمم، ﴿وَإِنَّ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾^(١)، ومعجز الأنبياء وجملة من أحوالهم الخاصة مثل ولادة عيسى عليه السلام من غير أب، ورفعته إلى السماء، وجملة من الحكايات الواردة في الرسائل مثل إماتة الله سبحانه رجلاً مائة عام ثم إحيائه^(٢)، وإماتة ألوف ثم إحيائهم^(٣)، وليس ذلك إلا لأن الثقة بالقرآن الكريم هي ثقة مؤكدة للغاية ولا تكاد تنزحزح بغرابة هذه الانباء.

وعلى هذا الأساس فإن استغراب نبأ المهدي وتعيينه في الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام من جهة غيبته وطول عمره لن يصلح دليلاً نافياً لهذه

(١) سورة فاطر: ٢٤.

(٢) لاحظ سورة البقرة: ٢٥٩.

(٣) لاحظ سورة البقرة: ٤٣.

الفكرة أو مؤشراً مريباً فيها ما لم يستحضر الباحث حجم المؤشرات والشواهد على ذلك وفق قواعد تحقيق حدثٍ من هذا القبيل.

ومن الخطأ الذي لا يعذر فيه المرء عند العقلاء المبادرة إلى التشكيك بمجرد الغرابة قبل معرفة حجم الأدلة، ولا سيما مع إذعان المرء بغرائب مماثلة على أساس قيام الدليل عليها، فتنتطوي مواقفه على تناقض غير مقبول.



ضرورة الانطلاق من الثوابت المفترضة للموضوع

النقطة الثالثة: أنّ من الضروري منطقياً في البحث عن كل موضوع استحضر المبادئ التي ينطلق منها البحث والثوابت التي يعترف بها مسبقاً، والموارد الأخرى المماثلة والمشابهة التي وقع الإقرار بها، وملاحظة مدى غرابة الفكرة واستبعادها في ضوء تلك الأصول، وإلا كان الاستغراب أولياً غير ذي قيمة علمية بتاتاً.

ونحن نشهد أن الناس كثيراً ما يستغربون أمراً من غير خبرة واطلاع على أمثاله، كاستغراب الناس من دخالة شخص ما في جريمة كان بعيداً عنها بينما لا غرابة فيها لدى المحققين القضائيين، واستغراب بعض المرضى من علاقة بعض ما يعانون منه بالمرض الذي يتوقعه الطبيب من منطلق خبرته وتجاربه وممارسته، واستغراب كثير من الناس من بعض الحوادث الاجتماعية والسياسية بينما لم يكن ذلك غريباً وفق السنن الاجتماعية والسياسية ونتائجها وفق ما لوحظ في المسيرة الإنسانية على طول التاريخ، وهكذا.

فعندما يواجه الباحث فكرة علمية يشوبها شيء من الغرابة فلا بدّ له للتعويل على هذه الغرابة - كعامل لاستبعاد تلك الفكرة - من استحضر الثوابت العلمية المسلّمة، والحالات الغريبة الأخرى المشابهة المعترف بها علمياً،

لملاحظة مدى غرابة الفكرة ومدى موضوعية استبعادها في ضوء ذلك، وإلا كان هذا الاستغراب أولياً غير ذي قيمة علمية بتاتاً كما أسلفنا. وعلى هذا الأساس فإنّ علينا - عندما نلاحظ غرابة فكرة ولادة الإمام المهدي عليه السلام في سرية تامة، وحياته غائباً عن الأنظار عدا أشخاص معدودين كالسفراء الأربعة الذين نصّبهم الإمام المهدي عليه السلام، وطول عمره إلى ما يقرب من ألف ومائتي سنة - أن نتأمل المنطلق الذي ننطلق منه، وفي ما يأتي عرض لأربعة منطلقات ..

إنكار نبأ المهدي من منطلق عدم الإيـان بأصل الدين

١- عدم الإيـان بالدين كله وما يشتمل عليه من غرائب مثل أنباء خوارق موسى عليه السلام كجعل العصا حيّة، وانفلاق البحر لعبوره، وضربه الحجر لتنبجس منه اثنتا عشرة عيناً، ونزول آيات على فرعون وقومه من الجراد والقمل والضفادع والدم وغير ذلك، وكذلك ولادة عيسى عليه السلام من غير أب، وما اتفق له من إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص، وإخباره بما كان يدخره قومه في بيوتهم، إلى غير ذلك.

وعلى ذلك، فإنّ الاستبعاد الناشئ من مثل هذا المنطلق يكون مبتنياً على مبدأ استحالة نقض العلل المادية المتعارفة، وعدم الثقة بأيّ تأريخ يرد بخلاف ذلك، واتهامه بكونه حديث خرافة ووهـم وأساطير، وهذا استبعاد يتجه إلى أصل الدين والرسالات وما تنطوي عليه.

واستبعاد الملحدين واللاأدريين^(١) والروبيين^(٢) وجود المهدي وتعيينه في إمام موعود غائب قد يرتكز أساساً على نظرة عامة من هذا القبيل، وإن عللوا ذلك بوجوه أخرى.

إنكار نبأ المهدي من منطلق نفى حقانية الإسلام

٢- الإذعان بأصل الدين وما اشتمل عليه من غرائب، ولكن من غير إذعان بالإسلام، على أساس الاعتقاد بأن الإسلام دين مصطنع لا أساس له، ومن ثم حكموا بعدم اعتبار جميع ما تفرّد به الإسلام بحكاياته من غرائب، سواء ما جاء فيه عن الأمم السابقة - مما لم يرد في التوراة والإنجيل - أو ما جاء في أمة الإسلام مما اتفق للنبي ﷺ.

وعلى ذلك فإن الاستبعاد الناشئ من مثل هذا المنطلق يكون مبتنياً على الاعتقاد المسبق ببطلان هذا الدين وزيفه وكذب رسوله أو توهمه، واعتبار ما اشتمل عليه من حكايات الخوارق والمعاجز أساطير واهمة ومختلقة، وهذا استبعاد يتوجه إلى كل ما اشتمل عليه الإسلام.

وعلى هذا الاستبعاد تبني جملة من بحوث المستشرقين المؤمنين بالتوراة أو بها وبالإنجيل جميعاً، فهم ينطلقون في رفض فكرة المهدي من هذا المنطلق الديني.

(١) وهم الذين يشكّون في وجود الإله، فهم لا ينفون وجوده ولا يشبتون عدمه.

(٢) وهم الذين يؤمنون بوجود الله سبحانه، ولكنهم لا يشبتون حقانية الدين أو

إنكار نبأ المهدي من منطلق إنكار اصطفاء أهل البيت

٣- الإذعان بدين الإسلام وما اشتملت عليه ثوابت نصوصه - كالقرآن الكريم - من أمور غريبة، ولكن من غير إذعان بالاصطفاء الإلهي لأهل البيت عليهم السلام من الإمام علي والزهراء والحسين عليهم السلام والمصطفين من أبناء الحسين عليه السلام. وهذا هو منطلق جمهور علماء السنة في مناقشة ما اختص به مذهب أهل البيت عليهم السلام، فهم ينكرون أي أمر مبني على اصطفاء أهل البيت عليهم السلام للحكم وامتيازهم في العلم وتميزهم بالعصمة والتسديد. نعم هم يذهبون إجمالاً إلى كون أئمة أهل البيت عليهم السلام من أمثال المسلمين في العلم والتقوى والسداد، ولكنهم - أي الجمهور - ينكرون أن أهل البيت عليهم السلام كانوا يرون لأنفسهم اصطفاءً إلهياً، ويتهمون الإمامية في حكاية ذلك عنهم. واستبعاد بعض الباحثين من أهل السنة لتعيين الإمام المهدي عليه السلام ينطلق غالباً من موقفهم في رفض اصطفاؤهم عليهم السلام، ولا يختص بموضوع الإمام المهدي عليه السلام. على أن الواقع أن الإنكار يعتبر تعسفاً من المنظور التاريخي، كما أوضحناه في مباحث الاصطفاء، وبحث واقعة الغدير^(١).

(١) إجماله: أن من الواضح تاريخياً أن هؤلاء الأئمة عليهم السلام كانوا قادة في المجتمع الإسلامي، وكانت قيادتهم تنطوي على البعد السياسي والعلمي والمعنوي، ولأجل ذلك ميّزتهم السلطة العباسية عن سائر أقاربهم وجلبتهم إلى عواصم الخلافة تحت الرقابة، على أن هؤلاء الأئمة لو نفوا عن أنفسهم علناً هذه الأوصاف لسقطت دعاوى الأدعاء واستقبل

ذلك منهم السلطة، ومن غير المعقول أن يتمسك الجمهور المتواصل مع شخص بموقع ومقام له وهو مغلق لبابه أمامهم متبرئ من دعاواهم، غير متصدٍ لقيادتهم.

كما أنّ علم الفهرسة وتأريخ التأليف والمؤلفات في الإسلام يدل بوضوح على أن أتباع الأئمة عليهم السلام صنّفوا في زمانهم وارتبطوا بهم وأخذوا عنهم، ولا يقتصر أتباعهم على قوم من عامة الناس، بل كان فيهم الفقهاء والمحدثون والمتكلمون والوجهاء والساسة والكتّاب وسائر النابهين .

إذ فضلاً عن الشواهد القرآنية على مكانة أهل البيت عليهم السلام مثل آية التطهير والمباهلة، فقد روى المسلمون عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال للإمام علي عليه السلام: ((أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)) صحيح مسلم ج: ٧ ص: ١٢٠، ورووا عنه صلى الله عليه وآله قرن ابنته فاطمة بمریم بنت عمران، ورووا عنه أنه قال في شأن الحسن والحسين عليهما السلام إنهما: ((سيدا شباب أهل الجنة)) مجمع الزوائد ج: ٩ ص: ١٨٣، ١٦٥، وسادة أهل الجنة هم عباد مميّزون ومصطفون طبعاً.

وقد جاء في أقوال الإمام علي عليه السلام في (نهج البلاغة ج: ١ ص: ١٥٤) - الذي هو محل ثقة كثير من أهل العلم من جمهور المسلمين وهو أمر معروف - ما ينبّه على خصوصية أهل البيت عليهم السلام في هذه الأمة، قال عليه السلام: ((بل كيف تعمهون وبينكم عترة نبيكم، وهم أئمة الحق، وأعلام الدين، وألسنة الصدق. فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن، وردوهم ورود الهيم العطاش. أيها الناس خذوها عن خاتم النبيين صلى الله عليه وآله إنه يموت من مات منا وليس بميت، ويبل من بلي منا وليس ببالي، فلا تقولوا بما لا تعرفون، فإن أكثر الحق في ما تنكرون، واعذروا من لا حجة لكم عليه. وأنا هو. ألم أعمل فيكم بالثقل الأكبر وأترك فيكم الثقل الأصغر، وركزت فيكم راية الإيمان، ووقفتم على حدود الحلال والحرام)).

وفي كلام آخر له عليه السلام: ((لا يقاس بأل محمد صلى الله عليه وآله من هذه الأمة أحد، ولا يسوى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً. هم أساس الدين، وعماد اليقين. إليهم يفىء الغالي، وبهم يلحق

نبا المهدي على أساس اصطفاء أهل البيت للإمامة في الدين

٤- الإذعان بمبدأ اصطفاء أهل البيت عليهم السلام في الإسلام، فهم حقاً عباد مصطفون مع النبي صلى الله عليه وآله، كما اصطفى الله سبحانه من قبل إبراهيم وآل إبراهيم عليهم السلام، إلا أن أهل البيت عليهم السلام ليسوا أنبياء كما جاء في الحديث النبوي المعروف بحديث المنزلة: ((أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي))، لكن جمهور هذه الأمة قد عدلوا عنهم واستضعفوه كما استضعف بنو إسرائيل جمعاً من الأنبياء من بعد موسى عليه السلام وفق منافسات قبلية بين الأسباط الاثني عشر، حتى كادوا لهم وقتلوهم كما نصّ على ذلك القرآن الكريم، كمكيدتهم لعيسى بن مريم عليه السلام حتى رفعه الله سبحانه.

التالي، ولهم خصائص حق الولاية، وفيهم الوصية والوراثة. الآن إذ رجع الحق إلى أهله، ونقل إلى منتقله)) نهج البلاغة ج: ١ ص: ٣٠.

وقد رويت عنه عليه السلام في التاريخ والتراث الإسلامي العام أبناء عن المستقبل وثق بها العديد من رجال أهل السنة، وقد ورد بعض ذلك في ضمن خطبه المحكية في (نهج البلاغة).

كما رويت عن حفيده الإمام الصادق عليه السلام خاصة أخبار كذلك في التاريخ والتراث العام وثق بها كثير من أهل الرأي والنقد ومنهم ابن خلدون صاحب التاريخ الذي اعتبر ذلك كرامة له عليه السلام من جهة كونه من أولياء الله، وسيأتي بيان بعض ذلك في سياق الأبحاث الآتية. هذا، على أن بعض أهل السنة يذعن باصطفاء معنوي - وليس سياسياً - لأهل البيت عليهم السلام ويجوز عليهم ما يرد في روايات الإمامية، لا سيما مع نبا الأئمة الاثني عشر - الذي لا يجدون له تطبيقاً غير هؤلاء الأئمة عليهم السلام - وهو نبا بثه النبي صلى الله عليه وآله بطبيعة الحال للانتباه إلى تطبيقه في حينه شأن سائر أبناء المستقبل، فهو بشارة أو إنذار.

ومن الطبيعي أننا لو انطلقنا من هذا المنطلق فسيكون البحث حول ولادة الامام المهدي عليه السلام وغيبته وطول عمره بحثاً داخلياً في المذهب الإمامي، يجري وفق تأريخه وقواعده.

ويجوز وفق هذه القواعد في شأن أهل البيت عليهم السلام ما جاز على المصطفين من الأنبياء وغيرهم عدا نزول وحي النبوة والرسالة الذي تتميز به النبوة، وأما غيره كالذي اتفق لمريم أم المسيح عليها السلام فلا مانع من ثبوته لهم عليهم السلام، بل قد ورد في كتب الإمامية وأخبارهم ما يثبت كونهم عليهم السلام من المحدثين^(١).

وقد جاء في تأريخ الإمامية أنّ الإمام الجواد عليه السلام تولى الإمامة ولم يتجاوز عمره ثمان سنوات، كما أن الإمام الهادي عليه السلام تولى الإمامة وعمره ثمان سنوات، وهو نظير ما ورد في القرآن الكريم^(٢) في شأن يحيى بن زكريا عليه السلام: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾.

كما جاء في الروايات المعتمدة والموثوقة وفق المنهج النقدي الإمامي مزايا وخصائص لأئمة أهل البيت عليهم السلام من وجوه التسديد والتكريم الإلهي.

خطأ استغراب الفكرة بعد الانتباه إلى منطلقها

إذاً من الخطأ أن يثير المرء - وهو ممن يرى حقانية المذهب الإمامي مبدئياً وسلامة انتهائه إلى الأئمة المعروفين من الإمام علي عليه السلام حتى الإمام العسكري عليه السلام - غرابة فكرة الإمام الغائب المستور والمغمور ويتعامل مع شواهد وأدلته

(١) المحدث: من تحدّثه الملائكة من العباد الصالحين، وهو تعبير مكرر في الأحاديث

التي رواها الفريقان.

(٢) سورة مريم: ١٢.

على أساس المنطلقات الثلاثة الأولى، بل ينبغي له أن ينتبه إلى ما وقع من غرائب في الأديان عامةً وفي الإسلام خاصةً، وما وقع من ذلك لأئمة أهل البيت عليهم السلام، ويتأمل الموضوع في ضوء ذلك.

كما أن من الخطأ أن يناقش الآخرون هذه الفكرة من المنطلقات الثلاثة الأولى، لأن تلك المناقشات في الحقيقة إما مع أصل الدين والرسالات كلها، أو مع الإسلام بكل ما فيه، أو مع مذهب اصطفاء أهل البيت عليهم السلام.

ويمكن أن نعبر عن هذا المعنى بأن لهذه المعلومة بُعداً إيمانياً عاماً متفرعاً عن القبول بالدين والرسالات على الإجمال، وبُعداً إيمانياً خاصاً متفرعاً على القبول بدين الإسلام على الخصوص، وبُعداً إيمانياً أخص وهو القبول باصطفاء أهل البيت عليهم السلام في الإسلام، فالمناقشة فيه من المنطلق المنافي لهذه الأبعاد في أصولها هي مناقشة لتلك الأصول في الحقيقة، وليس لهذه المفردة بخصوصها^(١).

(١) ويعبر علماء الأصول عن مثل ذلك بالمناقشة المبنائية، ويوضحون ذلك بأن المناقشة في الفكرة المدعاة تكون على أسلوبيين:

١ - أسلوب المناقشة المبنائية: ويقصد بها الطعن في الفكرة بالطعن بالمبنى والأساس الذي ترتكز تلك الفكرة عليها ومن دون التناول المباشر لأدلة ذلك المبنى ونقدها، رغم أن صاحب الفكرة قد أقام أدلته وشواهد على ذلك المبنى والأساس الذي عول عليه، وهذا الأسلوب أسلوب خطابي يعتمد على الهجوم على الفكرة وتوهينها دون النقاش العلمي الموضوعي فيها.

نعم لا مانع من المناقشة المبنائية على وجه استحضار المبنى وأدلته، ومحاوله نقدها بإنصاف وتروؤ.

وبتعبير آخر: إنّ هذه المعلومة هي جزئية من جزئيات أصل الإمامة عند الاثني عشرية، ومثل هذه الجزئيات والتفاصيل إنّما تدرس في ضوء أصولها لا منفصلة عنها.

على أنه ليس المقصود بذلك تعذر الاقتناع بولادة الإمام المهدي عليه السلام على أصول أهل السنة، بل دليل إقرار جماعة منهم به عليه السلام من جهة الحديث المتفق عليه عندهم من أن الأئمة اثنا عشر^(١).

٢ - أسلوب المناقشة البنائية، ويقصد بها توجه النقاش والنقد إلى الفكرة ذاتها، دون الانطلاق من مناقشة المباني والأسس التي تثبت مسبقاً بالأدلة والشواهد الخاصة، وهذا أسلوب سليم ومقبول .

والحاصل: أن المفروض في المناقشة التي تكون بالنظر إلى مبنى الفكرة هو عرض ذلك المبنى وأدلته ونقدها، دون الاكتفاء في نقد الفكرة على توهين الفكرة ذاتها. والتعبير عن هذين الأسلوبين بالمبنى والبناء استعارة من البناء الحسي، فإن من يبني بناءً فإنه يضع له أولاً مبنى وأساساً عميقاً، ثم يُعلي فوقه البناء، والخلل في البناء قد ينشأ عن خلل عميق في المبنى مما يحتاج إلى الكشف عنه من قبل المهندسين وتتبع عيوبه وترميمه على ضوء ذلك، وقد ينشأ عن خلل في البناء نفسه من غير اختلال للمبنى، وهو بطبيعة الحال ينبغي أن يعالج بترميم البناء ذاته، فالأفكار كالأبنية ذات أسس مفترضة ترتكز عليها.

(١) سيأتي ذكر ذلك في طي الأبحاث المقبلة إن شاء الله تعالى.

ضرورة الإحاطة المناسبة بالتاريخ

النقطة الرابعة: إنّ من الضروري منهجياً الإحاطة في مقام تحقيق الحوادث التاريخية بتاريخ الحقبة التي وقعت فيها وما يتصل بها إحاطة جيدة ومناسبة، فلا يمكن للمرء أن يتحرى المسائل التاريخية تحرياً موثقاً من غير اطلاع واسع على التاريخ وحوادثه وتداعياته، ومن الخطأ أن يتعامل المرء مع الحدث التاريخي وكأنه وقع في هذا اليوم فيجرده عن أدلته وشواهده ومؤثراته وبيئته.

ومن المعلوم أن رصد المعلومة التاريخية يحتاج إلى أدوات تاريخية ملائمة، فلا تغني الأدوات الفكرية البحتة المعمول بها في المباحث الفلسفية والكلامية والمنطقية والثقافية ونحوها عن الأدوات التاريخية، ولكل موضوع كما بينا منهج ملائم في تحقيقه.

وليس في حاجة المعلومة التاريخية إلى إقامة الدليل عليها من خلال الأدوات التاريخية الملائمة ما يقتضي وهنا فيها أو ضعفاً في ثبوتها وتعذر الثقة بها، فكم من معلومة تاريخية بديهية - كأصل وجود بعض الشخصيات السياسية والدينية وبعض الحوادث الكبرى - لم تحدش بدايتها رغم حاجتها لمعلومات تاريخية لإحرازها.

كما لا يُعتبر عدم اقتناع بعض الناس سبباً في وهن المعلومة التاريخية وضعف مؤشراتهما، فلا تجد حقيقة تاريخية ثابتة إلا وقد شكك فيها فريق من الناس ممن لم يطلع على أدوات إثباتها على وجه مناسب، أو كان ثبوتها مخالفاً

لرغبته ونزعاته، أو أصيب بنوع غير متعارف من الشك والوسوسة في الموضوع.

وقد يتوقف التحقق الملائم من حدث تاريخي على التبحر في التأريخ وامتلاك الذوق التاريخي، والمراد به أن يتمكن المرء من فهم البيئة العامة السياسية والاجتماعية والعلمية والدينية المتعلقة بالحدث المنظور، والالتفات إلى مقتضياتها واستنطاق الحوادث - نفيًا أو اثباتًا - استنطاقًا مناسبًا، ولا سيما إذا كان الحدث يتعلق بالمساحة الغامضة من التأريخ الذي لا يجري الحديث المباشر عنها، أو يتعلق بالمعارضة للسلطة السياسية الحاكمة التي تهيمن على الأمور وتوجه الحوادث كما تشاء، حيث لا بدّ من أن يملك الباحث مزيداً من القدرة على استنطاق الحوادث، وفهم العلاقة بين الأمور، واستشفاف ما بين السطور، ويتصف بالذوق الملائم والذكاء اللازم للكشف عن الأمور الغامضة من خلال القرائن غير المباشرة، مع تجنب التعسف بتحميل الحوادث ما لا تحمل.

فلا يكفي ما نجده من بعض الباحثين من مراجعة التأريخ واستخدامه من خلال نصوص وحوادث متفرقة من غير قدرة على استحضار حي للبيئة العامة والالتفات إلى مقتضياتها.

ومن المعلوم أنّ جملة من أمور الدين هي معلومات تاريخية يمكن التحقق منها بتلك الأدوات، كما هو الحال في أصل وجود النبي محمد ﷺ، وتبليغه رسالته، ومحاربه للمشركين، ومجيئه بالقرآن الكريم، وتفوق ما أتى به أسلوباً ومضموناً على المستوى المعهود في بيئته وبين قومه ومن شخصه ﷺ نفسه قبل البعثة. وهذا الأخير بطبيعة الحال يتوقف على معرفة الأساليب اللغوية المعهودة في بيئته وشواهد تميّز النص الذي جاء ﷺ به، وعجز البلغاء عن معارضته.

وكذلك نعتقد بحفظ القرآن الكريم بنصه دون تحريف أو نقيصة، وهذا أيضاً يتوقف على استحضر العناية بالقرآن عند نزوله والاهتمام بحفظه وكتابته منذ عصر النبي ﷺ.

وعندما تكون المسألة التاريخية ذات علاقة بتفاصيل تختص بالمجتمع الإمامي فلا بدّ في تحريه والبتّ فيه من الاطلاع على تفاصيل التأريخ الإمامي والتي لم يكن التأريخ الإسلامي معنياً بها كثيراً.

ولادة المهدي مسألة تاريخية في داخل المذهب الإمامي

ومن جملة المسائل التاريخية التي تختص بالمذهب الإمامي هي مسألة ولادة الإمام المهدي ﷺ وأدلتها، فإنها مسألة تاريخية مع ابتنائها على بيئات تاريخية يمكن فهمها من التأريخ الإسلامي العام، فلا بدّ عند البتّ بها من الاطلاع على التأريخ الإسلامي على وجه عام والتأريخ الإمامي على وجه خاص حتى يتأتى للمرء التحقق الموضوعي للملائم منها، وحتى يستطيع من الموازنة المناسبة بين حجم الأدلة على الموضوع وبين غرابة الفكرة.

فمسألة ولادة الإمام ﷺ وإمامته مثلاً تعتمد - فضلاً عن المؤشرات المباشرة على الولادة - على أمور إضافية ذات أبعاد تاريخية تساعد على الاقتناع بها، من جملتها عدة أصول تعتبر بديهية من المنطلق التاريخي الإسلامي أو الإمامي مثل ..

١ - أصل استمرار الإمامة في أهل البيت ﷺ، كلما غاب منهم نجم طلع نجم آخر، وهو أصل تشهد به روايات نبوية كحديث الثقلين، وفيه به ما ثبت تاريخياً عن الإمام علي ﷺ في خطب له جاءت جملة منها في نهج البلاغة، وأكد

عليها الأئمة القادة من أهل البيت عليهم السلام جميعاً ككتابة بديهية وراسخة ومؤكدة للغاية.

٢- توجيه كل واحد من أئمة أهل البيت عليهم السلام الشيعة إلى الإمام الذي بعده طيلة قرنين ونصف توجيهاً مناسباً وموجباً للإذعان، وعدم إرجاع الإمام العسكري عليه السلام بحسب التاريخ إلى أي شخص آخر غير ولده.

وهذا أصل واضح في التاريخ الإمامي، وله شواهد واضحة في التاريخ الإسلامي العام بالالتفات إلى تضمنه تعاقب الأئمة عليهم السلام في هذا الخط، وتعامل السلطة معهم كحلقات سلسلة واحدة، ووجود جماهير واسعة لهم في الكوفة وقم وغيرهما ترجع إلى اللاحق منهم بعد السابق.

كما أن انقطاع الإمام الظاهر في هذه السلسلة بعد الحسن العسكري عليه السلام وعدم إحضار السلطة أي أحد بعده أمر بديهي في التاريخ السياسي للخلافة العباسية.

وباستحضار البدهة التاريخية لهذا الأصل نجد أنها ستكون عاملاً مساعداً على التصديق بمؤشرات ولادة الإمام والحفاظ عليه بنحو سري بعيداً عن أعين السلطة.

٣- تعامل السلطة العباسية مع الإمام الحسن العسكري عليه السلام والد المهدي عليه السلام كقائد ديني وسياسي وروحي كانت السلطة تحذر من قيامه بثورة ضدها بالنظر إلى سعة نفوذه في المجتمع الشيعي الواسع آنذاك كتعاملها مع سائر آبائه من قادة هذه الطائفة من الشيعة ممن استدعتهم السلطة العباسية إلى دار الخلافة، ليكونوا تحت الرقابة التامة دون سائر العلويين.

فهذه بديهة تاريخية واضحة، لوضوح استدعاء الخلفاء لهؤلاء الأئمة القادة واحداً بعد واحد، كما ينبّه على ذلك تفرق قبورهم في البلاد الأخرى عن المدينة المنورة التي كانوا من سكنتها، حيث كان مدفن الإمام الرضا عليه السلام في خراسان مقر المأمون، ومدفن ابنه الإمام الجواد في بغداد عاصمة (المعتصم)، ومدفن ابنه الإمام الهادي عليه السلام وحفيده الإمام العسكري عليه السلام في سامراء مقر المتوكل العباسي ومعسكر جيشه.

وعليه فإن السلطة كانت تتحرى الإمام بعد الإمام عليه السلام في هذه السلسلة القيادية العلوية.

فهذه البديهة التاريخية تساعد على فهم سبب من أسباب غيبة الإمام عليه السلام منذ البداية، وهو أن لا تعرفه السلطة ولا تستطيع تصفيته، إذ من الطبيعي حينئذ أن يختفي الإمام اللاحق بعد العسكري عليه السلام، والذي يكون هو المهدي منهم.

ولو لم يستحضر الباحث هذه البديهة ولم يقتنعها - كما نجد ذلك لدى بعض من يثير الإشكالية في شأن وجود الإمام عليه السلام - فإن ذلك يؤدي إلى فقدان البحث لمعلومة تاريخية دخيلة في فهمه وتفسيره كما هو واضح.

ويمكن القول: إن من الضروري - في معرفة كثير من الحقائق التاريخية المتعلقة بأئمة أهل البيت عليهم السلام من قبيل ولادة الإمام المهدي عليه السلام واختفائه - النفوذ إلى التاريخ الخاص بأئمة أهل البيت عليهم السلام كقادة كانوا تحت نظر السلطة الحاكمة حذراً من أن تبدر منهم حركة معارضة من جهة ثقلهم وموقعهم في المجتمع الشيعي، وكقادة يقعون في رأس هذا المجتمع الشيعي المؤمن بهم ويمثلون رموزه الروحية والعلمية والسياسية، وهم يُشرفون على سيره الاعتقادي والسياسي والعلمي في تلك الظروف الحرجة.

ولا غنى في هذا السياق بطبيعة الحال عن الاطلاع على بعض التفاصيل الدخيلة في ذلك، من قبيل الاطلاع على شخصيات هذا المجتمع ورجاله ووجوهه والتراث الروائي المتعلق بهذه الحقبة وما قاربها. فالاطلاع على التأريخ العام دون التأريخ الإمامي الخاص لا يكفي الباحث في تحقيق بعض الأمور التاريخية ودلالاتها كما في مسألة ولادة الامام المهدي عليه السلام بما أحاطها من الظروف التي مر ذكرها. وسوف نوضح هذا المعنى زيادة إيضاح في النقطة الآتية.

ضرورة الاطلاع على المجتمع الإمامي ودراسة مقوماته واهتماماته وتراثه

النقطة الخامسة: إنّ من الضروري في هذا البحث الاطلاع المناسب على رجالات الإمامية ووجوههم ومحدثيهم، ومدرستيهم، وحركة التأليف والتصنيف عندهم، وظاهرة الجرح والتعديل لديهم، وذلك لأننا نتحدث في أمر ولادة الإمام عليه السلام، وإبلاغ الإمام الحسن العسكري عليه السلام عنه وعن استتاره وغيبته، وتواصله مع الشيعة من خلال بعض رجاله.

فمن الواضح أن رجالات الإمامية هم الذين من المفترض أن يهتم أئمة أهل البيت بهم - ولا سيما الإمام الحسن العسكري ثم الإمام المهدي عليه السلام - وأن يقنعوهم بولادة الإمام عليه السلام ووجوده وغيبته، دون السلطة السياسية التي كانت تراقب عن كثب مسير الإمامة في هذا الخط القيادي العلوي الفاطمي، ودون باقي المجتمع الإسلامي ممن ليس معنياً بوجود الإمام عليه السلام، لأنه لا يمثل مرجعية دينية وعلمية وسياسية بالنسبة إليه.

ومن المعلوم أن أدوات هذا الإقناع تكون إلى حد كبير أدوات داخلية تتعلق بهذا المجتمع.

فإذا لم يستطع الباحث الانتباه إلى ذلك فمن الطبيعي أن لا يصل إلى نتيجة ملائمة ويخطئ الواقع، ويذهب ذهنه بعيداً في احتمال الزيف والخداع والتلبس من قبل جماعة معينة كما يقع في بعض الحركات السرية.

نعم من المعقول أن يتوقع الباحث وجود شواهد في التاريخ الإسلامي العام مساعدة على مصداقية هذا الخط وانتائه إلى قاداته من أهل البيت عليهم السلام توجب الثقة به، نظراً إلى أن أئمة أهل البيت عليهم السلام كانوا يُعنون بمدارة الخط السياسي للسلطة ومدارة الخط العام للمسلمين المنحرف عن اصطفاء أهل البيت عليهم السلام، إضافة إلى اعتنائهم بأن لا يكون الشيعة جماعة سرّية باطنية غامضة في انتائها وإعلامها وكتبتها وحججها، بل كانوا يسعون إلى أن يكون هذا الخط واضحاً ومشهوداً ومبنيّاً على تحري العلم والحديث والصدق بحيث يصلح هداية المتبصرين الذين يحتملون هذا الواقع المهجور والحقيقة المضیعة، ويعرفون الرجال بالحق ولا يعرفون الحق بالرجال، كما كان ذلك دأب الأنبياء والأوصياء قبلهم عندما لم يسمح الاتجاه الغالب على أممهم بتبوّئهم موقعهم المناسب لهم، فاضطروا إلى مداراة الوضع العام وأداء دورهم في نطاق الخاصة القادرين على استيعاب الحقيقة، كما هو معروف في التأريخ الديني لدى اليهود والمسيحيين والمسلمين.

والواقع أن هناك شواهد مقبولة فعلاً في التأريخ الإسلامي العام على مصداقية هذا الانتفاء إلى هؤلاء الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، لدلالة الوقائع التاريخية الواضحة على أن هؤلاء الأئمة عليهم السلام كانوا ضمن سلسلة قيادية لطائفة كبيرة من الأمة الإسلامية، وكان هؤلاء الأئمة عليهم السلام فعلاً يقودون - قبل طرو الغيبة - هذا المجتمع ويوجهون سيره وعقائده.

ومن جملة تلك الشواهد ..

١ - الوقائع السياسية المعلومة، حيث تعاملت السلطة مع هؤلاء الأئمة عليهم السلام من خلفاء الصادق عليه السلام - الذي اشتهر في الآفاق بإمامته في العلم - على هذا

الأساس، فاقتردهم إلى العاصمة وجعلتهم تحت الرقابة دون إخوتهم وبني إخوتهم وبني أعمامهم. وما كان هذا الأمر ليكون لولا قيادة هؤلاء الأئمة عليهم السلام فعلاً لجمهور واسع من الشيعة يرون شرعيتهم باعتبارهم الأولى بالسلطة من غيرهم، ويرونهم قادة متفردين في العلم والتسيد الإلهي عن سائر الأمة.

٢ - أن من الواضح تاريخياً أن الشيعة الإمامية المعاصرين لهؤلاء الأئمة القادة كانوا يرتبطون بهم ويساندونهم ويعتقدون باصطفائهم من هذه الأمة، ومن المحال أن يستطيع هذا المجتمع الشيعي برجاله أن يلصق نفسه بهؤلاء القادة إذا كانوا - أي الأئمة - يتبرؤون من هذا الاعتقاد القيادي ولا يتزعمونه.

٣ - إن الشواهد التاريخية الواضحة تدل - من خلال كتب التراجم والرجال وفهارس الكتب المؤلفة في العصور الأولى مثل فهرست ابن النديم والتراث التاريخي المتبقي منها - على أن المجتمع الامامي كان ذا علم وفقه وتشريع وحديث وإسناد ونقد وتمحيص، فكان الإمامية مشاركين في العلوم الإسلامية المختلفة مشاركة كبيرة مؤثرة.

ويمكن تلمس هذه الحركة بشكل بين منذ القرن الثاني الهجري - ونعني به عصر الباقر والصادق عليهم السلام - ولا سيما في منتصف هذا القرن، ثم يزداد الأمر وضوحاً كلما تأخر الزمان حيث يتسع عدد العلماء والمحدثين والكتب المؤلفة التي نقل عنها سائر علماء المسلمين ورجالهم.

فهذه حقائق تاريخية تساعد على تصديق انتهاء المجتمع الشيعي الإمامي المدعن هؤلاء الأئمة إليهم فعلاً.



والمهم أن البحث عن ولادة الإمام المهدي عليه السلام ينبغي أن يكون من هذه المنطلقات التي هي البيئة الداخلية للمجتمع الإمامي الذي خوطب من قبل أئمة أهل البيت عليهم السلام.

خطأ مناقشة فكرة المهدي على أساس نفي تبوء أهل البيت قيادة المجتمع الشيعي

وعليه نؤكد مرة أخرى أن من الخطأ أن يناقش الباحث مسألة ولادة الإمام المهدي عليه السلام ووجوده ومؤشراته على أساس نفي تبوء هؤلاء الأئمة قيادة المجتمع الشيعي المنتسب إليهم، وابتناء هذا الانتساب على الدعاوى الكاذبة والأحاديث الموضوعة. ووجه الخطأ في ذلك ..

أولاً: أنه إذا كان المرء متوقفاً في هذه النقطة الأساسية - وهي عدم تبوء هؤلاء الأئمة القادة لموقع القيادة كما يراه ويرويه الإمامية - فمن المفروض منهجياً أن يجعلها بنفسها محلاً للبحث ويتأمل مقتضى الأدلة والشواهد فيها، والتي أشرنا إلى أنها قائمة على حقانية انتساب الشيعة الإمامية إلى أئمتهم وقيادة هؤلاء الأئمة عليهم السلام لهم، وليس من الصحيح أن ينطلق الباحث في نفي وجود الإمام وولادته من تلك النقطة فراضاً رؤيته فيها كأمر مسلم يضمّره، ثم يناقش الموضوع منطلقاً من هذا المبنى الذي أضمره دون أن يتناوله ويعرض شواهد ويستدل عليه في ضمن البحث.

وثانياً: لما كان طرح هذا البحث عن ولادة الإمام عليه السلام ووجوده وغيبته والتوجيه إليه في داخل المذهب الإمامي فالمفروض أن يبتني البحث على

القواعد المعلوماتية لهذا المذهب، ومدى وفائها بإثبات هذه النقطة، ولا يصح الخروج عنها وإغفالها في هذا السياق.



ضرورة الانتباه إلى خطورة

موقع أئمة أهل البيت عليهم السلام

كون الأئمة من أهل البيت عليهم السلام خطأ قيادياً داخل الشيعة
اعتقاد الشيعة باصطفاء الأئمة القادة من أهل البيت عليهم السلام
الخطورة السياسية في الاعتقاد باصطفاء الأئمة عليهم السلام عليهم
الخطورة الدينية في الاعتقاد باصطفاء الأئمة عليهم السلام عليهم
الخطورة القبلية في الاعتقاد باصطفاء الأئمة عليهم السلام عليهم



ضرورة الانتباه إلى خطورة موقع الأئمة القادة من أهل البيت عليهم السلام

النقطة السادسة: حول ضرورة الانتباه إلى خطورة موقع الأئمة القادة من أهل البيت القادة عليهم السلام في السلسلة المنتهية إلى الإمام المهدي عليه السلام.

إن من الضروري الانتباه في مقام البحث عن ولادة الإمام المهدي عليه السلام ووجوده إلى نقطة تاريخية وفكرية مهمة، وهي أن موقع أئمة أهل البيت عليهم السلام في الإمام علي عليه السلام - ولا سيما منذ الصادق عليه السلام - ومن تولى الإمامة بعده في هذا الخط العلوي الفاطمي كان موقفاً خطيراً وحساساً جداً من المنظور الديني والسياسي بما كان يمثل خطورة بالغة للغاية على وجودهم وقدرتهم على قيادة هذا الخط والتواصل الملائم مع جمهوره الواسع في الوسط الإسلامي، لكونهم معارضة سياسية للسلطة وقيادة بديلة ترى هي وأتباعها انحصار المشروعية بها، ومعارضة دينية لاتجاه الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي كان عليه أغلب المسلمين.

كون الأئمة من أهل البيت عليهم السلام خطأ قيادياً داخل الشيعة

توضيح ذلك: أنه ليس هناك من شك وفق التأريخ الإمامي الداخلي بل لا ينبغي الشك في ذلك من المنظور التاريخي العام في أن أئمة أهل البيت عليهم السلام في هذه السلسلة لا سيما منذ الباقر والصادق عليهم السلام كانوا خطأ قيادياً في داخل الشيعة والعلويين والهاشميين بشكل عام.

فهؤلاء الأئمة كانوا يتزعمون طيفاً واسعاً من الشيعة الذين يعتقدون بهم وبقيادتهم، ويتلمذون عليهم، ويرجعون إليهم في أمور الدنيا والدين، وقد أمدّوهم عليهم السلام بمعلومات واسعة في العقيدة والفقه والأخلاق والتفسير والكلام وغيرها حتى تكونت لديهم منذ القرن الثاني الهجري حركة حديثة واسعة ولا سيما في الكوفة مركز التشيع العلوي.

وقد كان في تلامذتهم وجوه من الفقهاء والمحدثين والقراء والمتكلمين وغيرهم من عامة الناس ممن ذكر أهل السنة كثيراً منهم في كتب الرجال والتراجم، وأقروا بكونهم شيعة كزرارة بن أعين، وأخيه حمران، وأبان بن تغلب، وهشام بن الحكم، وآخرين، ووثقوا العديد منهم، فمثل هؤلاء قد رجعوا إلى الأئمة عليهم السلام في العقيدة والفقه وسائر شؤون الدين على أنهم الأولى بذلك، وألفوا تصانيف في الحديث والفقه والكلام والتفسير والقراءات، وهناك شواهد تاريخية على وجودها وتداول كثير منها في حينه، ومن التعسف الواضح إنكار أصل هذا الأمر، واتهام جميع من زعم أنه يتبع هؤلاء الأئمة عليهم السلام بالكذب في هذا الاتباع لغايات سياسية وغيرها.

وهذا المقدار ربما لم يكن يشكل خطراً عليهم عليهم السلام وعلى أتباعهم، إذ كان هناك عدد من الفقهاء في تلك العصور كان لهم حضورهم وتلامذتهم، وهم يفتنون ويؤلفون من دون حذر أو تخوّف.

اعتقاد الشيعة باصطفاء الأئمة القادة من أهل البيت عليهم السلام

وإنما الذي يوجب الخطورة هو أنهم كانوا يبنون ذلك على الاصطفاء الإلهي لأهل البيت عليهم السلام وامتيازهم على سائر الأمة وفق حديث الثقلين والغدير

وخطب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، والتي كانت الأساس المتين للتشيع العلوي فيها، والتي نفي باستمرار الاصطفاء في هذه الأمة فيهم حتى قيام الساعة. ويشتمل هذا الاصطفاء على البعد السياسي وهو (أولويتهم بالحكم)، والبعد المعنوي وهو (التسديد الخاص)، والبعد العلمي وهو (تعيين الرجوع إليهم في أمور الدين سواء من حيث العقيدة أو التشريع).

وقد كان رجوع شيعتهم إليهم على هذا الأساس - أي الاصطفاء - ولم يكن على أساس أنهم علماء وفقهاء فحسب، ليكون الرجوع إليهم كالرجوع إلى سائر أهل العلم والفقهاء مثل أئمة المذاهب الأربعة ومعاصريهم، بل كانت الشيعة ترجع إليهم على أساس وجوب طاعتهم وتعيين الرجوع إليهم، وأخذ معالم الدين منهم.

ولذلك تجد الشيعة لا يتعدون الرجال المعينين في هذه السلسلة وفق الاصطفاء الإلهي لأهل البيت عليهم السلام، فهم يتبعون الابن بعد الأب وفق توجيه الأب إياهم.

وهذا المعنى كان أمراً خطيراً للغاية من وجوه ثلاثة، وهي ..

١- الخطورة السياسية.

٢- الخطورة الدينية.

٣- الخطورة القبليّة.

الخطورة السياسية في الاعتقاد باصطفاء الأئمة عليهم السلام عليهم

أما الوجه الأول - وهو الخطورة السياسية - فإن السلطة السياسية الحاكمة - الأموية ثم العباسية - لم تكن تحتل شخصاً يرى نفسه ويراها أتباعه أنه أولى

بالحكم، وهو يملك آلاف مؤلفة من الرجال والسيوف يستطيع تحريكهم متى شاء، ولذلك نجد أن السلطة العباسية - التي كانت مسبقة بتوجهات مشتركة مع العلويين القادة في أيام بني أمية - كانت تستثقل وجود الإمام الصادق عليه السلام الذي توسع التشيع الإمامي في عصره توسعاً كبيراً جداً وبلغت شهرته في العلم الآفاق، وأصبح عالم أهل البيت عليهم السلام الأبرز بلا منازع، وقامت بعض الثورات تدريجياً في أوساط القائلين بإمامته عليه السلام في العراق والجزيرة العربية واليمن وبلاد فارس، وبلغ المغرب العربي حتى نشأ على أساسه الدولة الفاطمية في المغرب العربي وامتدت إلى مصر وبلاد أخرى، وقد جاء أن المنصور أحضره عليه السلام مكرراً وهدده، وكانت له عيون عليه رغم أن السلطة ربما كانت تتوقع مبدئياً أنه عليه السلام معني بالتعليم والفقهاء دون الثورة، لكنها لا تأمن بطبيعة الحال من أن يثور مثله فجأة إذا رأى الظروف مهيأة لذلك، كما كان الفرع الآخر من العلويين - وهو الفرع الثوري (الزيدي) - يخرجون على السلطة.

وكان هذان الفرعان - الإمامي والزيدي الثوري - يشتركان في دعوى وراثته الإمام علي عليه السلام، وأولوية ذرية النبي صلى الله عليه وآله بالحكم من الآخرين من بني هاشم كالعباسيين وغيرهم، أو قُلُّ في الاصطفاء السياسي لأهل البيت عليهم السلام من ذرية الإمام علي وفاطمة ابنة النبي (صلوات الله عليهم).

لكنهما كانا يفترقان في أن الفرع الزيدي قد اشترط الثورة والخروج على السلطة في استحقاق القيادة ولم يُنط استحقاقها بشخص معين يتعين بالوصية

ولا التميز في العلم والتسديد الخاص، فالاصطفاء السياسي في البيت العلوي الفاطمي أمر مشاع، يكون لمن تصدى للحكم منهم.

ولكن الفرع الإمامي يرى أن تعين الإمامة في أي شخصٍ ما يدور مدار التعيين الالهي المبلّغ من قبل الرسول صلى الله عليه وآله ومن كل إمام للإمام الذي يليه، دون اشتراط استحقاق القيادة بالثورة وما شابهه من شروط.

وعلى هذا الأساس فالاعتقاد باصطفاء هذا القسم من القادة من أهل البيت عليهم السلام هو اصطفاء في الحكم والعلم والتسديد الإلهي جميعاً كما كان الحال في آل إبراهيم عليه السلام الذين شبه النبي صلى الله عليه وآله آله بهم في تعليمه لصيغة الصلاة عليه^(١)، إذ كان اصطفاء إبراهيم وآله عليهم السلام اصطفاءً خاصاً ومعيناً وليس مشاعاً في ذرية إبراهيم عليه السلام، ولا منوطاً بالقيام بالثورة والتصدي للعمل السياسي.

وكان من نتائج هذا الفرق بين الفرعين ..

أولاً: أنّ منع الاتجاه الزيدي من القيام بالثورة كان يقتضي من السلطة تتبع جميع العلويين الفاطميين أو الشخصيات البارزة منهم، حيث لا يكفي منع شخص قيادي بعينه من خلال سجنه أو جعله تحت النظر، بخلاف الاتجاه الإمامي إذ أن منعه لم يكن يقتضي إلا تتبع شخص قيادي واحد هو الإمام وفق

(١) إشارة إلى ما رواه الجمهور وصححوه كما في صحيح البخاري (ج: ٤ ص: ١١٨-

١١٩ كتاب بدء الخلق): سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله فقلنا: يا رسول الله كيف الصلاة عليكم أهل البيت، فإن الله قد علمنا كيف نسلم؟ قال: قولوا: ((اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد)).

المنظور الإمامي لأنه لا يكون لغيره أن يتصدى للإمامة مادام حياً حتى وإن لم يتصد للثورة ولم يسع إلى تبوء السلطة.

ثانياً: أن القائد المقبل في الاتجاه الزيدي غير محدد برابط نسبي بالذي كان قبله في مستوى الأبوة والبنوة، بل يمكن أن يكون أي رجل فاطمي، بخلاف الاتجاه الإمامي، حيث يكون القائد محدداً برابط نسبي في مستوى الأبوة والبنوة مع القائد السابق، في غير إمامة الحسين بعد أخيه الحسن عليه السلام.

وحيث إنّ القادة في هذا الخط - أي الإمامي - معيّنون ومحدّدون فإننا نلاحظ أن السلطة العباسية بعد الإمام الصادق عليه السلام (ت ١٤٨ هـ) - الذي كان احتمال ثورته عموماً ليس بتلك الدرجة من القوة في منظور السلطة - حددت الأئمة القادة من آل البيت عليهم السلام في هذه السلسلة، وتعاملت معهم على أنهم يمثلون تحدياً لها، فلم تتركهم يعيشون حياتهم في موطنهم المدينة المنورة التي كانت تساعد على اتصال شيعتهم بهم عند زيارتهم للمدينة لاسيما بعد الحج كما جرت به العادة لدى المسلمين منذ العصر الأوّل.

فكان أوّلهم الإمام الكاظم عليه السلام (ت ١٨٣ هـ) الذي سجنه هارون العباسي (ت ١٩٣ هـ) سجناً طويلاً إلى أن أُفرج عنه شهيداً.

ثم راقبت السلطة بعده ولده الأكبر الإمام الرضا عليه السلام (ت ٢٠٢ هـ)، وكان في المدينة فاستدعاه المأمون (ت ٢١٨ هـ) إلى عاصمته مرو من بلاد خراسان حتى أسكنه بالقرب منه، بل جعل له ولاية العهد لإعطاء الأمل للشيعّة - سواء الإمامية منهم أو غيرهم - في توليه عليه السلام للأمر دون الحاجة إلى الثورة، وإعاققة قيام الآخرين من رجال البيت العلوي الفاطمي ممن ينتهج منهج الثورة.

ولما استتب الحكم للمأمون لبعض الشيء ثار عليه البيت العباسي في بغداد بسبب مخاوفهم من خروج الخلافة منهم بتولية الرضا عليه السلام من بعده، فتحرك نحو بغداد مصطحباً معه الإمام الرضا عليه السلام بغية التخلص منه عليه السلام، وقد استشهد عليه السلام في الطريق بعد سمه، ودفن في طوس.

ثم استدعى المعتصم (ت ٢٢٧هـ) ابنه الجواد عليه السلام (ت ٢٢٠هـ) - وكان صغير العمر حين وفاة أبيه ويسكن المدينة المنورة - إلى بغداد عاصمة خلافته ليكون قريباً منه وتحت رقابته المشددة، حتى سمّه بعد فترة، ودفن في مقابر قريش التي سميت بالكاظمية لاحقاً.

ثم استدعى المتوكل (ت ٢٤٧هـ) ابنه الهادي عليه السلام (ت ٢٥٤هـ) إلى مركزه ومعسكر جيشه سامراء، ثم سُم بعد فترة ودفن في سامراء نفسها. ومثله خلفه الإمام الحسن العسكري عليه السلام (ت ٢٦٠هـ) الذي كان معه في سامراء، فقد توفي مسموماً ودفن في سامراء أيضاً.

إذاً نلاحظ شدة رقابة السلطة على القادة من أئمة أهل البيت عليهم السلام واحداً بعد واحد، والسعي إلى تعطيل دورهم القيادي للشيععة الإمامية^(١).

(١) والواقع أن استدعاء من تسمى بالخلفاء لهؤلاء الأئمة القادة من هذه السلسلة من أهل البيت عليهم السلام أو جب المعاناة لهم ولشيعتهم، ولكنه أصبح برهاناً واضحاً للمسلمين آنذاك وللأجيال المقبلة على أن هؤلاء الأئمة عليهم السلام هم الأئمة والقادة في داخل المجتمع الشيعي سواء في الجانب العلمي أم السياسي، فلو أن الخلفاء تركوا هؤلاء الأئمة عليهم السلام في مواطنهم واكتفوا بالرقابة والتشديد عليهم لاحتمل الناس أن هؤلاء كانوا رجالاً عاديين من العلويين، وربما نفوا تبوءهم لأية مكانة وتصديهم لأية قيادة ووجود أي جمهور لهم في المجتمع آنذاك، ولكن استخدامهم من قبل خلفاء الجور إلى مراكز الخلافة ووضعهم تحت الرقابة المشددة مع

علماً أن مما زاد من الخطورة السياسية للأئمة عليهم السلام في نظر السلطة في ما يبدو هو أن هؤلاء الأئمة القادة عليهم السلام كانوا ذوي مكانة عند جمهور الشيعة حتى عند بعض فرق الزيدية والإسماعيلية، لسموهم وشرفهم وفضلهم وتقواهم وعبادتهم وتمييزهم في علمهم وحسن مداراتهم لهم، وإنما افترق عنهم سائر الشيعة من جهة أنهم لم يروا الخروج والثورة، فلو أنهم عليهم السلام خرجوا وثاروا لاتبعتهم الشيعة قاطبة، ولذا جاء في كتب الفرق أن جماعة من الشيعة الزيدية رجت تصدي الرضا عليه السلام بعد جعله ولياً للعهد من قبل المأمون وقالوا بإمامته، حتى جاء في أخبار حركات الإسماعيلية في المغرب العربي قبل انتصار ثورتهم في سنة (٢٩٧هـ) أن بعض دعاة الشيعة الإسماعيلية في المغرب العربي دعوا في زمان الرضا عليه السلام إليه.

بل كان الأئمة القادة عليهم السلام ذوي مكانة بين عامة المسلمين، من جهة وضوح علمهم وأخلاقهم وعبادتهم وورعهم وتعاملهم بالتي هي أحسن مع سائر المسلمين، كما تدل عليه المكانة العالية للإمام الصادق عليه السلام في أوساط سائر

السجن والإيذاء طوراً ومع بعض التكريم والإجلال بحسب الظاهر طوراً آخر أبرز أنهم كانوا خطراً سياسياً على السلطة، وأن لهم جمهوراً واسعاً يتبعهم ويتأثر بهم، وهو يؤكد أيضاً استحقاتهم السياسي وتميزهم العلمي ومكانتهم عند الجمهور الشيعي.

ومن الخطأ المجاني للتأريخ إنكار كونهم أصحاب مدرسة نافذة في عامة الشيعة التي كانت في اتساع في كل من الكوفة وقم وبلاد أخرى من فارس واليمن والمغرب العربي، كما أن من الخطأ الفاحش إنكار انتساب المجتمع الإمامي - بعلمائه وعامته - والعقيدة الإمامية والتراث الإمامي إليهم عليهم السلام.

المسلمين، وعواطفهم تجاه الإمام الرضا عليه السلام في مسيرته إلى مرو، فلو أتيح لهم القيام لربما استجابت لهم أوساط عامة المسلمين الذين كانوا يجدونهم من حيث مؤهلاتهم في الدين والعلم أولى بالحكم من السلطة العباسية القائمة.

الخطورة الدينية في الاعتقاد باصطفاء الأئمة عليهم السلام عليهم

وأما الوجه الثاني - وهو الخطورة الدينية - فإن ملاحظة مذاق جمهور المسلمين الذين كانوا يرون شرعية الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله، ويعتقدون أن ادعاء اصطفاء أهل البيت عليهم السلام في الدين مع النبي صلى الله عليه وآله هو بدعة كبرى تؤدي إلى الضلالة في الدين، يجعلهم - والحال هذه - يستشعرون الخطورة الدينية في تثبيت وتبوء أئمة أهل البيت عليهم السلام لموقع الاصطفاء الالهي.

وهذه الخطورة أعمق من الخطورة السياسية، لأنه في حال شعر علماء الجمهور تبوء هؤلاء الأئمة القادة عليهم السلام لهذا الموقع فإنه لا مانع لديهم من الحكم بضلالهم، بل ربما حكموا بكفرهم وارتدادهم عن الدين، لأنه يعني خطأ مسار الخلفاء وجمهور الأمة وعقيدتهم بعد النبي صلى الله عليه وآله بما في ذلك علماء الجمهور أنفسهم.

الخطورة القبليّة في الاعتقاد باصطفاء الأئمة عليهم السلام عليهم

وأما الوجه الثالث - وهو الخطورة القبليّة - فقد كان العديد من أقرباء الأئمة وذويهم لا يهتمون بتبوء هؤلاء الأئمة القادة عليهم السلام لموقع الاصطفاء، وهذا ينشأ من أحد أمرين ..

الأول: ما كان من أهل الصلاح منهم، وهو عدم احتمالهم القعود في مقابل الظلم، لأنهم يعتبرون ذلك تركاً للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من

قراية النبي ﷺ الذين هم أولى الناس بهذه الفريضة، فهم لا يحتملون القبول بإمامة من لا يرى الثورة، أو يلحون عليه إذا تصدى لقيادة الشيعة بالخروج إلحاحاً لا يطاق، ونحن نجد أمثلة لهذه الحالة في عصور عديدة مختلفة حيث نلاحظ أن العديد من المظلومين المستضعفين لا يطيقون في بعض الظروف الصعبة القعود، ولذلك يذهبون وراء رايات تدعو إلى الثورة وإن لم تكن معروفة بالعلم على حدّ وجوه أهل العلم التي لا ترى ذلك.

والثاني: ما كان من غير أهل الصلاح منهم، وهو عدم تحملهم تفضيل بعض ذويهم عليهم منافسةً لهم، وطلباً للجاه والمكانة في المجتمع العام الذي يجلّ عامة ذرية النبي ﷺ.

وهذا نظير ما كان يتفق في بني إسرائيل من النزاع بين الإخوة وأبناء العم، ومن ذلك قضية يوسف عليه السلام مع إخوته كما قصه تعالى في القرآن الكريم.

إنّ خطورة الانقسام في البيت العلوي الفاطمي والخصومة بينهم وإن لم تكن بدرجة الخطورة السياسية والدينية لكنها ليست مما لا يُعبأ بها، لأن هذه الخصومة توجب هواناً لمجمل هذا البيت في أعين الناس، وتفرق الشيعة المواليين للأئمة وحيرتهم، أو عدوهم عن الولاء الخاص لهم، وتجعل ذلك ذريعة لخصوم الأئمة عليهم السلام ودليلاً على بطلان قولهم وأولويتهم بالأمر من السلطة الحاكمة، وقد كانت المجتمعات الإسلامية ولا تزال مجتمعات عشائرية تعتمد قوة الفرد فيها على عصبته وقبيلته إلى حد كبير، ومن الضروري الحذر من تفاقم الخلاف في داخل القبيلة، وذلك مما يعلمه جمهور الناس في هذه المجتمعات حتى في العصر الحاضر.

إذاً كان موقع تبوء أهل البيت عليهم السلام لموقع الاصطفاء الإلهي في المجتمع الشيعي الإمامي يوجب خطورة بالغة عليهم سواء من جهة السلطة أو من جهة علماء مدرسة الخلافة الغالبة أو من جهة قسم من العلويين الفاطميين. ونتيجة ما ذكرناه من خطورة سياسية ودينية وقبلية كان على الأئمة عليهم السلام - والحال هذه - اختيار أساليب ملائمة وذكية ووافية وفق قواعد المعارضة الفكرية الحكيمة، كما سنوضح ذلك في النقطة اللاحقة.



تعويل أئمة أهل البيت عليهم السلام في بيان من يخلفهم على

الأساليب الذكية البيانية والاجتماعية

أسلوب الصادق عليه السلام في الدلالة على خليفته

تنوع الدلالات الذكية التي استخدمها الأئمة عليهم السلام لتعيين الإمام اللاحق

تأكيد أئمة أهل البيت عليهم السلام على الشيعة في فهم المعارض واللحن

عمل الأئمة عليهم السلام على أن لا تكون الشيعة جماعة سرية

زوال الادعاءات الخاطئة للإمامة بعد أمد قصير



تعويل الأئمة من أهل البيت عليهم السلام على الأساليب الذكية البيانية والاجتماعية

النقطة السابعة: تعويل أئمة أهل البيت عليهم السلام في بيان من يخلفهم في هذا الموقع من بعدهم وسائر الشؤون الحساسة من المنظور السياسي والديني على الأساليب الذكية البيانية والاجتماعية.

قد عرفنا أن موقع أئمة أهل البيت عليهم السلام كان موقعاً حساساً، لأنه موقع يقتضي التفرد في المرجعية السياسية والعلمية والمعنوية، وبذلك فإن هذا الموقع يهدد السلطة السياسية القائمة، كما يُهدد العقيدة الغالبة في أوساط المسلمين المبنية على مشروعية الخلافة ونفي تميز أهل البيت عليهم السلام واصطفائهم من هذه الأمة.

وليس هناك من شك من خلال متابعة ثوابت تراث أهل البيت عليهم السلام وسيرتهم العامة وأصداء شخصياتهم لدى سائر المسلمين في أن الأئمة من أهل البيت عليهم السلام بعد الإمام الحسين عليه السلام لم يكونوا بصدد القيام بالثورات المسلحة ضد السلطات القائمة، لأنهم كانوا يعلمون أن هناك خلافاً في تفكير المجتمع واتجاهه، ولن تنجح ثورة عامة في البلاد الإسلامية تنشد العدل والشرع حقاً على منهاج رسول الله صلى الله عليه وآله دون منهاج الخلفاء الأولين، وتنطلق من حق أهل البيت عليهم السلام ومراتبهم التي رتبهم الله فيها، وذلك لغلبة الشبهة واستقرارها لدى الاتجاه الغالب للمسلمين، حيث إن هذا الاتجاه لن يقُدَّس أحداً بعد الإمام الحسين عليه السلام

الذي كان منصوباً على موقعه المميز من رسول الله صلى الله عليه وآله وكان يمكن أن يجمع المسلمين على كلمة سواء، وقد أقام الحجة على المسلمين بقيامه وشهادته، وإنما يناط الإصلاح العام للأمة وإجراء العدل فيها وإقامة دولة أهل البيت عليهم السلام عند تهيؤ الظروف بالمهدي من أهل البيت عليهم السلام.

بل المهم في تلك المرحلة هو تأسيس تراث جامع وفق أسس أهل البيت عليهم السلام في العقيدة والفقه والتفسير والأخلاق، ثم الاهتمام بتنمية هذه العلوم بين المؤمنين.

لكنهم رغم هذا التوجه كانوا موضع توجس السلطة وحذرهما - كما ذكرنا من قبل - لأنهم كانوا بهذا الطرح وبجمهورهم الواسع يمثلون بطبيعة الحال تهديداً لتلك السلطة بتبليغهم لفكرة اصطفاء أهل البيت عليهم السلام تبليغاً ملائماً ومؤثراً في الناس بما يقتضي أولويتهم بالحكم، وكان من المستحيل أن تأمن السلطة جانبهم وهي تشهد وجود قواعد واسعة مطاوعة لهم تتسع تدريجاً.

كما أن سياستهم العامة تجاه جمهور المسلمين وسائر الهاشميين والعلويين قائمة على حسن التعامل والمداراة مع علمائهم وعامتهم، وتجنب إثارة الفتنة والبغضاء بما يؤدي إلى تشويه دعوتهم عليهم السلام وتفرقة كلمة المسلمين.

وأياً كان فقد كان تعيين الأئمة عليهم السلام لمن يخلفهم أمراً خطيراً لا سيما من المنظور السياسي الذي يمثل خطورة أمنية على حياة الإمام اللاحق في حياة أبيه.

ولأجل ذلك كله كان أئمة أهل البيت عليهم السلام يعتمدون - في مقام تحديد الإمام اللاحق المعين من الله تعالى - أساليب ذكية^(١) تؤدي المقصود وتُفهم الجمهور الذين يرجعون إليهم، ولكنها مع ذلك لا تعطي مأخذاً سريعاً للسلطة لمن يتحسس من مثل ذلك من سائر المسلمين.

على أن السلطة كانت تتلقف ذلك بعد حين، وترتكز على من أصبح الإمام الفعلي في هذه السلسلة، وأما الآخرون من المسلمين فربما اعتقد كثير منهم أن هذه الدعاوى ملصقة بهم عليهم السلام من قبل من يدعي الانتساب لهم، وأن الأئمة من أهل البيت ليسوا إلا رجالاً صالحين، وأنهم عليهم السلام براء من ذلك كله.

أسلوب الصادق عليه السلام في الدلالة على خليفته

وعلى سبيل المثال نجد أن الإمام الصادق عليه السلام عندما استشهد أبهم شخص من يتولى الأمر من بعده، لأن أسلوبه عليه السلام في الدلالة على الإمام الكاظم عليه السلام كان بشكل يجعل الأمر يتضح تدريجاً بعد مرور فترة من الزمن، مما يوجب هدوء السلطة عن البحث عن خليفة الإمام عليه السلام.

وكانت الظروف فيما يبدو صعبة، إذ كان تحمّل وجود الصادق عليه السلام في أواخر أيامه حسب دلالة الشواهد التاريخية ثقيلًا على السلطة العباسية، من جهة استشعارها الخطر الشديد من هذا الخط العلوي الفاطمي، مع شعور معظم الأوساط الشيعية بأن العلويين الفاطميين أولى بالأمر من العباسيين، وأن

(١) ولا ينافي ذلك التنصيص الصريح على الإمام الذي يليه لبعض عيون وخواص أصحابه، فذلك في الحقيقة من جملة الأساليب الذكية التي يستعملها الأئمة عليهم السلام أيضاً.

استيلاء العباسيين على الحكم بعد الدعوة إلى الرضا من آل محمد كان تمويهاً على الرأي الشيعي العام.

حتى وصل الأمر بأن قامت السلطة بسمّ الامام الصادق عليه السلام تخلصاً منه ومن سعة نفوذه، ورجاء أن يمضي زمن تلتقط السلطة فيه أنفاسها قبل أن يكتسب خليفة الصادق عليه السلام ذات موقع أبيه بين الشيعة، حيث لا يخفى أن هذا هو أسلوب تفكير السلطة القائمة عادة عند مواجهة مثل هذه الحالات.

كما أن المنصور تعقب من يكون وصياً للإمام الصادق عليه السلام، وكان عليه السلام قد أوصى - بتدبير منه - وصية معلنة إلى خمسة أشخاص: الخليفة، ووالي المدينة، وعبد الله الأفتح وهو أكبر ولده الأحياء، ولم يكن ذا علم وفقه، وموسى الكاظم عليه السلام، وهو الإمام الحقيقي، وزوجته، وكان للإمام عليه السلام أولاد آخرون مثل إسحاق ومحمد.

وكان الإمام الكاظم عليه السلام يُري الآخرين بظاهر تصرفاته أنه ليس معنياً بالأمر ولا يعرض نفسه عرضاً معلناً. ولذلك تعذر على السلطة ابتداءً تحديد الإمام، لأن الأفتح لم يكن واضح التأهل للإمامة، فاشتبه الأمر.

ثم اهتدى جمهور الشيعة إلى الإمام الواقعي من خلال قاعدة كون الإمامة في الأعقاب^(١) من جهة، والاختبار العلمي لعبد الله الأفتح من جهة أخرى، والذي ظهر من خلاله أنه ليس فقيهاً ولا متميزاً، وأن وصي الإمام عليه السلام هو

(١) لاحظ الكافي ج: ١ ص: ٢٨٥ باب: ثبات الإمامة في الأعقاب، وأنها لا تعود في أخ ولا عم ولا غيرهما من القربات.

موسى الكاظم عليه السلام الذي دلت عليه - إضافة إلى ما سبق - جملة من النصوص الخاصة في حقه من أبيه الصادق عليه السلام، وقد تكفل خواص الأصحاب نشر هذه الأدلة تدريجاً للناس حتى ظهر الأمر وتبين الحق.

وقد برز الإمام الكاظم عليه السلام شيئاً فشيئاً وحل محل أبيه عليه السلام، ومضت على إمامته عشرون سنة ونيّف، إلى أن خشيت السلطة من موقعه، فسجنه هارون سنوات عديدة حتى شهادته عليه السلام.

وهكذا كان الأمر بعد الإمام الكاظم عليه السلام كما ذكرنا من قبل، إلا أن السلطة لم تسجن الأئمة من بعده، بالنظر إلى ضعفها ومخافة تداعيات ذلك، وإنما استخدمت منهجاً آخر هو دون السجن في إثارة الناس ضدها، وهو استدعائهم إلى مركز الخلافة بمقربة من الخليفة، لفصلهم وإبعادهم عن شيعتهم وتشديد الرقابة عليهم.

تنوع الدلالات الذكية التي استخدمها الأئمة عليهم السلام لتعيين الإمام اللاحق

وكانت الدلالات الذكية لأئمة أهل البيت عليهم السلام في تعيين الإمام اللاحق تتضمن أساليب مختلفة، كلامية، وسلوكية، واجتماعية معهودة في العرف الشيعي الإمامي، من قبيل الاعتماد على القواعد العامة الحاصرة بدلاً عن التعيين، والإفهام بالأفعال بدلاً عن الأقوال، وبوجوه الإشارات من التلويح والكناية بدلاً عن التصريح، وبالصمت المعبر بدلاً عن الكلام، وبالتوصية بالكتمان بدلاً عن الإعلام والإعلان، وبالتسريب المقصود بدلاً عن المخاطبة، وبالثناء العام المميز بدلاً عن ذكر الموقع، وبالتوصية الشخصية المشيرة بدلاً عن

الوصية بالأمر صريحاً، وبخطوات تشتت انتباه السلطة ورجالها وتشوش عليها في حال ظهور أمارات يحبس معها بمن يراد له الأمر من بعد.
وقد نبّه أئمة أهل البيت عليهم السلام الشيعة على هذا الأمر، ابتداءً بالإمام أمير المؤمنين عليه السلام الذي ولي الخلافة بعد إبعاده عليه السلام عن موقعه الذي خصّه الله به لمدة ربع قرن من الزمان ودخول كثير من الأقوام في الإسلام، حتى ظنّ بدهاة شرعية ما جرى عليه الأمر بعد النبي صلى الله عليه وآله، لكنه عليه السلام لم يستسلم لذلك، وبلغ اصطفاء أهل البيت عليهم السلام على سائر الأمة بأسلوب ذكي وهادئ، يمكن أن يدركه كلّ امرئ بمقدار فهمه واستعداده.

قال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في خطبة له^(١): ((اليوم أنطق لكم العجماء ذات البيان. عزب رأي امرئ تخلف عني. ما شككت في الحق مذ أريته. لم يوجس موسى عليه السلام خيفة على نفسه، بل أشفق من غلبة الجهال ودول الضلال. اليوم توافقنا على سبيل الحق والباطل. من وثق بهاء لم يظماً)).

وقد ذكر شارحو كلامه أن هذه الخطبة وإن كانت غامضة على من لا خبرة لهم، لكنها جلية ظاهرة ﴿لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾^(٢)، ولهذا أسماها ذات البيان مع أنها عجماء. وقوله: (لم يوجس) ناظر إلى قوله تعالى^(٣): ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾، وعنى أنه عليه السلام لم يخف على حياته بل من غلبة الباطل، وأشار بذلك إلى أن حاله عليه السلام مع القوم هو كحال موسى عليه السلام.

(١) نهج البلاغة: ج: ١ ص: ٣٨ الخطبة: ٤.

(٢) سورة ق: ٣٧.

(٣) سورة طه: ٦٧.

ومن خطبة له عليه السلام (١) لبعض أصحابه وقد سأله: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحق به؟ فقال: ((يا أخا بني أسد إنك لقلق الوضين ترسل في غير سدد، ولك بعدُ ذمامة الصهر وحق المسألة، وقد استعلمت فاعلم. أما الاستبداد علينا بهذا المقام ونحن الأعلون نسباً، والأشدون برسول الله صلى الله عليه وآله نوطاً، فإنها كانت أثره شحت عليها نفوس قوم، وسخت عنها نفوس آخرين)). فالملحوظ أنه عليه السلام لامَّ السائل على السؤال في غير موضعه، إذ يكاد السؤال عن مثل ذلك في المشهد العام وفي وسط الجنود في الحرب مع معاوية يثير الفتنة، والمراد بقوله عليه السلام: ((إنك قلق الوضين ترسل في غير سدد)): أنك مضطرب تطلق لسانك بالكلام في غير موضعه، وقد أجمل عليه السلام الجواب انسجاماً مع مقتضى الحال.

تأكيد أئمة أهل البيت عليهم السلام على الشيعة في فهم المعارض واللحن

وجاء عن الباقر والصادق عليهما السلام التأكيد على فهم الرواة للمعارض واللحن، فعن أبي جعفر عليه السلام في حديث (٢): ((إنا لا نعد الرجل فينا عاقلاً (٣) حتى يعرف لحن القول))، ثم قرأ هذه الآية (٤): ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾.

(١) نهج البلاغة: ج: ٢: ص: ٦٣: الخطبة: ١٦٢.

(٢) التوحيد للصدوق ص: ٤٥٨: حديث: ٢٤.

(٣) وفي وسائل الشيعة ج: ١٦: ص: ٢٠٣: (فقيهاً).

(٤) سورة محمد: ٣٠.

وعن أبي عبد الله عليه السلام في حديث أنه قال^(١): ((حديث تدريبه خير من ألف حديث ترويه، ولا يكون الرجل منكم فقيهاً حتى يعرف معارضض كلامنا، وإن الحكمة من كلامنا لتنصرف على سبعين وجهاً، لنا من جميعها المخرج)).

وفي رواية داود بن فرقد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول^(٢): ((أنتم أفقه الناس إذا عرفتم معاني كلامنا، وإن الكلمة لتنصرف على وجوه، فلو شاء إنسان لصرف كلامه كيف شاء ولا يكذب)).

وفي رواية أخرى عن الصادق عليه السلام أنه قال^(٣): ((اعرفوا منازل شيعتنا بقدر ما يحسنون من رواياتهم عنا، فإننا لا نعد الفقيه منهم فقيهاً حتى يكون محدثاً))، فقليل له: أو يكون المؤمن محدثاً؟ قال: ((يكون مفهياً، والمفهم المحدث)).

وروي عن أبي عبد الله عليه السلام أيضاً في حديث^(٤): ((خبر تدريبه خير من عشرة ترويهما، إن لكل حق حقيقة، ولكل صواب نوراً))، ثم قال: ((إننا والله لا نعد الرجل من شيعتنا فقيهاً حتى يلحن له فيعرف اللحن)).

وفي حديث آخر عن أبي عبد الله عليه السلام قال^(٥): ((أنتم أفقه الناس ما عرفتم معاني كلامنا، إن كلامنا لينصرف على سبعين وجهاً)).

(١) معاني الأخبار ص: ٢ حديث: ٣.

(٢) معاني الأخبار ص: ١ حديث: ١.

(٣) اختيار معرفة الرجال ج: ١ ص: ٦. وسائل الشيعة ج: ٢٧ ص: ١٤٩ حديث: ٣٨.

(٤) الغيبة للنعماني ص: ١٤٣ حديث: ٢.

(٥) بصائر الدرجات ص: ٣٤٩ حديث: ٦.

وقد استفاض في الحديث عن أبي عبد الله عليه السلام قوله^(١): ((إني لأتكلم على سبعين وجهاً، لي في كلها المخرج)).
وفي رواية أخرى^(٢): ((إنا لتكلم بالكلمة بها سبعون وجهاً، لنا من كلها المخرج)).

وقد كان هذا الأمر مفتاح الجمع بين الأخبار الواردة عن أهل البيت عليهم السلام عند ترائي التعارض بينهما، حيث يتبين المقصود النهائي بها وفق قواعد اللحن والمعارض^(٣).

والواقع أن هذه الحالة على العموم أمر متعارف لدى العقلاء والناهين في الظروف الحرجة، خاصة في الأمور التي تكون شديدة الحساسية، والتي تكون معرضاً لإثارة الفتنة لا سيما الأمور السياسية، وعليه فإن استعمال هذه الأساليب أمرٌ شائع في أدب المعارضة للسلطة.

عمل الأئمة عليهم السلام على أن لا تكون الشيعة جماعة سرية

على أن الأئمة عليهم السلام راعوا وعملوا على أن لا تكون هذه الجماعة منظمة سرية شبه مغلقة، يرأسها أشخاص محدودون ينتسبون إليهم (صلوات الله عليهم)، ويتعلمون في كتب سرية يتداولها خواصهم كما وقع في ذلك

(١) بصائر الدرجات ص: ٣٤٩ حديث: ١، ولاحظ حديث: ٥ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥. ولاحظ الكافي: ج: ٨ ص: ١٠٠.

(٢) بصائر الدرجات: ص: ٣٤٩ حديث: ٤، ولاحظ حديث: ٧ و ٨.

(٣) لاحظ تعارض الأدلة واختلاف الحديث، تقارير ساحة السيد السيستاني (مُدَّ ظُلُّهُ) للسيد الهاشمي (رَحْمَةُ اللَّهِ).

الإسماعيلية والغلاة، فإن هذه الطريقة تؤدي إلى غياب الحجة والوقوع في الضلالة وانتشار البدعة، واستساغة الوضع القائم.

بل اهتم أئمة أهل البيت عليهم السلام بأن يكونوا جماعة مؤمنة تصلح أن تعرض نفسها لعامة المسلمين بالحجة الواضحة على أنها هي حقيقة الإسلام، فكان لديهم تلاميذ فقهاء وقراء ومتكلمون ومحدثون كل منهم مستقل عن الآخر حتى لو كانوا في مدينة واحدة كالكوفة، ليس لهم رأس واحد غير الأئمة يقدسونه ويأخذون عنه، وقد يختلفون في تحديد الموقف في تفاصيل فقهية أو عقائدية، ويختلف احتمالهم لعلوم أهل البيت عليهم السلام ومستوى فقههم وإيمانهم وتحملهم، فرب حامل فقه منهم وليس بفقير، ورب حامل فقه إلى من هو أفقر منه^(١). وقد كانوا منتشرين في أوطان مختلفة لا جامع بينهم إلا الاعتقاد بالإمام عليه السلام والأخذ بحديثه، يروون الحديث على أصوله بالأسانيد الموثوقة، ويعتمدون أسلوب الجرح والتعديل، ويتنافسون في مراحل التفقه والتعلم، ويناقشون سائر المسلمين في العقيدة والفقه والكلام.

وعلى هذا جرى أهل العلم من الشيعة الإمامية منذ عصر الباقر والصادق عليهم السلام، كما يتضح ذلك من أوائل القرن الثاني من خلال شخصيات أصحابهم ومؤلفاتهم ومناقشتهم للآخرين ومناقشة الآخرين لهم.

(١) ففي الكافي ج: ١ ص: ٤٠٣ عن أئمة أهل البيت عليهم السلام أن النبي صلى الله عليه وآله قال في خطبته في حجة الوداع بمنى في مسجد الحيف: ((رب حامل فقه ليس بفقير، ورب حامل فقه إلى من هو أفقر منه)).

وعلى ذلك استمروا حتى عهد الغيبة الكبرى للإمام المهدي عليه السلام، فتركهم أئمة أهل البيت عليهم السلام على محجة واضحة، وطريقة بيّنة، وأساس متين، ومنهج قويم.

زوال الادعاءات الخاطئة للإمامة بعد أمد قصير

نعم لا شك أن الظروف الصعبة للأئمة عليهم السلام من جهة مكائد السلطة، واختلافهم عليهم السلام عن جمهور المسلمين في الاعتقاد باصطفاء أهل البيت عليهم السلام وعدم شرعية الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله، كانت تتيح لبعض أقاربهم أو أصحابهم طرح ادعاءات كاذبة يحصلون بها على بعض الأتباع من جماعة من عامة الناس، متسرعين إلى الاعتقاد بكل راية تنسب إلى أهل البيت عليهم السلام، وربما وقع فيها بعض أهل العلم لشبهة وقفَ عندها، أو أغراض دنيوية مثل التراس وكسب المال. إلا أن هذه الجماعات كانت في الغالب قليلة بالقياس إلى المجتمع الشيعي العام، وهي سرعان ما تنقرض بوضوح الحجة وغلبتها، وظهور خطأ دعاواها واصطدامهم بالواقع في النهاية^(١).

(١) ولذا تجد أن كتب الفرق تقول: إن الشيعة افترقت بعد الصادق عليه السلام عدة فرق: موسوية قائمة بإمامة موسى الكاظم عليه السلام، وناووسية وقفت على الصادق عليه السلام، وإسماعيلية، ومحمدية نسبة إلى محمد بن إسماعيل، ومحمدية نسبة إلى محمد بن جعفر الصادق عليه السلام الذي خرج بمكة. إلا أنك تجد أن جمهور الإمامية سواء من أهل العلم أو عامة الناس كانوا موسوية، وانقرض سائر الفرق عدا الإسماعيلية التي يُسر لها أن تحكم في المغرب العربي ومصر لقرون، فأرست لنفسها أتباعاً وكتباً واستعارت عند الثورة من الأحاديث التي دونها الإمامية عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، وبعد الكاظم عليه السلام كان هناك غير الرضوية - نسبة إلى

وعلى ذلك كان الأمر في داخل الشيعة الإمامية طيلة قرون ثلاثة كما يظهر بتأمل سيرة هذه الفرق من خلال الدراسات المقارنة.

الرضا عليه السلام - فرق أخرى من أبرزها فرقة الواقفية التي أنكرت وفاة الإمام الكاظم عليه السلام وادعت مهدويته، ولكنها انقرضت بعد حين، وهكذا الحال بعد الرضا والجواد والهادي والعسكري عليه السلام، وغيبة الإمام المهدي عليه السلام الصغرى ثم الكبرى، حيث كانت هناك جماعات وحركات محدودة تشبث بالشبهة لفترة ثم تنقرض بعد وضوح الأمر وتبين الحجة لعامة الناس.



ضرورة الانتباه إلى معايير

الوثوق التاريخي والروائي

التأصيل الفطري للحاجة إلى الحجة الموثوقة

تنوع الثبوت إلى الثبوت الاجتماعي والفردي

مناطق الثبوت الفردي

تنوع المؤشرات إلى أنواع مختلفة منها الأحادية والتراكمية

تنوع المؤشرات إلى بديهية ونظرية

تنوع المؤشرات إلى مباشرة وغير مباشرة

نوع المؤشرات القائمة على ولادة الإمام المهدي عليه السلام ووجوده

إيجاز عن المؤشرات الروائية على وجود الإمام المهدي عليه السلام

المؤشرات التاريخية والاجتماعية بأقسامها

المؤشرات العامة الحاصرة

المؤشرات الخاصة الاجتماعية: نواب الإمام عليه السلام

وضوح ولادة الإمام عليه السلام ووجوده



ضرورة الانتباه إلى معايير الوثوق التاريخي والروائي

النقطة الثامنة: في ضرورة الانتباه إلى معايير الوثوق التاريخي والروائي، وما يتوفر منها في شأن ولادة الامام عليه السلام مما يكون صالحاً للاعتماد عليه. ونتطرق أولاً لتمهيد يتضمن أموراً متعددة منها ..

١ - التأصيل الفطري لحاجة الانسان إلى الحجة الموثوقة في الإثباتات كافة.

٢ - تنوع الثبوت إلى الثبوت الاجتماعي والثبوت الفردي.

٣ - تنوع المؤشرات إلى أنواع مختلفة باعتبارات متعددة حيث تتنوع باعتبار إلى أحادية وتراكمية، وباعتبار ثانٍ بديهية ونظرية، وباعتبار ثالث إلى مؤشرات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

التأصيل الفطري للحاجة إلى الحجة الموثوقة

أما الأمر الأول فإنه لا شك في أن الأصل العام الفطري هو عدم ثبوت الشيء حتى تقوم حجة عليه توجب الثقة به والاطمئنان إليه، ولذلك كان الأصل القضائي الإنساني والفطري العام أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته. كما لا شك في أن مجرد إخبار شخص وادعائه لا يوجب الثقة بما أخبر به ما لم يكن في شخصية المخبر خصلة توجب الوثوق به، أو تكون هناك قرائن إضافية تدل على صدقه.

ومن الخطأ والسذاجة أن يسترسل الإنسان في تصديق كل ما يسمعه ويجده مكتوباً كما يجري عليه كثير من عامة الناس، ومن ذلك ظاهرة الثقة بما ينشر في وسائل التواصل في العصر الحاضر والتي أصبحت مشكلة عامة هذه الأيام، وإلى هذا الأصل أشير في قوله تعالى^(١): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾. والجهالة في الآية تعني الحكم بغير بصيرة وثبتت، وهي قريبة من معنى السفاهة، وتشير الآية إلى خطورة الجري العملي وترتيب الآثار على ما يسمعه الإنسان دون تثبت لائق بالموضوع، وكلمة (النبا) في الآية تفيد معنى الخبر المهم، فإن النبا في اللغة ليس مطلق الخبر، بل خصوص ما كان خطيراً^(٢).

تنوع الثبوت إلى الثبوت الاجتماعي والفردى

وأما الأمر الثاني وهو تنوع الثبوت إلى الثبوت الاجتماعي والفردى فإن هناك نوعين من الثبوت للواقعة ..

- ١ - الثبوت الاجتماعي.
- ٢ - الثبوت الفردى.

(١) سورة الحجرات: ٦.

(٢) والتنونين في كلمة (نبا) في الآية قد يؤكد هذا العنصر في النبا، لأن المفهوم أنه تنوين تفخيم وفق تصنيف علماء البلاغة التنوين إلى تنوين تفخيم وتحقير وتنكير، ومرجع ذلك في الحقيقة إلى أن التنوين نون تحدث غنة في الكلام، وهذه الغنة تؤكد على مثل هذه العناصر التي تفهم من الكلام.

ولبيان **الثبوت الاجتماعي** للواقعة نضرب مثلاً، وهو أنه إذا أُلّف شخص ما تأليفاً مشهوراً عنه في التاريخ كالرُضي صاحب كتاب (نهج البلاغة)، وحكى فيه حكاية عن شخص سابق، فإن ثبوت هذه الحكاية عن صاحب الكتاب يكون ثبوتاً تاريخياً، من جهة الانتشار الاجتماعي العام للكتاب في عصر مؤلفه يغني عن التحقق من ثبوت الكتاب عن مؤلفه من خلال حكاية راوٍ معين، وأما ثبوت الرواية عن حكي عنه صاحب الكتاب مباشرةً أو بواسطة فهو من باب الرواية ما لم يقترن بمؤشرات تاريخية.

مناطق الثبوت الاجتماعي

وتوضيح ذلك: أن المقصود بالثبوت الاجتماعي ما اشتمل على عنصرين..

- ١ - أن يكون الحدث المنظور حدثاً اجتماعياً سواء كان الاجتماع معاصراً أو اجتماعياً سابقاً ويعبر عنه بالتاريخ.
- ٢ - أن تدل على الحدث حكايات وقرائن متراكمة بحيث توجب ثبوتاً واضحاً له، ولا يكون ثبوته مرهوناً بنقل شخصٍ ما.

ومن الملاحظ أننا نثق بكثير من الحوادث الاجتماعية التي تقع من حولنا كوقوع حريق أو زلزال أو نزاع بين عشيرتين أو نحو ذلك دون اعتمادٍ على إخبار شخص خاص بها، بل من جهة أنها حوادث عامة مشهودة للجميع، فينكشف الكذب فيها لو اتفق.

وكذلك الحال في الحوادث التاريخية كأغلب حروب النبي ﷺ وأصول حوادثها، فإن تلك الحروب كانت حوادث مشهودة للمجتمع العام ولم تكن حوادث وقعت بين اثنين، وقد تواترت عليها القرائن الدالة على ثبوتها من جهة

اشتهارها وتعدد رواتها، وثبوتها عن رواتها في زمانٍ كان شهود تلك الحوادث ما زالوا موجودين في المجتمع العام، مما يبعد تعمد الكذب فيها، لانكشاف ذلك انكشافاً ظاهراً فيما لو حصل.

وبالنسبة إلى العنصر الأول وهو كون الحدث عاماً (اجتماعياً) وليس خاصاً ينبغي الالتفات إلى أن الحدث الاجتماعي له حالات ثلاث ..

١- وقوع الحدث العام كالحروب أو السيول أو الصراعات الاجتماعية ونحو ذلك.

٢ - عدم وقوع الحدث العام، وهذا يُستكشف من عدم ذكر وقوع الحدث، مع أن الحدث بنفسه يقتضي ذكره وذكر آثاره وما يتفرع عليه من حوادث، ويقتضي تعدد رواته وكثرة القرائن حوله.

ولذلك قد نفي وقوع حرب أو شجار اجتماعي أو نحو ذلك، لعدم وجود دلالة اجتماعية أو تاريخية مناسبة له.

فيكون (عدم الحدث الاجتماعي) في مثل ذلك في قوة الحدث الاجتماعي، ويكون غياب الدلالة المناسبة دليلاً اجتماعياً نافياً له.

وهذه حالة أخرى من الدلالة الاجتماعية الموثوقة تكون دلالة التأريخ فيه دلالة مستنبطة من عدم اشتماله على نقل أمرٍ ما.

٣ - تحقق ظاهرة اجتماعية مثل المستوى الثقافي والأدبي والعلمي أو العادات والتقاليد والآداب، حيث قد يستنبط ذلك من خلال رصد حوادث وحالات متعددة في المجتمع المعاصر أو تتبع أحوال مجتمع تاريخي توجد عنه معلومات وتوصيفات للحوادث فيه بما يستشف منها ضمناً كثير من أحواله

وصفاته، كما يفعل ذلك المؤرخون في استنباط الزوايا المختلفة لمجتمع ما في حقبة معينة، مثل أحوال المجتمع العربي في عصر الرسول ﷺ. وهذه حالة ثالثة من الدلالة الاجتماعية الموثوقة تكون الدلالة فيها مستنبطة أيضاً ولكن على وجه آخر.

مناطق الثبوت الفردي

وأما الثبوت الفردي الروائي فهو يعتمد في وقوع الحدث على الراوي له، وذلك في إحدى حالتين ..

الأولى: أن يكون الحدث فردياً بأن كان محادثة بين اثنين، مثل رواية بعض الصحابة قولاً للنبي ﷺ قاله له.

الثانية: أن يكون الحدث اجتماعياً إلا أننا إنما نعول في إثباته على رواية شخص إياه، وليس بملاك وجود دلالة اجتماعية عليه، كرواية بعض الصحابة قولاً للنبي ﷺ في خطبة ما في المدينة، فإن الخطبة وإن كانت حادثاً اجتماعياً، إلا أننا قد لا نجد دلالة اجتماعية عليها أو على جزء منها. ويعول في النقل الفردي على أحد أساسين ..

الأساس الأول: أن يكون الناقل موثقاً ضابطاً، وهو ما يعرف لدى الأصوليين والفقهاء بحجية خبر الثقة، ولأجله أنشئ علم الجرح والتعديل الذي يتضمن توصيف مراتب الرجال في الصدق والضبط والوثاقة. ويعتمد هذا الأساس على اتصاف الناقل بوصفين ..

١- أن يكون الشخص ممن لا يتعمد الكذب أو يرتكب المسامحة في النقل لعدم المبالاة، كما نجد في بعض الناس حيث يغيّر ما رواه كما يتراءى له أو يملأ نقاط الفراغ التي نسيها من عنده.

٢- أن يكون ضابطاً، فمن الناس من يكون معنياً بالصدق ولكنه لا يحفظ ويتوهم، وللرواة درجات في ذلك.

فالثبوت الروائي على هذا الأساس يكون مبنياً على النظر في وثاقة الرجال ومستواها والشهادات التي صدرت بحقهم.

وهذا الثبوت أقصى ما يوجبه في حدّ نفسه الظن الراجح، وكلما كانت الوسائط فيه أكثر كان ما ينتجه من الظن أدنى، من جهة احتمال طرو الخطأ والاشتباه في كل واحد، كما أنه كلما كانت الفترة الزمنية بين صدور المروي ووصوله إلينا أطول كان الظن أدنى، من جهة أن طول الفترة يساعد على إهمال خصوصيات في النص المنقول أو إضافة أخرى أو طرو اشتباهات عليه، إلا أن يكون النص مدوناً ويكون النقل عن التدوين فلا تحتسب تلك المدة ما لم يكن النقل عن التدوين عرضةً لبعض الأخطاء.

وقد يتفق أن يكون الرواي ممن يتفق منه الكذب اليسير والمسامحة القليلة أو الخطأ المتعارف، ولكن لا يحتمل منه التعمد والخطأ في مستوى مضمون الخبر الخاص الذي نقله، لأن كذب الخبر يقتضي مستوى عالياً من الكذب والتلفيق أو الخطأ لا يتوقع صدوره منه، وذلك كله ظاهر بالممارسة في تحقيق التراث والتأريخ، بل يجده الإنسان عند تتبع الحكايات الاجتماعية عند وحدة الوسائط وتعددتها وطول المدة.

الأساس الثاني: أن يحصل الوثوق بصحة النقل من خلال مساعدة القرائن على ذلك، وإن لم يكن مستوى الثقة بشخص الناقل كافياً في حصول الوثوق بما ينقله، وهذا ما يعرف لدى الأصوليين والفقهاء بحجية الخبر الموثوق. ومن أمثلة هذه القرائن التي تساعد على حصول الوثوق - ولو باجتماع عدد منها - ما يأتي ..

- ١- أن يكون المضمون المنقول مميزاً ومتلائماً مع المنقول عنه جداً.
 - ٢- أن يكون المنقول متلائماً مع السنن العامة والغالبة وطبائع الأمور والأشخاص في الحالات المماثلة.
 - ٣- أن لا يكون هناك داعٍ ظاهر للناقل إلى الوضع والاختلاق.
 - ٤- ما لو كان الناقل يتضرر بالكذب لارتباط مصلحته بمصلحة من ينقل له، وفي مثله جاء في القول العربي المعروف: (الرائد لا يكذب أهله)، فالرائد من تبعته القبيلة من أفرادها ليجتنب عن مواضع الكلاء والماء فيخبر أهله، فإنه لا يكذب، لأن مصلحته من مصلحة قبيلته، كما إن كذبه ينكشف إذا ذهبوا إلى المكان الذي أخبرهم عنه وهو معهم.
 - ٥- أن يحكي عدة أشخاص قولاً معيناً عن شخص ما، بحيث تحصل الثقة بصدور ذلك القول المعين نتيجة اجتماعهم على نقله، مع ملاحظة اختلاف ميولهم واتجاهاتهم أو غير ذلك، بشكل لا يحتمل معه تعويل بعضهم على بعض في النقل، وهو ما يسمى بـ(الخبر المتواتر).
- هذا، ولا بد في الخبر المتواتر من انفصال أخبار الرواة وعدم احتمال اقتباس بعض الأخبار من أخبار أخرى، حيث إن حدوث مثل ذلك يضعف من قيمة الأخبار المنقولة ويوجب عدم الثقة بصدورها في كثير من الأحيان.

٦- ما لو كان المنقول حدثاً اجتماعياً، كما لو زعم شخص وقوع حرب في مكان ما، وحكى ذلك لجماعة أو ذكره في كتاب معين، فإن هذا النوع من المنقولات وأشباهه من الحوادث الاجتماعية يتضح فيه الكذب جلياً فيما لو انفرد الناقل به، لأن انفرد النقل لا ينسجم مع كون المنقول حدثاً اجتماعياً وقع على مرأى ومسمع الجميع، الأمر الذي يقتضي تواتر نقل الحدث لا انفرد شخص به.

ومن هذا المنطلق تختلف المنقولات الفردية الخاصة عن المنقولات الاجتماعية العامة في مدى سرعة الوثوق بها من خلال الإخبار الفردي. ونعني بالمنقولات الفردية الخاصة حكاية شخص ما قولاً عن شخص آخر من خلال الحديث معه، فهذه واقعة خاصة دارت بينهما. كما نعني بالمنقولات الاجتماعية العامة ما كان حدثاً عاماً مشهوداً كاللقاء خطبة أو وقوع سيل أو حرب أو مجاعة أو ما إلى ذلك.

فالمنقولات الفردية يكون الوثوق بها أبطاً من جهة عدم حذر الناقل من انكشاف كذبه أو خطئه إذا لم يكن دقيقاً، لأنه قول خاص ليس مسموعاً لغيره بالضرورة، ولا يصح القول فيه إنه لو كان لبان واطلع عليه الآخرون.

وأما المنقولات الاجتماعية فإن الوثوق بها يكون أسرع في الغالب، لأن من يكذب فيها فإن كذبه سيتبين سريعاً، مع أن ذلك ليس قاعدة كلية وإنما حالة غالبية، ولذلك تجد أن المؤرخين يميلون إلى التعويل على أصول الأخبار التاريخية ما لم يكن هناك موهن لها.

٧- مستوى الثقة بالرواية، فإن الثقة بالراوي وإن لم تشكل بمفردها - وفق ما افترضناه في هذا الأساس الثاني للوثوق - عنصراً كافياً في التعويل على الخبر،

ولكن يجوز أن تكون درجة التعويل على الراوي عاملاً مساعداً على الوثوق بالخبر كبقية العوامل الأخرى التي ذكرناها.

والوجه في ذلك: أن الراوي قد لا يكون موثقاً تماماً، لكن روايته تكون قرينة مرجحة لوقوع الحدث، لا سيما إذا كان اختلاق خبر بهذا الحجم أمراً غير معهود منه.

فهذه عوامل سبعة توجب الوثوق بالخبر الفردي.

ويلاحظ أن بعض هذه العوامل كما تساهم في الثبوت الروائي فقد تساعد على بلوغ الحدث المنقول - إذا كان حدثاً عاماً اجتماعياً - مستوى الثبوت التاريخي، كما أن تراكم الروايات في موردٍ ما - مثلاً - يوجب انعقاد دلالة تاريخية على الحدث.

فحديث الغدير مثلاً ثابت بالطريق الروائي عند جمهور المحدثين، من جهة روايته بإسناد موثوق من طريق زيد بن أرقم مثلاً، مع ذلك فإنه مدعوم بجملة من العوامل التي ذكرناها.

كما يمكن أيضاً إثبات حادثة الغدير بالدليل التاريخي من جهة أنها لم تكن قولاً خاصاً، بل كانت خطبة عامة ألقاها النبي ﷺ في موقف عام بمحضر آلاف الصحابة أو عشرات الآلاف منهم في غدير خم، وهم راجعون معه ﷺ من مكة إلى المدينة والبلاد الأخرى التي يؤدي إليها ذلك الطريق، وقد روى حديث الغدير كثير من التابعين عن عدد من الصحابة، رغم وجود الدواعي السياسية إلى إهماله، ولو كان كذباً لاستبان ذلك وكُذِّب من ادعاه بالنظر إلى حساسية مضمونه.

إذا عرفنا من خلال الإيضاح المتقدم نوعي الثبوت، وهما الثبوت الاجتماعي، والثبوت الفردي.

تنوع المؤشرات إلى أنواع مختلفة منها الأحادية والتراكمية

وأما الأمر الثالث وهو تنوع المؤشرات إلى أنواع مختلفة باعتباريات متعددة، حيث تتنوع باعتبار إلى ..

١- مؤشرات أحادية، وهي التي يستوجب المؤشر الواحد بمفرده الوثوق من جهة ثقله ووضوحه.

٢- مؤشرات تراكمية، وهي مؤشرات متعددة يكون اجتماعها موجباً للوثوق، وإن كان كل واحد منها لا يورث إلا احتمالاً.

وغالب المؤشرات عند تأملها وتفكيكها هي من نوع المؤشرات التراكمية، وقد تكون هذه المؤشرات كثيرة بحيث إنه إذا غرض النظر عن بعضها أو نوقش فيها كانت المؤشرات الباقية كافية في تحقيق الوثوق.

نعم قد يجادل البعض ويغالط في شأن هذه المؤشرات، من خلال البناء على قيمة كل مؤشر بمفرده، وإبراز عدم كون المؤشر موجباً للوثوق في حد نفسه، الأمر الذي يجعلها عديمة النفع في إثبات ما يرام إثباته.

والحق أن هذا المقدار لا ينفي كون المؤشرات من العوامل المساعدة على حصول الوثوق، خاصة مع ضميمه عوامل أخرى.

تنوع المؤشرات إلى بديهية ونظرية

كما أن المؤشرات تتنوع باعتبار ثانٍ إلى ..

١- مؤشرات بديهية، وهي مؤشرات يسهل اقتناصها والاطلاع عليها،

ولا تحتاج إلى الحدس على أساس نظري وتخصصي، ومن ثمّ لا تكون عرضة للاختلاف عادة إلا إذا طرأت شبهة حالت دون ذلك.

هذا، وليس معنى البداهة في هذه المؤشرات أنها لا تحتاج إلى وعي وتفهم، فلا غنى عن الوعي في كثير منها، كما لا تعني بداهة هذه المؤشرات عدم الحاجة إلى السعي للوقوف عليها، فكثير من البديهيّات الاجتماعية والتاريخية لن تستغني عن سعي ما للاطلاع عليها، لكنها لا تحتاج إلى خبرة وتخصص.

نعم قد يحتاج بيانها بالأدوات الفنية إلى خبرة بتلك الأدوات والمصطلحات المتعلقة بها وكيفية تحليلها.

٢- مؤشرات نظرية، وهي مؤشرات بحاجة إلى جهد تخصصي نظري، يستنبط المرء على أساسها النتيجة المعنية، وهي في العديد من الحالات تكون عرضة للاختلاف.

تنوع المؤشرات إلى مباشرة وغير مباشرة

وتتنوع المؤشرات باعتبار ثالث إلى ..

١- مؤشرات مباشرة، وهي التي تحكي معاينة الحدث الخاص.

٢- مؤشرات غير مباشرة، قد تكون خاصة أو عامة، ولكنها حاصرة تثبت تحقق الحدث.

مثلاً: القاضي في مقام التحقيق الجنائي حول حادثة قتل يعتمد على مؤشرات مباشرة مثل شهودٍ شهدوا هذا الحدث وأخبروه به، فذلك مؤشر مباشر على جرم الجاني، وقد يعتمد على مؤشرات غير مباشرة كما لو كان الجاني قد تعمد إخفاء الجناية وعدم إيقاعها في محضر آخرين، ولكن قامت مؤشرات

حاصرة يقينية على أنه هو الجاني، مثل إقراره هو بذلك من حيث لا يحتسب، أو ثبوت عدم وجود أحد في محل الجناية غيره، أو الوقوف على آلة الجناية عنده، أو قرائن أخرى مجتمعة.

هذا، ومن المعلوم أنه لا تقتصر المؤشرات الموجبة للوثوق على المؤشرات المباشرة، فالمؤشرات غير المباشرة أيضاً تؤدي إلى الوثوق في كثير من الحالات لا سيما في ظروف قصد إخفاء الحادث المباشر عن الآخرين.

نعم قد تكون تلك المؤشرات ذكية لا سيما في مثل هذه الظروف، مع العلم بأن البناء على الفكرة وفق المؤشرات الذكية لا يستلزم ضعف تلك الفكرة بالضرورة، فالقاضي الممارس قد يحدد الجاني على أساس القرائن غير المباشرة بشكل واضح.

وكثير من الأمور اليقينية التي ندعن بها تستند إلى أدلة غير مباشرة. وقد يعد من هذا الباب العلم بقدرة الله سبحانه على إحياء الموتى، لأننا إنما نعلم بها من باب ملازمتها لقدرته على أمور أخرى صدرت منه سبحانه مثل خلق الكائنات عن العدم، وسنّه لسننها وقوانينها كما قال تعالى^(١): ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾، ومثله قوله سبحانه^(٢): ﴿وَقَالُوا إِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَوَلَا نُنبِئُكَ إِنَّنَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا * قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا * أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ

(١) سورة يس: ٧٨-٧٩.

(٢) سورة الإسراء: ٤٩-٥١.

إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا ﴿١﴾. ولكن من شهد إمامة الله سبحانه لكائن حي وإحياءه فإنه وقف عليه مباشرة كما طلبه إبراهيم عليه السلام، قال تبارك وتعالى (١): ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنَّ لِيُطَمِّنَ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢﴾﴾.

هذا، ويكثر - لدواعٍ خاصة - الاعتماد على المؤشرات غير المباشرة كلما أراد شخص إخفاء عين الحادث عن أعين جماعة، مع رغبته في أن يطلع الآخرون على وقوع ذلك الحدث، لذا نجده يعمد إلى حجب المؤشرات المباشرة بشكل عام وإطلاق المؤشرات غير المباشرة عليه.

هذا عن توضيح أقسام المؤشرات وأنواعها بشكل عام.

نوع المؤشرات القائمة على ولادة الإمام المهدي عليه السلام ووجوده

ولكن ما هو نوع المؤشرات التي اعتمد عليها جمهور الشيعة في حينه بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام في الاقتناع بولادة ولد له ووجوده وتبوءه لمنصب الإمامة؟

فقد يظن بدواً أنه ليس هناك مناشئ لهذا الاقتناع وشواهد عليه إلا بضعة روايات متفرقة تتضمن رؤية بعض الناس للإمام المهدي عليه السلام يبتني الوثوق بها على توثيق هذا الراوي أو ذاك، وجلّها مع ذلك لا توثيق لرواياتها، فالبناء على

(١) سورة البقرة: ٢٦٠.

ولادة الإمام عليه السلام لم يكن مبنياً إلا على تراث روائي ضعيف، ولا تصح الثقة بمثله والتعويل عليه في مثل هذا الأمر المهم. وهذا الظن خاطئ.

بل الصحيح أن مستوى ثبوت ولادة الإمام عليه السلام في حينه كان مستوياً بديهياً وواضحاً، مبنياً على قواعد وأصول تاريخية حاصرة بديهية وثابتة وممتدة، وشواهد اجتماعية عامة وواسعة، غير مرهون بتوثيق راوٍ معين أو رواة معينين، ولا بجلالة هذا العالم الخاص أو عدد معين من العلماء، ولا باتجاه حديثي يتوسع في الاعتماد على الأخبار في مقابل الاتجاه الأكثر نقداً وتشدداً.

كلاً، فثبوت ولادة الإمام عليه السلام ووجوده وتبوؤه لمنصب الإمامة إنما هو في مستوى اجتماعي عام وظاهر، أدى إلى ثبات المجتمع الشيعي على الاعتقاد بمبدأ الإمامة بعد الصدمة التي حدثت لها بالغيبة، بلا فرق بين عامته وجمهوره وبين خاصته من وجوه أهل العلم من المحدثين والمتكلمين والفقهاء في الحواضر الشيعية المعروفة كالكوفة وقم وسائر البلاد.

نعم هناك بجانب تلك الأصول والشواهد التاريخية والاجتماعية مؤشرات روائية خاصة متنوعة مباشرة وغير مباشرة على ولادة الإمام عليه السلام يمكن أن تزيد أو تنقص وفق توثيق هذا الراوي أو ذاك قد تكون جزءاً غير ضروري في عملية تراكم المؤشرات، ولكن هناك مؤشرات اجتماعية واسعة غير مباشرة هي بديهية وليست مرهونة بأية معلومة خاصة ترد من هذا الطريق أو ذاك.

ولذلك يصح القول إن مستوى ثبوت ولادة الإمام عليه السلام وفق قسم من المؤشرات القائمة عليه هو من قبيل المستوى العام الاجتماعي بأشد درجاته بداهةً ووضوحاً، ولذلك فهي ليست مرهونة بروايات خاصة تعتمد على وثيقة

هذا الشخص أو ذلك، وإن أمكن لتلك المؤشرات والأدلة أن تكون مؤكداً تعطي شعوراً إضافياً بالاطمئنان والثقة.

ولنشر هنا بإيجاز إلى نوعي المؤشرات، وهما المؤشرات الروائية والمؤشرات التاريخية والاجتماعية، وإن كان تفصيل ذلك موكولاً إلى أصل البحث ..

إيجاز عن المؤشرات الروائية على وجود الإمام المهدي عليه السلام

فالمؤشرات الروائية الخاصة على قسمين ..

الأول: مؤشرات روائية مباشرة تحكي عن إطلاع الإمام العسكري عليه السلام جمعاً محدوداً على ولده، وهي روايات يمكن الوثوق بها من حيث الإسناد أو بقرائن حافة بها في منظور كثير من المحدثين.

والذين تمَّ إطلاعهم على ذلك معاينةً فئات ثلاث ..

١- نساء داخل هذا البيت العلوي - كحكيمه عمه الإمام العسكري عليه السلام - شهدن ولادة الإمام المهدي عليه السلام على العادة في وقوف بعض النساء الأقارب على الولادة، للحاجة إليهن.

٢- جماعة من أصحابه عليه السلام من بلدان متعددة أطلعهم على ولده الإمام المهدي عليه السلام في طفولته، وهو يجري على العادة في إطلاع المرء بعض خواص أصحابه على ولده في ظروف الكتمان حذراً من إنكار انتسابه له.

٣- جمع متفرق من عامة الناس من بلاد مختلفة جاء بحسب بعض الروايات إطلاع الإمام العسكري عليه السلام إياهم، ليساعد ذلك على تقوية الإذعان بوجود الإمام عليه السلام في الطبقة العامة.

الثاني: مؤشرات روائية غير مباشرة تحكي أخباراً عن ولادة الإمام المهدي عليه السلام ووجوده على أحد وجهين ..

١- أخبار خاصة رويت عن الأئمة السابقين عليهم السلام تذكر الإمام عليه السلام باسمه ولقبه وترتيبه بين الأئمة عليهم السلام، وما يتصل بذلك من غيبته وأحواله وغير ذلك، كالذي تضمن أنه خاتمة الأئمة الاثني عشر.

٢- أخبار مروية عن الإمام العسكري عليه السلام لبعض قرابته من بني هاشم - وهو أبو الهاشم الجعفري - بولادة ولد له.

فهذه مؤشرات متعددة - مروية فعلاً - على ولادة الإمام عليه السلام ووجوده، وقد يرقى بعضها بمزيد من التدقيق إلى مؤشر يقيني أو تاريخي مشهود في حينه. ومهما اتفق من ذلك فلا شك في أنه لم يكن المقصود بذلك إبراز هؤلاء الفئات والرواة لما اطلعوا عليه لعامة الناس، لخطورة ذلك من جهة ظروف رقابة السلطة العباسية وبحثها عمن يكون بعد الإمام الحسن العسكري عليه السلام الذي كان قد جيء به إلى دار الخلافة وهي سامراء آنذاك، ليكون تحت رقابة السلطة وعيونها، فكان أي استشمام لوجود عيني لخلف للإمام عليه السلام يمثل خطورة بالغة عليه عليه السلام.

وللإنسان أن يستحضر هذا الظرف الصعب بالنظر إلى ظروف بحث السلطات والطغاة عن مولود يهدد ملكهم، نظير ما وقع لفرعون مع موسى بن عمران عليه السلام، فأى تسرب لخبر هذا المولود سوف يكون خطراً على حياته جداً.

ولذلك كان التعويل الأساس للإمام الحسن العسكري عليه السلام وللأئمة القادة عليهم السلام من قبل في إقناع جمهور المجتمع الشيعي بهذا الأمر على مؤشرات تاريخية واجتماعية ذات كفاءة عالية في إثبات وجود الإمام عليه السلام في داخل المجتمع

الشيعة من غير أن تثير توجس السلطة بشكل حقيقي ومعلن، لأنها قد تعتبرها ضرباً من الوهم والافتراض، كما سنصف ذلك.
هذا عن المؤشرات الروائية.

المؤشرات التاريخية والاجتماعية بأقسامها

وأما المؤشرات التاريخية والاجتماعية بأقسامها فهي على قسمين ..

- ١ - مؤشرات عامة ذكية وحاضرة كانت متاحة بشكل تاريخي واضح ومفهوم للمجتمع الإمامي إلى حد كبير، بل كانت قد أرسيت خصائصها في ضمن أصول الإمامية ونظام الإمامة بشكل عميق.
- ٢ - مؤشرات خاصة تمثلت في نصب وكلاء أربعة متعاقبين طيلة سبعين سنة تقريباً كانوا وسطاء بينه عليه السلام وبين وجوه الشيعة.

المؤشرات العامة الحاضرة

أما القسم الأول - وهو المؤشرات العامة الاجتماعية الحاضرة - فيعتمد على أجزاء ثلاثة واضحة للغاية تاريخياً في داخل المجتمع الإمامي، بل يمكن رصدها بوضوح من خلال التأريخ العام ..

الجزء الأول: مبادئ عامة، وهي عدة أمور ..

- ١ - استمرار اصطفاء أهل البيت عليهم السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله حتى قيام الساعة.
- ٢ - كون الإمامة في الأبناء بعد الآباء بعد الحسين عليه السلام.
- ٣ - جريان سيرة الأئمة من أهل البيت عليهم السلام وفق وظيفتهم الإلهية على توجيه الشيعة الإمامية إلى الإمام اللاحق بالدلالات الوافية المناسبة بحسب الظروف المحيطة بهم.

٤ - وجود المهدي من أهل البيت عليهم السلام في ضمن هذه السلسلة القيادية من أئمة أهل البيت عليهم السلام.

٥ - تحقق غيبة للمهدي من أهل البيت عليهم السلام.

فهذه مبادئ كانت راسخة في المجتمع الإمامي طيلة قرنين ونصف من الزمن، وقد أرسى رسول الله صلى الله عليه وآله هذه المبادئ العامة، وأكد عليها الأئمة عليهم السلام - لا سيما الإمامان الباقر والصادق عليهما السلام - على وجه واضح للغاية، وعلى أساسها رسموا للشيعة الإمامية من أتباعهم البحث عن الإمام اللاحق بعد وفاة سابقه كفريضة اعتقادية أساسية في الدين تقوم على مبدأ راسخ بشكل عميق، وهو أن ((من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية))، وهو حديث روي ببعض ألفاظه عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وعن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام، بشكل خاص.

ولذلك كان عامة الشيعة ووجوههم في مختلف البلاد يدخلون في حالة نفير وبحث وتحري عن الإمام اللاحق بعد وفاة سابقه مستنطقين بالدلالات التي تركها الإمام السابق، حيث لم تكن الظروف السياسية والدينية تسمح بالإعلان العام والصريح عنه على ما أشرنا إليه من قبل، وكانوا يتجهون عموماً إلى أولاد الإمام السابق دون إخوته وبني أعمامه كما كان الحال في الزيدية، وكانوا واثقين تماماً أن الإمام السابق كان قد وجه إلى للاحقه من خلال القواعد العامة والإشارات الخاصة.

فهذا الذي جرت عليه سيرة الشيعة بشكل واضح ومؤكد وبديهي بحسب تأريخ الإمامية وثوابت تراثهم لا سيما بعد الباقر عليه السلام حيث وُجِّهوا واتجهوا - كما ذكرنا من قبل - إلى الإمام الصادق عليه السلام دون عمه زيد ولا بني

أعمامه كالحسنين، ثم اتجهوا إلى ابنه الإمام الكاظم عليه السلام دون إخوته وبنى أعمامه، ثم إلى ابنه الإمام الرضا عليه السلام من بين إخوته وسائر ذويه، ثم إلى ابنه الإمام الجواد عليه السلام وكان الابن الوحيد للرضا عليه السلام، وحيث إن الجواد عليه السلام ولد له متأخراً سأله عليه السلام عن ولده كسبيل للتحقق من إمامته فذكر أنه سيولد له، ثم اتجهوا إلى ابنه الهادي عليه السلام دون أخيه وبنى أعمامه، ثم إلى ابنه العسكري عليه السلام دون أخويه الحسين وجعفر ثم كان التوقف عند الإمام الحسن العسكري عليه السلام.

الجزء الثاني: عدم إرشاد الإمام العسكري عليه السلام إلى أي شخص آخر في الإمامة عدا ولده المهدي عليه السلام، إذ لم يكن له ولد آخر يقيناً، كما لم يرجع إلى أخيه جعفر أو ولده، ولا إلى بني أعمامه من ذرية الجواد من ولد موسى المبرقع، أو ذرية الكاظم عليه السلام من إخوة الإمام الرضا عليه السلام، أو ذرية الصادق عليه السلام من غير الإمام الكاظم عليه السلام، وهكذا.

وهذا أمر واضح تاريخياً للغاية، إذ فضلاً عن أن مبادئ الإمامية لم تكن تنسجم مع قاعدة كون الإمامة بعد الحسين عليه السلام في غير الأبناء، فإنه ليس هناك من شك في أن العسكري عليه السلام لم يرجع إلى أحد غير ولده المستر عليه السلام بأي نحو من الأنحاء لا تصريحاً ولا تلويحاً، ولو كان عليه السلام قد أشار إلى أحد لتبوأ موقع الإمامة، وأصبح محل تركيز السلطة بعد وفاته، ورجع إليه الشيعة جميعاً عامتهم وخاصتهم المنتشرون في البلاد الإسلامية شرقاً وغرباً، وذلك كله لم يقع على وجه بديهي للغاية لمن اطلع على التاريخ.

إذاً هناك انقطاع واضح في الإمامة الظاهرة في هذه السلسلة القيادية من أهل البيت عليهم السلام من ورثة الباقر والصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، وهذا الانقطاع نشأ بطبيعة الحال من عدم إشارة الإمام الحسن العسكري عليه السلام.

فهذا الأمر - وهو عدم إشارة الإمام العسكري عليه السلام إلى شخص بعينه - يولّد دلالة حاصرة مؤكدة للمبادئ المتقدمة في الجزء الأول على إمامة ولد غائب له عليه السلام.

فاستمرار الإمامة في هذه السلسلة على نظام الأبناء بعد الآباء، والوظيفة المؤكدة لكل إمام في الإرشاد إلى من يكون بعده وعدم كتمانها، وغيبة المهدي من أهل البيت عليهم السلام، تنتج جميعاً بوضوح وجود ولد للإمام العسكري عليه السلام لم يستطع بحسب ظروفه الإعلان العام عن وجوده.

ويتأكد ذلك بالالتفات إلى سيرة الأئمة القادة من آباءه عليهم السلام، حيث إنهم كانوا معنيين بالإعلان عن وجودهم وعدم التخفي عن الجمهور على أي حال حتى لو تعرضت لهم السلطة بالقتل والسّم والسجن والإحضار والرقابة المشددة وسائر الضغوط التي كانوا يتعرضون لها، فكانوا عليهم السلام يقدون أنفسهم في سبيل الإبقاء على الوجود المعلن للإمام، حذراً من تشابه الأمور وغلبة الخرافات والأوهام، واستغلال الأعداء، وتفرق الشيعة.

وعليه يقع السؤال عن وجه اختلاف الأمر هذه المرة بعدم وجود إمام ظاهر بعد الإمام العسكري عليه السلام، وعدم إرجاعه عليه السلام إلى أي أحد ظاهر من ذويه الأقربين والأبعدين؟

وليس هناك من جواب على ذلك إلا أن الموضوع مختلف هذه المرة، فالإمام من بعده كان هو المهدي من أهل البيت عليهم السلام الذي لا بدّ من حفظه من مكائد السلطة حتى يتهيأ الأمر لظهوره، وبإذن الله سبحانه فيه.

الجزء الثالث: تعقّب السلطة العباسية لمن يمكن أن يتصدى للإمامة في هذه السلسلة القيادية من أئمة أهل البيت عليهم السلام وللمهدي منهم بشكل خاص،

فهذا الأمر يوضح الملابس الباعثة على عدم الحضور المعلن للإمام عليه السلام كآبائه، لأنه سيكون مثلهم عرضة للسجن والرقابة والقتل.

وهذا الأمر هو أيضاً - مضافاً إلى حكايته بشكل صريح في أخبار جاءت حول تعامل السلطة مع بيت الإمام العسكري عليه السلام بعد وفاته - هو أمر بديهي للغاية، إذ من الواضح تاريخياً - كما سبق - رقابة السلطة العباسية على الأئمة القادة في هذه السلسلة الذين هم خلفاء الباقر والصادق عليهما السلام، ولذا استدعت هؤلاء الأئمة واحداً بعد واحد، وكلما توفي أحدهم وبرز الآخر بعده أحضره، فأحضرت الكاظم عليه السلام وحبسته حتى وفاته، ثم أحضرت ابنه الرضا عليه السلام حتى الوفاة، وهكذا صنعت بابنه الجواد عليه السلام المعروف بابن الرضا، ثم بحفيديه الهادي والعسكري عليهما السلام، اللذين عُرفا بهذه الكنية أيضاً، لاشتهار الرضا عليه السلام بعد توليته للعهد من قبل المأمون العباسي بشكل عام بين المسلمين قاطبة.

وعليه فإن من الطبيعي أن تسعى السلطة بشكل مؤكد إلى تحري الإمام اللاحق بعد العسكري عليه السلام، وتستغرب من انقطاع هذه السلسلة، وتحشى أن يتعقبهم المهدي منهم الذي كان كلُّ من القيادات الهاشمية والعلوية تدعيه وترى أنه يكون منها.

وقد كانت هذه الظروف مشهودة لعامة الشيعة ووجوههم، فقد أُخرج الإمام العسكري عليه السلام مع أبيه الهادي عليه السلام من مقرِّ أجدادهما وهو المدينة التي كانت مزاراً طبيعياً للشيعة وعامة المسلمين في فترة الحج تتمه له وأما في سائر أيام السنة فباعترابها مدينة النبي صلى الله عليه وآله ومأواه ومدفنه ومحل مسجده وآثاره ومحل الآثار التاريخية الباقية من زمان الرسول صلى الله عليه وآله من آثار أهل البيت عليهم السلام ومزار الشهداء ومواقع الحروب.

فقد جاءت السلطة بالإمام وأبيه من المدينة إلى سامراء معسكر الخليفة ومقره تحت الرقابة، فصعبت زيارته من جهة البعد عنه ومن جهة الرقابة المشددة عليه، بل جاء أنه عليه السلام سجن لفترة في مدة إمامته القصيرة وهي خمس سنوات فقط، فكانت رقابة السلطة عليه عليه السلام في ضمن هذه السلسلة والبحث عن أخطر حلقة فيها - وهو المهدي الموعود - أمراً بديهاً بيئاً.

ومن جملة المؤشرات العامة الأخبار المسبقة من النبي صلى الله عليه وآله بوجود اثني عشر إماماً، وهو أمر لم نجد له أي تطبيق ملائم غير الأئمة الاثني عشر من أهل البيت عليهم السلام، وهذا أمر لاحظته الشيعة بوضوح بعد وقوع غيبة الإمام عليه السلام ولم تكن قد ركزت عليه من قبل، رغم وجودها المشهود في التراث، وسيأتي توضيح ذلك في محله على وجه شافٍ.

إذاً بما ذكرنا يظهر أن المؤشرات غير المباشرة العامة الحاصرة كانت أصولاً تاريخية جرت عليها الشيعة الإمامية مدة قرنين ونصف تقريباً، وهي تؤدي إلى استنباط وجود ولد للإمام الحسن العسكري عليه السلام يكون إماماً لا محالة.

لقد ساعدت هذه المؤشرات مساعدة بالغة في إذعان الشيعة بولادة الإمام المهدي عليه السلام ووجوده بالنظر إلى اطلاعهم بل معاشتهم للظروف الصعبة المحيطة بالإمام العسكري عليه السلام من خلال تأكيد السلطة ورقابتها على الإمام عليه السلام.

نعم مع ذلك كانت غيبة الإمام عليه السلام منذ ولادته حالة صادمة لمشاعر كثير من الناس، كما أنها كانت توجب هواجس من الشك والريبة تجعلها بحاجة إلى مزيد من الثقة والاطمئنان النفسي.

ولأجل ذلك اشتدت العناية بالمؤشرات الخاصة التي تؤكد ولادة الإمام عليه السلام ووجوده وتصديه للإمامة بعد وفاة أبيه العسكري عليه السلام، كما سنصف ذلك.

المؤشرات الخاصة الاجتماعية: نواب الإمام عليه السلام

وأما القسم الثاني - من المؤشرات الاجتماعية المشهودة - فهي المؤشرات الخاصة^(١)، ونعني بها ما كان إخباراً خاصاً عن وجود الإمام عليه السلام أو توابعاً خاصاً من الشيعة معه بشكل غير مباشر.

ويتمثل هذا القسم في آلية مهمة للغاية بدأ بها الإمام الحسن العسكري عليه السلام، واستمر عليها الإمام المهدي عليه السلام طيلة (٦٩) سنة بعد الغيبة، حتى تم إقناع جميع أطراف الشيعة وطبقاتهم، وهي ظاهرة الوكلاء الأربعة وهم عثمان بن سعيد العمري، وابنه محمد، وأبو القاسم الحسين بن روح، وعلي بن محمد السمرى.

فقد اختار الإمام العسكري عليه السلام رجلين أمينين موثوقين معروفين لدى الشيعة كانا وكيلين لأبيه الهادي عليه السلام، وكانا من المطلعين على وجود الإمام المهدي عليه السلام في حياته، ومن الوسطاء بينه وبين عامة علماء الشيعة ووجوههم وطبقاتهم، وهما عثمان بن سعيد العمري وابنه محمد بن عثمان.

وقد صدر في حق هذين الرجلين قوله عليه السلام^(٢): ((العمري وابنه ثقتان، فما أديا إليك عني فعني يؤديان)).

(١) وإنما وصفنا ذلك بأنه خاص في مقابل القسم الأول الذي كان أصولاً وقواعد عامة، ولكنها حاصرة.

(٢) الكافي ج: ١ ص: ٣٣٠.

وكان أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام يفتدون عليها عليها السلام ويسمعون منها عن مكانة العمري وابنه، وقد كانت مكاتبات الإمامين عليهما السلام - وهي بخط معروف لدى الأصحاب - تصل إلى وجوه الشيعة من خلالهما.

وقد كانت هاتان الشخصيتان مميزتين وملائمتين لهذا الموقع حقاً، بالنظر إلى خصائصهما، والتي منها ..

أولاً: أنها لم يكونا مجرد رجلين ثقتين كسائر الرجال الثقات، بل كانا في خصالهما وصفاتهما وشخصيتهما وثقلهما موزونين للغاية حتى كأنهما أمثال أبي ذر وسلمان، بحيث لم يكن يحتمل أحد في شأنها أية شائبة أو ريبة، ولا رغبة في جاه أو مكانة يسعيان إليها.

وثانياً: أنها لم يكونا من العلماء بالمعنى المعروف كالفقهاء والمتكلمين والمحدثين حتى يحتمل أن لهما أدوات يخفيانها ويستعينان بها، بل كان من الواضح أنها رسولا الإمام عليه السلام وأميناه على رسائله إلى أصحابه وشيعته فحسب.

وثالثاً: أنها لو أخذتهما السلطة لم تستطع أن تستخرج منهما شيئاً مهما كان، لصلابة إيمانها وإرادتها ودينها، فهما كمثل ياسر والد عمار الذي عُدَّ من قبل المشركين كي ينطق بالشرك فلم ينطق حتى استشهد، وهذا وصف قد وقع التعليل به في النصوص عند اختيار خليفتهما أبي القاسم الحسين بن روح.

إذاً كان الرجلان مطلعين على الإمام المهدي عليه السلام في حياة والده الإمام العسكري عليه السلام ولكن من غير أن يبديا ذلك لأحد، حتى إذا توفي الإمام عليه السلام رجعت إليهما وجوه الشيعة من الكوفة وقم وسائر البلاد، فشهدا أنها يريان الإمام عليه السلام، ولم يكتفيا بذلك بل اقترن ذلك بشواهد مؤكدة، منها ..

١- أن وجوه الشيعة كانوا يكتبون الرسائل إلى الإمام عليه السلام فيأتيهم الجواب بعين الخط الذي عهدوه من الإمام العسكري عليه السلام.

٢- أن الجواب يشتمل على الإجابة العلمية المناسبة التي كان الرجلان غير ملّمين بمثلها كما ذكرنا سابقاً.

٣- أنهما كانا ينبئان عن أمور خاصة لم يعهد الشيعة مثلها إلا من الأئمة القادة من آباء المهدي عليه السلام الذين اشتهر عنهم ما كانوا مسددين به من العلم الخاص، وما ورثوه من علوم الجفر والجامعة التي تتضمن ملاحم المستقبل ورجاله ووقائع عامة وخاصة منه بحسب آثار معروفة عنهم.

وقد كان ذلك أشبه بما حكاه القرآن الكريم عن عيسى بن مريم عليه السلام، من إنبائه بني إسرائيل بما كانوا يدخرونه في بيوتهم، لا ليكون الإخبار بالعلم الخاص وشبهه تمام الحجة في نفسه بالضرورة، بل ليكون مؤكداً لما اقتضته قواعد الإمامة وسائر الحجج البينة ومورثاً للاطمئنان، إذ لم يكن دأب الأئمة عليهم السلام على الاحتجاج بهذه الأمور لوحدها، بل كانوا يعولون في أصل اصطفاء أهل البيت عليهم السلام للحكم والتسيد والعلم على ثوابت نقلية من السنة وآثار من سبقهم من الأئمة عليهم السلام.

ورابعاً: كان من الواضح من أحوال هذين النائبين - ومثلها النائبان الآخران - بشكل مشهود للغاية أنهما لا يملكان قراراً ولا يستطيعان البت في أمر دون الانتظار والرجوع إلى الإمام عليه السلام، ولذلك كانت تطول مدة إرجاعهما الجواب، كما أنهما لم يكونا من المدعين للقدرات الخارقة أو العلوم المميزة بحسب طبيعة شخصيتها المعروفة في مجتمعهم.

وقد أدى الرجلان في قرابة أربعة عقود دور الوساطة بين الإمام المهدي عليه السلام وشيعته.

واختار الإمام عليه السلام بعدهما أبا القاسم الحسين بن روح الذي كان على مثالهما دون كبار رجال الشيعة من أهل العلم والفقه والحديث، وأبلغ عليه السلام تركيته إياه وتوسطه من خلال النائب الثاني محمد بن عثمان العمري.

ثم كان آخر النواب الأربعة محمد بن علي السمرري. وكان من الواضح اجتماعياً عدم وجود ارتباط بين هؤلاء الأربعة حتى يكون هناك تعاقد واتفاق بينهم، فلم يكن من المتوقع وكالة أبي القاسم بن روح للعمري ولا السمرري لابن روح، بل كان السابق منهم خاضعاً لجهة وراءه هي التي تختار خليفته.

فهؤلاء النواب الأربعة مثلوا حالة اجتماعية مشهودة ممتدة طوال سبعين سنة من الوساطة بين الإمام عليه السلام وبين مستفتيه وطلاب الحاجة منه من وجوه الشيعة ورجالهم وعامتهم، وكان الإمام عليه السلام من خلالهم يمارس قيادة فعلية للمجتمع الشيعي ولكن بنحو حذر، مع تمويه على السلطة.

وكان من وجوه الحذر المعروفة الثابتة هو ما نقله الوكلاء عن الإمام عليه السلام من تحريم ذكر اسمه، وهو توجيه بالغ الأهمية لوجهين ..

١- أن ذكر الاسم كان يعطي شعوراً للسلطة بوجود شخص حقيقي يقع الحديث عنه، بينما عدم تسميته كان يعطي شعوراً بأن من يتحدث عنه شخص موهوم، وإلا لكان له اسم يسمى به، فيبدو أنه شخص مفترض لا اسم له، لأنه ليس مولوداً أصلاً.

٢- أن المهدي الموعود بحسب الآثار المعروفة المتفق عليها بين المسلمين كان يسمى باسم النبي ﷺ محمد، وبذلك استشهد من قبل علي مهدوية محمد بن عبد الله بن الحسن المثنى المعروف بالنفس الزكية، كما سمي المنصور العباسي ولده بمحمد ولقبه بالمهدي على أنه هو المهدي الموعود، فلو ذكر الاسم تبين انطباق المهدي الموعود عليه ﷺ.

ويبدو أن السلطة لم تقف على نشاطات هؤلاء الوكلاء ومن يتصل بهم من وجوه الشيعة وعامتهم، لأنها كانت تجري بحذر شديد، وتحاط عموماً بالسرية التامة في أوساط الشيعة، وربما وقفت السلطة على شيء منه ولكن لم تأبه به ما دامت لم تجد أثراً عينياً واضحاً عن الإمام ﷺ، وربما هذا ما جعل السلطة تظن أن حال هؤلاء حال من زعم اختفاء الإمام علي أو الحسين أو محمد بن الحنفية أو الصادق أو الكاظم ﷺ، فكانت التطبيقات الواهمة السابقة لمبدأ المهديوية والغيبة مساعدة كعامل تشويش على السلطة في رصد وجود الإمام ﷺ.

وربما ساعد على ذلك أنه قد طرح جماعة من الصوفية والغلاة آنذاك دعاوى شاذة زعموا فيها أنهم المرجع والباب للإمام ﷺ، وكانت دعاواهم مخالفة لأصول الإمامية في نفي الغلو والاعتماد على الحجة، ولم يعول عليها جمهور الشيعة، وقد انقرضت مزاعمهم بموتهم.

وهكذا نلاحظ أن هذا الجزء المؤكد من أدلة وجود الإمام ﷺ جرى في الداخل الشيعي ولكن بشكل واسع بعيد عن الريبة والشك. ولأجل ذلك استقر جمهور الشيعة على اختلاف أذواقهم ومداركهم ومواطنهم وانتفاءهم على وجود الإمام المهدي ﷺ وإمامته.

وضوح ولادة الإمام عليه السلام ووجوده

- وفي ضوء ما تقدم ومن خلال هذا العرض الإجمالي تتضح عدة أمور ..
- ١ - أن إثبات ولادة الإمام عليه السلام ووجوده ابتنى على أصول راسخة، ومناهج ثابتة، وظواهر واسعة بالأدوات الاجتماعية والتأريخية، كما هو حال ثبوت إمامة الأئمة القادة من آباءه عليه السلام، وليست مبنية على رواية لهذا الراوي أو ذاك، ولا يؤثر في شأنها صحة إخبار راوٍ أو عدة رواة بخصوصهم، فالأمر أثبت وأوثق وأوسع من أن يكون مرهوناً بإخبار شخص أو أشخاص.
- ٢ - أن ولادة الإمام عليه السلام ووجوده وقيادته أصبح في حينه وفق المؤشرات المتقدمة من الأمور الواضحة في المجتمع الإمامي بطبقاته المتعددة والمختلفة والواسعة، وكانت هذه الأمور مستندة إلى ظواهر تأريخية واجتماعية مشهودة وكبيرة يقف عليها الخاص والعام والمؤالف والمخالف، ولم يعد أمراً يؤثر فيه أو يحتكره شخص أو أشخاص أو يبتني على جلاله هذا العالم والفقهاء والمحدث من عدمها، أو يحتاج إلى خبرة وتخصص علمي في الحديث وأحوال الرجال.
- ٣ - أن ثبوت ولادة الإمام عليه السلام لا تؤثر فيه تفاصيل المناهج والآراء المختلفة للمحدثين وعلماء الجرح والتعديل، ولا يبتني على رأيٍ أو منهج خاص أبداً.

فلقد كان لعلماء الرجال والحديث مناهج مختلفة في توثيق الرجال، فهناك رواية اتفق علماء الرجال والحديث على الوثوق المطلق بهم، وهناك رواية آخرون اتفقوا على الوثوق بهم ولكن اختلفوا في درجة ذلك، ومدى عرضتهم للاشتباه والخطأ، وثمة قسم ثالث اختلفوا في أصل الوثوق بهم عند استقراء رواياتهم، فبعض يوثقهم، وآخر يتوقف فيهم، وثالث يضعفهم.

وتنشأ هذه الاختلافات من مناشئ متعددة ..
 منها: دقة بعض الرجاليين في النقد واسترسال آخرين.
 ومنها: سعة استقراء بعضهم لروايات الراوي ومقارنتها مع روايات
 الآخرين، بينما لا يكون آخرون كذلك.
 ومنها: تسرع بعض النقاد إلى النقد أو انطلاقه من أمارات خاطئة.
 إلا أن جميع العلماء رغم اختلاف انتماءاتهم العلمية والمنهجية والثقافية
 والمكانية والقومية اتفقوا على وضوح دلائل ولادة الإمام المهدي عليه السلام ووجوده
 واستتباعها - بعد التحري والمتابعة - للإذعان واليقين.

خطأ ظن اعتماد ولادة الإمام على بضعة روايات شخصية غير موثوقة

وبذلك يظهر أن من الخطأ الفاحش ظنُّ الباحث أن الاعتقاد بولادة
 الامام عليه السلام يبني على بضعة روايات لم يوثق رجالها من قبل علماء الجرح
 والتعديل.

وهذا الظن ينشأ من عدة أخطاء ..

١- تأمل الموضوع من زاوية المؤشرات الروائية فحسب، والغفلة عن
 بعض المؤشرات التاريخية والاجتماعية الواسعة ودلالاتها، وخاصة دلالة غياب
 بعض الأمور، كغياب وجود إرشاد من الإمام العسكري عليه السلام لأمام آخر غير
 الحجة عليه السلام، فإن غياب المؤشرات في التراث على هذا الأمر له دلالاته التي لا
 تخفى على باحث.

٢- توهين المؤشرات التراكمية التاريخية والروائية على أساس المناقشة في
 بعض مقوماتها من القرائن أو إخبار بعض الناس بشكل منفرد.

٣- عدم الاطلاع الكافي على المجتمع الإمامي والبيئة السياسية والاجتماعية العامة بما يكفي لرصد الأمور البديهية والواضحة في ذلك الحين، حيث إن تلك الأمور كانت عوامل مساعدة على اكتمال الصورة والمشهد في ذهن الباحث.

٤- عدم الانتباه إلى أهمية المؤشرات غير المباشرة التي سبقت الغيبة أو التي تزامنت معها، في حين أن المحاذير القائمة على الظهور المعلن للإمام عليه السلام من جهة تعقب السلطة وتحرّيا عن وجوده عليه السلام كانت تقتضي بطبيعة الحال الاعتماد على هذا النوع من المؤشرات غير المباشرة.

لقد حرص أئمة أهل البيت عليهم السلام على توفر حجة بالغة على ولادة الإمام عليه السلام ووجوده وإمامته وخلافته للأئمة القادة عليهم السلام من آباءه بمختلف أنواع القرائن ولكن في حدود ما كانت تسمح به الظروف، وهو ما تحقق فعلاً وأوجب حفظ اعتقاد المجتمع الإمامي بمبدأ الإمامة واليقين بوجود الإمام عليه السلام.

وما ذكرناه ليس تحليلاً نظرياً معمقاً، بل هو قراءة داخلية لمجريات الأمور وفق منهج أهل البيت عليهم السلام في توجيه الشيعة إلى ولادة الإمام عليه السلام ووجوده في تلك الظروف العصيبة التي أحاطت به، ومنهج الشيعة في الاقتناع بذلك.

وسياتي زيادة توضيح لهذا الموضوع وشواهد، وذكر بعض الأسئلة المتعلقة به وأجوبتها في أصل البحث إن شاء الله تعالى.



التوصيف العام للمجتمع الشيعي

الإمامي في زمان الإمام الحسن العسكري عليه السلام

١. الظواهر في المجتمع الشيعي من المحال معها إيمانه بولد مختلق للعسكري عليه السلام
٢. اللامركزية في المجتمع الشيعي
٣. استقرار جمهور الشيعة على المذهب بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام
٤. بناء الاعتقاد الإمامي على الوضوح في القيادة
٥. تجري المجتمع الإمامي على التثبيت في النقل عن الأئمة عليهم السلام
٥. تعدد أطراف المجتمع الإمامي
٦. انفتاح المجتمع الإمامي على البحث والمناقشة
٧. أن الشيعة الإمامية أهل تعقل وثقافة وعلم
٨. اهتمام الإمامية بالتثبيت في مسألة الإمامة



التوصيف العام للمجتمع الإمامي في زمان الإمام الحسن العسكري عليه السلام

النقطة التاسعة: في التوصيف العام للمجتمع الشيعي الإمامي في زمان الإمام الحسن العسكري عليه السلام.

إن وجود ولد مستتر للإمام العسكري عليه السلام وكونه الإمام المصطفى من عند الله سبحانه يدور بين فرضين ..

١- أن يكون ذلك أمراً حقيقياً قد أقام عليه أئمة أهل البيت عليهم السلام - بشكل عام - ووالده الإمام العسكري عليه السلام - بشكل خاص - حججاً موثوقة ومقنعة استجاب لها جمهور الإمامية رغم صعوبة هذا الأمر في نفوسهم، ولكنهم انقادوا إيماناً بما أراد الله سبحانه وتسليماً لأوليائه.

وهذا الفرض الذي نستوضحه من خلال النظر الجامع في الموضوع من الزاويتين التاريخية والروائية.

٢- أن يكون ذلك أمراً وهمياً اصطنعه بعض الرجال في هذا المذهب لمصالح شخصية وفتوية خاصة من غير أساس متين.

وحيثُ يُدعى كون الاعتقاد بوجود ولد للإمام العسكري عليه السلام ضرباً من الوهم والخرافة.

وقد يُتساءل أنه كيف يمكن أن تدور فكرة بين أن تكون حقيقية يقبلها العقل ويقتضيها المنطق أو وهمية وخرافية مجافية للمنطق والعقل، فاتصاف الأفكار بأحد الوصفين يتحدد من خلال طبيعتها.

والجواب عن ذلك: أن الفكرة لا تتحدد دائماً بطبيعتها إلا إذا كانت بديهية الصدق أو بديهية البطلان في حدّ نفسها، وأمّا إذا كانت مرهونة بوجود شواهد ملائمة ومقنعة عليها فيكون اتصافها بالحقانية أو الخرافة تابعاً لذلك، فإذا بدت الفكرة غريبة ولكن وجدت مؤشرات منطقية ومقنعة كانت حقيقة، وإن لم تكن هناك مؤشرات منطقية عليها جاز أن تكون حديث وهم وخرافة، وكان إلى ذلك يشير ما قاله الإمام عليه السلام من أن الفاصل بين الحق والباطل أربعة أصابع^(١)، ويعني بذلك أن الأمر الغريب إذا رآه الإنسان صدق به وإن سمع به لم يصح له التسليم به لمجرد السماع فحسب.

ويتضح ذلك بالالتفات إلى أن كثيراً من الأنباء التي تبدو غريبة جداً - كآيات موسى عليه السلام، وتكلم عيسى عليه السلام في المهدي، وعدم صلبه بل رفعه من قبل الله سبحانه إلى السماء، وإحياء الله سبحانه جماعة من الناس ماتوا وهم ألوف، وغير ذلك - تكون حقائق ثابتة بالنظر إلى وجود أدلة عليها، بشرط أن تكون الأدلة مقنعة وموثوقاً بها كذكرها في القرآن الكريم، لذا يكون البناء عليها تبصراً

(١) نهج البلاغة ج: ٢، ص: ٢٤ الخطبة: ١٤١: ((أما إنه ليس بين الحق والباطل إلا أربعة أصابع))، فسئل عليه السلام عن معنى قوله هذا، فجمع أصابعه ووضعها بين أذنه وعينه، ثم قال: ((الباطل أن تقول سمعت، والحق أن تقول رأيت)).

وتسليماً وإيماناً، بينما يكون الإيمان بمثل هذه الغرائب مع خلوها عن الأدلة الكافية لإثباتها بل مع مخالفتها لأمر مشهودة تسرعاً وضلالةً وجهلاً وخرافة. وفي ضوء هذه المقدمة نقول: إن افتراض اتفاق المجتمع الإمامي آنذاك على الإيمان بإمامة ولد وهمي تم اختلاقه للإمام العسكري عليه السلام يتوقف على بيئة مناسبة تتقبل مثل هذا الافتراض، وتدعن به حتى يترسخ في المجتمع كأمر عملي وواقعي.

وهذا يقتضي أن يكون هناك تكوين خاص لذلك المجتمع يساعد على قبول الافتراض المذكور من خلال وجود شخص أو مجموعة خاصة في قمة هذا المجتمع قادرة على التأثير على جمهوره، يُصطنع منهم هذا الوهم، فيستجيب لهم المجتمع بمختلف طبقاته من خواصه وعامته واتباعه ويؤمنون به حتى يستقر الاعتقاد في المذهب على ذلك، كما نشهد أو نتوقع ذلك في شأن بعض الطوائف السريّة بسبب خوفها من بروز قياداتها أو خشيتها من إظهار عقائدها كما في بعض الغلاة، حيث يمكن فيها تمرير مثل هذا الوهم بحسب طبيعة تكوينها، لأنها مجتمعات مركزية ومغلقة يتحكم فيها شخص أو عدة أشخاص متفقيين كعصابة واحدة ويتبعهم قوم من عامة الناس تعبدًا من غير تحرر وتحقيق.

فهل كان المجتمع الشيعي في عصر الإمام العسكري عليه السلام بهذه المثابة حقاً؟

ظواهر في المجتمع الشيعي من المحال معها إيمانه بولد مخلق للعسكري عليه السلام

الواقع أن من تأمل تأريخ المجتمع الإمامي يعلم أن هذا المجتمع يتصف بصفات وعناصر مع وجودها يكون من المحال الاتفاق على افتراضٍ واهم بوجود ولد للإمام عليه السلام، ابتداءً من نشأة المجتمع في الكوفة بعد نزول الإمام علي

عليه السلام بها عند خلافته وتأكيدده على اصطفاء أهل البيت عليه السلام بين هذه الأمة، ثم إعادة ترتيب المجتمع الإمامي وفرزه عن الخطوط الشيعية الأخرى بوضوح أكثر في عصر الإمام الباقر عليه السلام، ثم نموّه البالغ في عصر الصادق عليه السلام، حتى أصبح المجتمع الإمامي يمثل مدرسة واسعة مترامية الأطراف مؤلفة من أعداد كبيرة من العلماء وطلبة العلم من محدثين وفقهاء ومتكلمين وقراء ومفسرين وغيرهم، وتمييزه بمكتبة حديثة وعلمية واسعة من خلال مئات الكتب في العلوم الدينية المختلفة، ثم توسعه وتطور نشاطاته في عصر الأئمة من أولاد الصادق عليه السلام إلى عصر الإمام العسكري عليه السلام بطبقاته وأقسامه ووجوهه، ومن تطور نشاطاته التفنن في جمع الأحاديث وترتيبها، وحلّ مختلفاتها، ونشأة الفقه غير المنصوص، ونحو ذلك.

وقد تمثل ما ذكرناه تمثلاً واضحاً وعميقاً ومشهوداً وفق شواهد التاريخ والتراث الإسلامي بشكل عام والإمامي بشكل خاص كظواهر يمكن رصدها بشكل بديهي للغاية.

ونذكر في ما يأتي جملة من هذه الظواهر ..

اللامركزية في المجتمع الشيعي

الظاهرة الأولى: اللامركزية لدى الشيعة في ما دون الإمام عليه السلام.

إنّ المركزية الشديدة في شخصٍ ما في الطائفة الدينية يمكن أن تساعد على إذعان العامة من تلك الطائفة بوجه من هذا القبيل، كما لو كان هناك نائب لقائد من سلسلة قيادية مذهبية وقد توفي هذا القائد دون خلف من نسله، ولم يكن من المعقول وفق جمهور هذا المذهب أن يلي القيادة نائب لا ينتمي إلى تلك السلسلة

القيادية، فيضطر ذلك النائب إلى ادعاء وجود ولد مخفي للقائد يتصل به وينقل الرسائل إليه. وعليه فلو كان هناك نائب مهيمن على من دونه في إطار ذلك المذهب، ويتأتى له أن يفترض الأمور كما يشاء، مع وجود تقديس وتصديق وحسن ظن به، أمكن أن يتفق مثل هذا الأمر.

ومن هنا فلو كان الأمر بعد الإمام الحسن العسكري عليه السلام في المجتمع الشيعي الإمامي القائل بإمامته وإمامة آبائه يتسم بمركزية قوية جداً لشخص أو لعدة أشخاص محدودين ومتفاهمين ومسيطرين على موضع قيادة ذلك المجتمع أمكن حينها أن يفرض اتخاذ قرار باختلاق ولد مستتر للإمام عليه السلام، سعياً منهم لتبوء موضع القيادة في المجتمع والحفاظ على عقيدة الجمهور الشيعي بالإمامة بعد انقطاعها عملياً.

والحق أن هذا أمر غير حاصل، فالمجتمع الإمامي منذ تكونه ثم توسّعه في عصر الصادق عليه السلام واتساعه التدريجي حتى نهاية الغيبة الصغرى في سنة (٣٢٩هـ) كان يتألف من أعداد كبيرة من العلماء وطلبة العلم من المحدثين والمتكلمين متفرقين في البلاد المختلفة ابتداءً من الكوفة - التي هي الحاضرة الأولى للتشيع بعد وفود الإمام علي عليه السلام إليها وخطبته فيها عن اصطفاء أهل البيت عليهم السلام في هذه الأمة - ثم سائر البلاد من بغداد وواسط والبصرة والموصل والمدينة ومكة واليمن وبلاد فارس وخاصة قم التي أصبحت كوفة صغرى في أواخر القرن الثاني وما بعده، وكذلك الري ونيسابور وبعض بلاد المغرب العربي.

وكان الشيعة متعددي الأفكار والأعراق والبلدان والقبائل، فتجد فيهم المحدثين والمتكلمين، وتجد فيهم العرب والعجم، وتجد فيهم الكوفيين

والبغداديين والقميين والرازيين وغيرهم، وتجد العرب فيهم من قبائل شتى من اليمانية والقيسية وغيرهم.

وكان في الكوفة - التي هي عاصمة التشيع - منذ عصر الصادق عليه السلام علماء عدة يتفاضلون في مستوياتهم العلمية، وحول كل واحد منهم جماعة من المتعلمين، وكان لهم مذاقات مختلفة في أمور كلامية وفقهية وغيرها. وهذا المعنى أمر واضح وبديهي من خلال التراث الإمامي.

بل ذلك كان مشهوداً بعض الشيء للآخرين، ولذلك نجد أن بعض كتب الفرق مثل الملل والنحل للشهرستاني عدّ للشيعية الإمامية فرقاً مثل الزرارية نسبةً إلى زرارة بن أعين من فقهاء أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام، والهشامية نسبةً إلى هشام بن الحكم من متكلمي أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، إلى غير هؤلاء.

ولذلك من الواضح أنه لم تكن هناك مركزية في المذهب الإمامي إلا لأئمة أهل البيت عليهم السلام، ولم يكن هناك أي جامع بين هذا المجتمع عدا الولاء للإمام عليه السلام والأخذ بكلامه وبالأحاديث الموثوقة عنه وعن آبائه، ولم تكن هناك أية شخصية علمية أو روحية مهيمنة على المجتمع الشيعي بحيث تكون مؤثرة فيهم جميعاً ويكونون طوعاً وأمرها وتعليمها وتوجيهها في غياب الإمام.

ولو تأملنا الوقائع بعد وفاة الإمام الصادق عليه السلام مثلاً لم نجد شخصية مهيمنة على المشهد ومتفردة به، بل نجد كل شخص يسعى إلى تحديد الإمام

اللاحق من خلال الأدوات التي يمتلكها، وهذا أمر بديهي بملاحظة التراث الإمامي على وجه واسع ومشهود^(١).

استقرار جمهور الشيعة على المذهب بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام

الظاهرة الثانية: استقرار الجمهور الشيعي عموماً على هذا المذهب حتى بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام وحتى في عصر الغيبة الصغرى، وهو عصر نواب الإمام المهدي عليه السلام، ثم الغيبة الكبرى بعد انقطاع النيابة.

وهذا الأمر إن دلّ على شيء فإنما يدل على وجود دليل موضوعي ومقنع للإمامية بمختلف فئاتهم وأقسامهم، إذ لو انقطعت الإمامة حقاً لانشق المجتمع الشيعي إلى أقسام متعددة، وارتد كثير منهم عن هذا المذهب وتحولوا عنه إلى مذاهب أخرى، لتبيّن عدم دوام عقيدة الاصفاء في أهل البيت عليهم السلام حقيقةً.

و طرح أمر تمّ اختلاقه لن يوجب قناعة هذا المجتمع، لأن أساس دخول جمهور الشيعة في هذا المذهب قائم على فكرة اصفاء أهل البيت عليهم السلام، وعلى أساس اختيار أشخاص معينين واحداً بعد آخر، وفي حال انقطاع الإمامة واختلاق شخص غائب لا يشهده الناس وطرحه كإمام لتستمر به السلسلة المعهودة فإن من الطبيعي أن يرتد وسط واسع عن هذا المذهب إلى سائر المذاهب الشيعية أو غيرها في الأصول والفروع.

(١) وأما النائب الأول للإمام الحجة عليه السلام الذي كان وكياً لأبيه العسكري وجده الهادي عليه السلام فهو لم يكن بهذه المثابة، كما تقدمت الإشارة إليه، وسيأتي مزيد توضيح له في الأبحاث الآتية.

بل من المتوقع في مثل هذه الحالة أن ينقرض هذا المذهب تماماً، كما انقرضت سائر الفرق السابقة - وهي بالعشرات - التي ادعت غيبة أئمتها ولم يعد هناك خلفاء محدّدون لهم، مثل الفرقة التي ذهبت إلى مهدوية ابن الحنفية وغيبته، وعُرفت بالكيسانية، والفرقة التي ذهبت إلى غيبة الإمام الكاظم عليه السلام بعد سجنه واستشهاده في بغداد وتُعرف بالواقفية، إلى غيرها من الفرق الأخرى.

ولنذكر مزيد إيضاح لهذا المعنى برسم أمرين ..

١- لا شك في أن عدم الإيمان باستمرار الإمامة بعد الإمام العسكري عليه السلام وفق أصول مذهب الإمامية يعني العدول عن المذهب الإمامي والاعتقاد ببطلان هذا المذهب من أصله، وذلك لوجهين ..

أولاً: أن من الواضح أنه لا معنى بتاتاً في المنظور الشيعي لأن تكون إمامة أهل البيت عليهم السلام لفترة قصيرة ثم تنقطع للأبد، فإنه لا يلائم مبدأ اصطفاء أهل البيت عليهم السلام ولا أدلته من النصوص النبوية كحديث الثقلين، والنصوص العلوية التي كانت حجر الأساس لانتشار التشيع في الكوفة واعتقاد أهلها باصطفاء أهل البيت عليهم السلام دون سائر الأمة، ولا لنصوص سائر الأئمة من آل البيت عليهم السلام لا سيما ما صدر عن الباقر والصادق عليهما السلام، ولا للاعتقاد الشيعي الذي كان سائداً في عصورهم، والذي كان متقوماً باستمرار اصطفاء أئمة أهل البيت عليهم السلام في هذه الأمة ما دامت موجودة.

ولذا نقل عن بعض أهل العلم من الشيعة أنهم إذا تحيروا في تحديد الإمام بعد وفاة سلفه كانوا يفكرون لأول وهلة بمذهب بديل^(١).

(١) ومن ذلك ما جاء في الكافي (ج: ١ ص: ٣٥١ حديث: ٧) واختيار معرفة الرجال (ص: ٥٦٥ رقم: ٥٠٢) عن هشام بن سالم غداة وفاة الصادق عليه السلام ووفوده على المدينة لأجل التحقق من الإمام اللاحق قال: كنا بالمدينة بعد وفات أبي عبد الله عليه السلام وأنا وصاحب الطاق، والناس مجتمعون على عبد الله بن جعفر أنه صاحب الأمر بعد أبيه، فدخلنا عليه أنا وصاحب الطاق والناس عنده، وذلك أنهم رووا عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إن الأمر في الكبير ما لم تكن به عاهة، فدخلنا عليه نسأله عما كنا نسأل عنه أباه، فسألناه عن الزكاة في كم تجب؟ فقال: في مائتين خمسة، فقلنا: ففي مائة؟ فقال: درهمان ونصف، فقلنا: والله ما تقول المرجئة هذا، قال: فرفع يده إلى السماء فقال: والله ما أدري ما تقول المرجئة، قال: فخرجنا من عنده ضلالاً لا ندري إلى أين نتوجه أنا وأبو جعفر الأحول، فقعدنا في بعض أزقة المدينة باكين حيارى لا ندري إلى أين نتوجه ولا من نقصد؟ ونقول: إلى المرجئة؟ إلى القدرية؟ إلى الزيدية؟ إلى المعتزلة؟ إلى الخوارج؟ فنحن كذلك إذ رأيت رجلاً شيخاً لا أعرفه، يومى إلي بيده، فخفت أن يكون عيناً من عيون أبي جعفر المنصور، وذلك أنه كان له بالمدينة جواسيس ينظرون إلى من اتفقت شعبة جعفر عليه السلام عليه فيضربون عنقه، فخفت أن يكون منهم، فقلت للأحول: تَنَحَّ فَإِنِّي خَائِفٌ عَلَى نَفْسِي وَعَلَيْكَ، وَإِنَّمَا يَرِيدُنِي لَا يَرِيدُكَ، فَتَنَحَّ عَنِّي لَا تَهْلِكُ وَتَعِينُ عَلَى نَفْسِكَ، فَتَنَحَّى غَيْرَ بَعِيدٍ وَتَبَعْتُ الشَّيْخَ، وَذَلِكَ أَنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي لَا أَقْدِرُ عَلَى التَّخْلِصِ مِنْهُ، فَمَا زِلْتُ أَتَّبِعُهُ وَقَدْ عَزَمْتُ عَلَى الْمَوْتِ حَتَّى وَرَدَ بِي عَلَى بَابِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام ثُمَّ خَلَانِي وَمَضَى، فَإِذَا خَادِمٌ بِالْبَابِ فَقَالَ لِي: أَدْخُلْ رَحِمَكَ اللَّهُ، فَدَخَلْتُ فَإِذَا أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام فَقَالَ لِي ابْتِدَاءً مِنْهُ: ((لَا إِلَى الْمَرْجئةِ وَلَا إِلَى الْقَدْرِيَّةِ وَلَا إِلَى الزَيْدِيَّةِ وَلَا إِلَى الْمُعْتَزَلَةِ وَلَا إِلَى الْخَوَارِجِ، إِيَّايَ))، فقلت: جعلت فداك مضى أبوك؟ قال: ((نعم))، قلت: مضى موتاً؟ قال: ((نعم))، قلت: فمن لنا من بعده؟ فقال: ((إن شاء الله أن يهديك هذا))، قلت: جعلت

فذاك إن عبد الله يزعم أنه من بعد أبيه، قال: ((يريد عبد الله أن لا يُعبد الله))، قال: قلت: جعلت فداك فمن لنا من بعده؟ قال: ((إن شاء الله أن يهديك هداك))، قال: قلت: جعلت فداك فأنت هو؟ قال: ((لا، ما أقول ذلك))، قال: فقلت في نفسي لم أصب طريق المسألة، ثم قلت له: جعلت فداك عليك إمام؟ قال: ((لا))، فداخمني شيء لا يعلمه إلا الله عز وجل إعظاماً له وهيبة أكثر مما كان يحل بي من أبيه إذا دخلت عليه، ثم قلت له: جعلت فداك أسألك عما كنت أسأل أباك؟ فقال: ((سل تُخبر ولا تدع، فإن أذعت فهو الذبح))، فسألته فإذا هو بحر لا ينزف، قلت: جعلت فداك شيعتك وشيعة أبيك ضلال، فألقي إليهم وأدعوهم إليك، فقد أخذت عليّ الكتمان؟ قال: ((من آنت منه رشداً فألقي إليه وخذ عليه الكتمان، فإن أذاعوا فهو الذبح)). وأشار بيده إلى حلقه. قال: فخرجت من عنده فلقيت أبا جعفر الأحول فقال لي: ما وراءك؟ قلت: الهدى، فحدثته بالقصة، قال: ثم لقينا الفضيل وأبا بصير فدخلنا عليه وسمعا كلامه وساء لاه وقطعا عليه بالإمامة، ثم لقينا الناس أفواجا فكل من دخل عليه قطع إلا طائفة عمار وأصحابه، وبقي عبد الله لا يدخل إليه إلا قليل من الناس، فلما رأى ذلك قال: ما حال الناس؟ فأخبر أن هشاماً صد عنك الناس، قال هشام: فأقعد لي بالمدينة غير واحد ليضربوني.

وروى الكشي أيضاً (ص: ٦٣٧ رقم: ٦٣٩) بإسناده عن حمزة بن الطيار، عن أبيه محمد قال، جئت إلى باب أبي جعفر عليه السلام استأذن عليه فلم يأذن لي وأذن لغيري، فرجعت إلى منزلي وأنا مغموم، فطرحت نفسي على سرير في الدار وذهب عني النوم، فجعلت أفكر وأقول: أليس المرجئة تقول كذا، والقدرية تقول كذا، والحرورية تقول كذا، والزيدية تقول كذا، فيفسد عليهم قولهم، وأنا أفكر في هذا حتى نادى المنادي فإذا الباب تدق، فقلت: من هذا؟ فقال رسول أبي جعفر عليه السلام، يقول لك أبو جعفر عليه السلام: ((أجب)). فأخذت ثيابي ومضيت معه فدخلت عليه، فلما رأني قال: ((يا محمد لا إلى المرجئة، ولا إلى القدرية، ولا إلى الحرورية، ولا إلى الزيدية، ولكن إلينا. كما حجبتك لكذا وكذا))، فقبلت وقلت به.

وثانياً: أنه لا معنى لاصطفاء أهل البيت عليهم السلام في سلسلة خالية عن الإمام المهدي الذي يؤسس دولة أهل البيت عليهم السلام وقيم العدل، فقد كان ذلك وعداً مقطوعاً وصریحاً من أئمة أهل البيت عليهم السلام، وكانت الشيعة الإمامية تُكثر سؤال أئمة أهل البيت عليهم السلام عن موعد ظهور المهدي عليه السلام منهم.

٢- ليس هناك من شك في أن جمهور المجتمع الشيعي الإمامي وإن انصدم ابتداءً باستشهاد الإمام الحسن العسكري عليه السلام الذي استشهد من دون خلف ظاهر له إلا أن الجمهور قد ثبت على المذهب الإمامي، وهذا أمر بديهي بملاحظة تراجع رجال الإمامية وفهارس كتبهم ومصنفاتهم في مواطنهم المختلفة وأهمها آنذاك الكوفة ثم قم. فلم يعدل جمهور الشيعة الإمامية حينذاك إلى المذاهب الأخرى غير الشيعية كالمعتزلة والأشاعرة وأهل الحديث.

كما أنهم لم يعدلوا إلى سائر المذاهب الشيعية الثورية كالزيدية والإسماعيلية بالرغم من تهيؤ الظروف للعدول إليها، إذ كانت هذه الفرق الثورية نشطة وفاعلة، وكان صراخها مدوياً في الأوساط الشيعية العامة، وقد قامت عدة ثورات شيعية قبل الغيبة الصغرى وبعدها، أوسعها وأهمها الحركة الإسماعيلية التي ثارت واستولت على المغرب العربي في سنة (٢٩٧هـ)، وكانت هذه الحركة قريبة إلى المذهب الإمامي، لاشتراكها بالاعتقاد بإمامة الصادق عليه السلام الذي يرجع إليه أساس التراث الإمامي، وعليه اعتمد الإسماعيلية في تدوين فقههم عند انتصار الحركة كما يظهر بمقارنة كتابهم (دعائم الإسلام) للقاضي النعمان المغربي - وكان فقيه الدولة الفاطمية وقاضي القضاة فيها - مع مصادر الحديث لدى الإمامية.

فهذه الحركة كانت ترجع إلى المدرسة الأم التي كانت تنتمي إليها الإمامية وهي مدرسة الإمام الصادق عليه السلام في الاعتقاد والفقه وسائر علوم الدين، بل لا يبعد أنها كانت تسعى سعياً شديداً إلى جذب جمهور المذهب الإمامي للانضمام إلى هذه الحركة، وقد كانت قريبة إلى أهواء العديد من هذا الجمهور، وربما هاجر بعضهم إلى تلك الدولة وانخرط في جيشها ومؤسساتها.

ولكن لا نجد أية قرينة تأريخية - سواء في التأريخ الإمامي أو التأريخ الذي دونه الآخرون - على هجرة واسعة من المذهب الشيعي الإمامي إلى المذاهب الأخرى في الأصول والفروع، لا في المراكز الشيعية الأم كالكوفة وقم، ولا في سائر البلاد.

بل هناك قرائن على أن العديد من المعتزلة بعد الضغط عليهم من قبل السلطة في زمان المتوكل - والتي تعقبت دعم السلطة لهم في قبال أهل الحديث في عصر المأمون والمعتصم - اتجهوا إلى المذهب الإمامي، مثل عبد الرحمن بن قبة. نعم تدل بعض القرائن على أن من الشيعة من انخرط عملاً في الحركات الثورية كالحركة الفاطمية واحتل بعضهم مواضع متقدمة وقيادة كابن حوشب. إلا أنه لا دلالة أبداً على عدول جمهور الإمامية من المذهب الإمامي إلى المذهب الفاطمي، كما يمكن تفسير الهجرة أو الانخراط في نشاطات تلك الدولة من قبل بعض الشيعة الإمامية على أنها من جهة الشعور بقرب هذه الدولة من الغاية المأمولة وهي دولة أهل البيت عليهم السلام.

بل يظهر من بعض القرائن محافظة العديد منهم على اعتقادهم الإمامي، ومن هؤلاء - في ما يتوقع - أبو عبد الله الشيعي الذي قُتل هو وأخوه إبراهيم من قبل عبيد الله الفاطمي الملقب بالمهدي، ويبدو أنها كانا ينظران بريبة إلى ادعاء

عبيد الله هذا للمهدوية، كما أنهما ربما وجدا في تصرفاته عند بلوغ الحكم ما يغيّر السيرة المرجوة من الإمام العادل من أهل البيت عليهم السلام.

ومما ينبه على ثبات جمهور الإمامية على هذا المذهب ..

أولاً: أن علماء الشيعة الإمامية أنفسهم لم يذكروا مثل هذا الأمر مع أن دأبهم أن يذكروا أحوال المذهب وخروج من خرج عنه من غير مكابرة، فقد جاء ذكر تفرق الشيعة بعد كل إمام كما في (العيون والمحاسن) للمفيد، وكذلك في كتابي (فرق الشيعة) المنسوب إلى النوبختي و(الفرق والمقالات) المنسوب إلى سعد بن عبد الله الأشعري، وذكر الشيخ الطوسي في مقدمة الاستبصار عدول بعض الشيعة عن هذا المذهب بالنظر إلى ما لاحظوه من اختلاف الأخبار عن الأئمة عليهم السلام وسعى إلى معالجة هذا الإشكال، فهم لم يخفوا التفرقات التي وقعت ولا أنكروها.

وثانياً: أن علماء الشيعة أنفسهم قد وصفوا ما بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام بعصر الحيرة، ومع ذلك فإنهم لم يذكروا هجرة الشيعة الإمامية عن مذهبهم إلى المذاهب الأخرى في الأصول أو الفروع.

فظهر بما ذكرنا استقرار جمهور الشيعة الإمامية على هذا المذهب بعد استشهاد الإمام العسكري عليه السلام وغيبة الإمام المهدي عليه السلام، وأن مثل هذا الاستقرار يتلازم مع وجود أسباب ودوافع حقيقية لم تنشأ عن فراغ، أو عن فرضية اختلاق ولد للإمام العسكري عليه السلام من قبل بعض أصحاب الأهواء والمصالح الشخصية.

بناء الاعتقاد الإمامي على الوضوح في القيادة

الظاهرة الثالثة: بناء الاعتقاد الشيعي الإمامي على الوضوح في قيادته ومقوماتها دون الكتمان والسرية.

وهذه ظاهرة أخرى تنافي افتراض إيمان الشيعة الإمامية بإمام مختلق وموهوم، وإنما الذي يلائم مثل هذا الافتراض الاعتقادات والمسااعي السريّة، لأن الأمور السريّة يمكن التحكم بها في مثل هذه الحالة بشكل أكبر، كما يتفق ذلك في الحركات الثورية المسلحة قبل انتصارها، وكما في بعض التيارات المغالية أيضاً، بينما كان طابع المذهب الإمامي في قيادته وأهل العلم فيه وجمهوره على خلاف ذلك.

فلقد واظب أئمة أهل البيت عليهم السلام على الظهور الاجتماعي وتجنب الاختفاء والسريّة رغم علمهم بتوجه الخطر إليهم من جهة السلطة، ولذلك نلاحظ أن أحداً منهم لم يسعَ إلى التخفي عن السلطة والارتباط السري مع شيعته، رغم وضوح خطورة الأجواء في زمان الأئمة عليهم السلام بعد الصادق عليه السلام، حيث كانت السلطة تقبض عليهم فتسجنهم أو تستقدمهم واحداً بعد واحد إلى دار الخلافة ليكونوا بقرب الخليفة، حتى آخر إمام ظاهر وهو الإمام العسكري عليه السلام الذي استشهد عن ثمانية وعشرين عاماً فقط بعد رقابة وسجن وتضييق.

ومن المعلوم أن صنيع السلطة هذا لم يكن مفاجئاً لأئمة أهل البيت عليهم السلام، فهم كانوا يتوقعون شعور السلطة بخطورتهم وقد لاحظوا ما فعلته مع آبائهم، لكنهم مع ذلك لم يخنفوا حفاظاً على أنفسهم، بل مارسوا الإمامة والقيادة طيلة قرنين ونصف من الزمن وهم ظاهرون للناس مهما كان الأمر خطراً عليهم، حذراً من تطرق الأوهام والخرافات والاستغلالات الخاطئة إلى أوساط الشيعة.

ولم تكن قيادتهم للشيعة الإمامية في أصلها أمراً خفياً، إذ لو كان كذلك لم تميّزهم السلطة عن سائر رجال العلويين، ولم تسجنهم أو تستقدمهم إلى مراكز الخلافة وتقتلهم بالسم، على أن الشيعة كانوا يزورون الأئمة عليهم السلام في المدينة وسائر مواطنهم، وكانت لهم - أي الشيعة - مجالس اعتيادية غير سرية في الحديث والرواية عنهم عليهم السلام كالحلقات التي كانوا يعقدونها في مسجد الكوفة ويحدثون عن الإمام الصادق عليه السلام، فلم يكن ذلك أمراً خفياً عن السلطة آنذاك.

ولذلك كان انتماء رجال الشيعة من علماء ومن عامة الناس عموماً إلى المذهب الإمامي واضحاً للمجتمع العام وللسلطة.

ولا ينافي ما ذكرنا أن أئمة أهل البيت عليهم السلام كانوا يسعون إلى كف أذى السلطة عن أنفسهم ما استطاعوا، ومن مظاهر هذه المساعي ..

١- أنهم عليهم السلام كانوا يحذرون من نقل كل ما يقولونه للسلطة وأتباعها، بل إنهم ربما تصرفوا بشكل يوحى للسلطة وللجهات الأخرى التي لا تتحمل طرح الاصطفاء الإلهي لأهل البيت عليهم السلام أن هؤلاء الشيعة وإن كانوا يأخذون عن الأئمة عليهم السلام لكنهم ليسوا جميعاً موثوقين في كل ما يروونه عنهم بالضرورة.

٢- أنهم عليهم السلام كانوا أحياناً يمتنعون عن الإجابة عن بعض الأسئلة رعاية للظروف، ويؤكدون دائماً أنه وإن كان على الشيعة أن يسألوا، لكن يبقى لهم عليهم السلام حق أن يجيبوا أو أن يمتنعوا بحسب ما تقتضيه الحكمة من مراعاة الظروف آنذاك.

٣- أنهم عليهم السلام - وفق بعض الشواهد - كانوا ينتقدون بعض أهل العلم أمام الآخرين، ويبلغونهم لاحقاً أن نقدهم هذا كان كفعل الخضر عليه السلام في خرق السفينة وقاية عن الظالم، كما وقع ذلك في شأن زرارة بن أعين.

٤- أنهم عليه السلام ربما أوصوا شيعتهم بوصايا مختلفة في الأمور الموسعة في الشريعة الظاهرة ليتراءى الاختلاف بينهم أمام السلطة، وتلك حالات كانوا مضطرين إليها للحفاظ على أنفسهم وتلامذتهم وعموم أتباعهم. فكل هذه الأمور وأمثالها لا تنافي ووضوح أن هؤلاء الأئمة عليهم السلام كانوا قادة معروفين للشيعة الإمامية على الإجمال، وكانوا يمثلون المرجعية الدينية والعلمية لهم.

كما لا ينافي ذلك أن الشيعة كانوا عموماً تحت رقابة السلطة وضغطها كجماعة غير موالية لها، وكخطر قائم تراه السلطة تهديداً في أي وقت من الأوقات، فكانوا يتعرضون للقتل أو السجن أو التضييق، ولا سيما وجوههم وفقهاؤهم، وكانوا يسعون إلى العمل على وجه لا يثيرون مخاوف السلطة، وربما يهتم بعض وجوههم بإخفاء انتمائه بنحو ما بالنظر إلى موقعه، وربما اضطرب بعضهم إلى أعمال التقية وتجنب الإجهار بما يثير ارتياب السلطة.

فهذه الأمور كلها أيضاً لا تنافي أن هؤلاء الشيعة كانوا كجماعة لهم أئمتهم وعلماؤهم وكتبهم وأحاديثهم، ولم يكونوا جماعة سرية بحالٍ.

وقد لاحظ جمهور الشيعة مثل ذلك في أزمنة وبيئات مختلفة، منها ما شهده شيعة العراق في شأن فقهاءهم ومراجعهم - خاصة المعاصرين منهم - من الحكومات الظلمة المتعاقبة، فلم يكن مذهب هؤلاء الفقهاء المراجع خافياً عن السلطة وسائر الناس من المذاهب الأخرى وإن كانوا يضطرون أحياناً إلى التقية في بعض الأمور، ويعانون هم وأتباعهم من ضغوطات كثيرة واضطهاد من قبل السلطة الحاكمة.

ومما ينبه على ذلك أن روايات الشيعة ومصنفاتهم عموماً لم تكن كتباً سرية مثل كتب الإسماعيلية والنصيرية وأمثالهم من الفرق، بل كانت معروفة ومعروضة لدى الوراقين، وهم يتعرضون في كتبهم الكلامية لذكر عقائدهم وإبطال غيرها ويتعرض الآخرون كذلك لمناقشتها والرد عليها، وذلك كله من الأمور البديهية الواضحة التي لا يظن إنكارها من أحد.

والحاصل: أن قادة الشيعة الإمامية لم يكونوا قادة سرّيين، كما أن الشيعة لم تكن جماعة سرّية، ولذلك لا تكون بيئتهم بيئة ملائمة للبناء على إمامة شخص موهوم ومختلق يفرضه عليهم قائد بشكل سرّي.

جري المجتمع الإمامي على الثبوت في النقل عن الأئمة عليهم السلام

الظاهرة الرابعة: جري المجتمع الشيعي الإمامي على التوثق والثبوت في أمر النقل عن أئمة أهل البيت عليهم السلام من خلال الاهتمام بطرق نقل الرواية وإسنادها، ثم بمعرفة أحوال الرواة والمحدثين والعلماء من حيث الوثاقة وعدمها.

فهذه ظاهرة أخرى غير ملائمة لإدعان هذا المجتمع بولد موهوم ومختلق للإمام العسكري عليه السلام، وذلك لأن الاعتقاد بمثل هذا الوهم من قبل أهل مذهب ما يناسب عدم وجود الجرح والتعديل في أوساط معتنقي ذلك المذهب، كما نشهده لدى أصحاب المذاهب السرية والغلاة، فوجود الجرح والتعديل المستند إلى أسس موضوعية في مذهب ما يقتضي أن المذهب مبني على تحري الصدق والثوق، ولا يسوغ الكذب والشك والشبهة.

وكون الشيعة الإمامية أهل تحرٍّ وثبت في النقل منذ عصر الأئمة عليهم السلام أمر
بديهي للغاية بأدنى اطلاع على تراثهم الداخلي.
حيث نلاحظ..

أولاً: أنهم أهل إسناد، فهم إذا نقلوا رواية يهتمون بذكر طريق نقلها عن
أئمة أهل البيت عليهم السلام، وأن ذكر الإسناد بنفسه دليل على الاهتمام بتشخيص
أحوال الرواة والوسائط في نقل الحديث، ولذلك لا تجد عند الفرق الواهمة
كالغلاة أسانيد حقيقية في منقولاتها.

وثانياً: أنهم أهل جرح وتعديل للرواة كما يتمثل ذلك في كتبهم الرجالية
المعروفة التي لم تزل موجودة حتى الآن ك(اختيار معرفة الرجال) للشيخ
الطوسي وهو انتخاب من كتاب الكشي في الرجال الذي كان من رجال الغيبة
الصغرى كالكليني صاحب الكافي، وكذلك فهرست الشيخ الطوسي ورجاله،
وفهرست النجاشي.

وقد كان النقد الرجالي للرواة قد بدأ منذ عصر أئمة أهل البيت عليهم السلام، فقد
كان الجرح والتعديل موجوداً على الإجمال في عصر الباقر والصادق عليهم السلام - الذي
بدأ فيه التوسع في نقل الحديث وتدوينه عند الإمامية - حسب دلالة القرائن
الواضحة، حتى ذكر أن جماعة من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام مثل صفوان بن
يحيى ومحمد بن أبي نصر البنظري ومحمد بن أبي عمير كانوا في تحري النقل
الموثوق بدرجة أنهم لم يكونوا يروون إلا عن الثقات^(١).

(١) العدة في أصول الفقه للشيخ الطوسي ج: ١ ص: ١٥٤.

إلا أن التدوين في هذا العلم قد بدأ في عصر الإمام الرضا عليه السلام وأُلف فيه جماعة كعبد الله بن جبلة، وازداد التدوين واتسع حتى شمل الأحاديث المأثورة كلها، كما يعرف ذلك من الفهارس التي تذكر مصنفات الرجال. لكن انقرضت أغلب الكتب الأولية التي أُلفت في علم الرجال - التي ذكرت عناوينها في الفهارس كفهرست الشيخ الطوسي ورجال النجاشي - بسبب الاستغناء بالكتب الملخصة أو الجامعة، أو من جهة إتلاف تراث الشيعة وحرق مكباتهم من قبل خصومهم، أو من جهة قلة إمكاناتهم في الحفاظ على تراثهم.

لكن الكتب الرجالية الباقية المشتملة على الجرح والتعديل مثل اختيار رجال الكشي وفهرست الشيخ الطوسي ورجال النجاشي تنقل صريحاً ومكرراً أقوال كثير من علماء الحديث والرجال الذين كانوا في عصر أئمة أهل البيت عليهم السلام.

على أنها حتى في ما لم تنقله صريحاً عنهم تمثل تجميعاً لما جاء في الكتب السابقة عليها أو مقتفية لأثرها في الجرح والتعديل في كثير من الأحوال. وتتناول هذه الكتب أحوال الرجال الموجودين في عصر الأئمة عليهم السلام حتى المعاصرين للغيبة الصغرى ومن بعدهم.

وكثيراً ما يقع الجرح والتعديل في هذه الكتب لعلماء ومحدثين كبار ومشاهير من جهة الوقوف في رواياتهم على حكايات مكذوبة وأخرى مريبة، ويكفي أدنى تصفح لفهرست الشيخ الطوسي ورجال النجاشي للوقوف على ذلك.

بل كان الجرح والتعديل لدى فريق غير قليل من الإمامية شديداً لا سيما في بعض الجوانب الحساسة مثل الغلو، ومن عرف بالتشدد في النقد ..

١ - بعض الاتجاهات النقدية في المدرسة البغدادية كاتجاه ابن الغضائري الذي اشتهر بشدة نقده وجرحه للمحدثين والرواة، وهو يعتبر أشد نقداً بالمقارنة مع آخرين من هذه المدرسة كالنجاشي، ورغم أن كتابه في الضعفاء لم يصل إلينا ولكن نقل عنه ابن طاووس، كما أن النجاشي ينقل عنه أحياناً أقوالاً يرجح اعتماده فيها على ذلك الكتاب.

٢ - بعض الاتجاهات النقدية في المدرسة الحديبية القمّية مثل مدرسة أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري من أصحاب الجواد والهادي عليه السلام، الذي أخرج من قم جماعة من المحدثين بتهمة الغلو، منهم المحدث المشهور المُكثّر أحمد بن محمد بن خالد البرقي وسهل بن زياد الآدمي، وهما من المشايخ الذين أكثر الكليني الرواية عنهما بتوسط شيوخه من تلامذتهما.

٣ - ومن الاتجاهات النقدية القمّية التي عُرفت بالتشدد بعض الشيء أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد شيخ الصدوق ومعاصر الكليني، وهو ممن عاصر الغيبة الصغرى، فهو لم يستبح رواية أحاديث الضعفاء والمتهمين بالغلو والتخليط حتى استثنى رواياتهم مما رواه من الكتب كما ذكر ذلك في إسناده إلى كتاب نواذر الحكمة الشهير بين القميين لمحمد بن أحمد بن يحيى.

وتبعه على ذلك تلميذه الشيخ الصدوق الذي عاش متصلاً بالغيبة الصغرى، وكان شيوخه كآبيه علي بن بابويه وابن الوليد ممن عاشها وأدركها، وقد اتبع منحى شيخه ابن الوليد في ما سبق. ويوصّف الصدوق بأنه كان متشدداً تجاه الغلو حتى اعتبر أن أول مراتب الغلو في الدين نفي السهو عن النبي

في الصلاة رغم ورود ذلك في الأحاديث المأثورة، وكذلك زيادة ذكر الأئمة عليهم السلام في الأذان رغم عدم وروده في ضمن فصولها المأثورة.

وثالثاً: أنهم أهل تمحيص مضموني للأحاديث، من خلال عدة موازين ..

منها: تقييم الحديث من جهة عدم مصادمته لثواب الدين المتمثلة في القرآن الكريم، وذلك مما وجه إليه أئمة أهل البيت عليهم السلام منذ الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام، حيث أمروا بعرض الحديث على كتاب الله تعالى، وقالوا: إن ما خالف كتاب الله لم نقله، وما خالفه فهو زخرف، وما خالف قول ربنا لم نقله، وإن على كل حق حقيقة وعلى كل صواب نوراً فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالفه فذروه. إلى غير ذلك مما استفاضت به الآثار^(١).

ومنها: حذرهم من الغلو والتخليط، ويقصدون بالغلو إثبات مراتب ومقامات للأنبياء والأوصياء هي من شأن الإله، أو تخالف ثوابت الكتاب والسنة، أو لم تقم عليها حجة شرعية. كما يقصدون بالتخليط الأفكار المزيفة التي كان يحوكها بعض المدّعين للمراتب المعنوية حول العوالم الروحانية والغائبة، وهذا الحذر هو نتيجة توجيه الأئمة من أهل البيت عليهم السلام.

ومنها: مقايسة أحاديث الرجال بالأحاديث الثابتة والمشهورة، والتوقف في الروايات الغريبة والشاذة، ولذا تجدهم ينعنون بعض الرجال بأنه (مضطرب الحديث)، أو (حديثه يعرف وينكر)، أو (يروى أحاديث منكراً) إلى غير ذلك.

(١) لاحظ وسائل الشيعة ج: ٢٧ ص: ١٠٦ باب: وجوه الجمع بين الأحاديث المختلفة

وكيفية العمل بها.

والحاصل: أن الشيعة كانوا أهل حديث ونقد وتمحيص للرجال ومتون الأحاديث على اختلاف اتجاهاتهم.
فلو عرفوا في من ادعى النيابة عن الإمام المهدي عليه السلام ما يسلب الثقة عنه لأسقطوه وردّوا دعواه ردّاً قاطعاً.

ومن المستحيل في جماعة ينشدون الحقيقة ويتحرون الصدق ويتحرزون عن الكذب والنقل المريب بحسب أصولهم أن يقعوا في فخ من هذا القبيل، ويدعونوا بإمامة شخصية مختلقة وموهومة.

تعدد أطراف المجتمع الإمامي

الظاهرة الخامسة: - وهي مؤكدة لبعض ما سبق - تعدد المجتمع الشيعي الإمامي إلى أطراف مختلفة ليست ذات لون واحد كما في بعض فرق الغلاة والحركات الثورية. ورغم وجود هذا الاختلاف بين أطراف المجتمع الشيعي إلا أننا نرى اتفاقهم جميعاً على مبدأ اصطفاء أهل البيت عليهم السلام.

ومن المعلوم أن حالة كهذه يمتنع معها الاتفاق على أمر مختلف كمسألة اختلاق ولد موهوم للإمام العسكري عليه السلام، وإنما يتأتى ذلك من جماعة ذات لون واحد كما هو حال بعض الفرق من الغلاة والمبتدعة.

هذا، وقد كان الاختلاف بين أطراف الشيعة قائماً منذ عصر الصادق عليه السلام، وهو العصر الذي تفتقت فيه العلوم عندهم، حيث نجد اختلافهم المعرفي في عدة حقول، كاختلافهم في ما يتعلق بالأمور العقائدية، إذ كان فيهم قسم من المتكلمين من أصحاب التفكير العقلي، كما كان فيهم قسم آخر من المتكلمين من أصحاب الظاهر والحديث.

وكذلك كانوا في الفروع فئتين رئيسيتين ..

١ - المقتصرين على الفروع المنصوصة، وهؤلاء على درجات مختلفة في نقد الحديث والتوسع فيه، فمنهم المتشددون في الأخذ بالحديث، ومنهم المتوسطون، وقسم ثالث وهم المتوسعون في الأخذ بما يُروى.

٢ - المستنبطين للفروع غير المنصوصة، وهم على مراتب مختلفة، فمنهم المبالغ في الاستنباط حتى أتهم بعضهم بالقول بالقياس، ومنهم من هو دون ذلك وهم جماعة كثيرة يجري بينهم الخلاف والبحث العلمي على أشده، ويخطئ بعضهم بعضاً.

علماء أن المتكلمين منهم وخاصةً (البغداديين) كانوا أصحاب بحث ومناقشة في المباحث الاعتقادية ولا يقتنعون بسهولة، وقد صدر من جماعة منهم كالشيخ المفيد والسيد المرتضى نقد شديد لجماعة من أهل الحديث كما هو معروف.

كما أن جماعة من المحدثين كانوا شديدي النقد لجماعة من المتكلمين، حتى جاء أن وفداً من أهل البصرة دخلوا على الرضا عليه السلام وأكثروا من الوقعة في يونس - وهو من جملة أصحابه المتكلمين الذين كانوا يدافعون عن الاتجاه الإمامي آنذاك - فلم يجيبهم عليه السلام حتى لا يحملهم ما لا يحملونه.

ومن غير المعقول إيمان هؤلاء الجماعة جميعاً بإمام موهوم لا أثر لولادته

أصلاً.

انفتاح المجتمع الإمامي على البحث والمناقشة

الظاهرة السادسة: انفتاح المجتمع الإمامي على البحث والمناقشة في كل ما كان مظنة إبهام وخلاف، فلم يكن هذا المجتمع مغلقاً ومبنيّاً على التسليم والانقياد لشخص أو لأشخاص أياً من كانوا من دون أئمة أهل البيت عليهم السلام.

فهم كانوا يعرضون الحجة والمناقشة ويجيبون عنها، سواء في الخلافات التي تحصل في داخل المذهب كالخلافات التي تحصل مع الآخرين من الشيعة من الزيدية وأمثالهم، أو في الخلافات التي تحصل مع المعتزلة وأهل السنة، من غير فرق بين المسائل العقائدية كمسائل الإمامة أو المسائل الفقهية، ولذا تجد في ضمن كتبهم ذكر الرد على هشام بن الحكم ويونس بن عبد الرحمن وعلى آخرين أيضاً، كما تجد في كتبهم ردوداً على الواقفة، وهم طائفة منقرضة أنكروا وفاة الإمام الكاظم عليه السلام وقالوا بمهدويته، وعلى المحمدية وهم طائفة منقرضة أنكرت وفاة محمد ابن الإمام الهادي عليه السلام وقالت بمهدويته، وعلى الجعفرية وهي طائفة أخرى قليلة منقرضة قالت بإمامة جعفر ابن الإمام الهادي عليه السلام.

فلم يكن أمر المذهب الإمامي قائماً على القمع والكتمان والستر، بل على المناقشة والبحث الذي كان يبلغ لدى بعضهم حد المشاكسة والجدال.

وهذا الأمر ينطبق في شأن ولادة الإمام المهدي عليه السلام وغيبته، فنجد أن الصدوق ذكر في مقدمة كتابه كمال الدين وتمام النعمة ردود بعض فرق الشيعة كالزيدية على الإمامية، كما أن الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة ذكر مناقشات المخالفين مع الشيعة وأجاب عنها بكل هدوء وسلاسة، وقد حفظوا لنا أقوالاً في مناقشة الإمامية لم تصل لنا من طريق آخر.



أن الشيعة الإمامية أهل تعقل وثقافة وعلم

الظاهرة السابعة: أن الشيعة الإمامية كانوا أهل تعقل وثقافة وعلم وفقه وتأمل، ولم يكونوا أهل أساطير وخرافات وأوهام، بمعنى وجود وسط واسع في خاصتهم وعامتهم كانوا أهل تعقل وتبصر وعلم وثقافة في الدين. وهذا الأمر طبعاً يمنع من الإيثار بولد مختلق للإمام الحسن العسكري عليه السلام من قبل بعض الغلاة والكذابين، فإن كانوا قد آمنوا بوجود ولد مستتر للإمام عليه السلام فلا محالة يكون ذلك من جهة وجود أدلة مقنعة وموثوقة عليه. وهذا الوصف للشيعة يظهر ..

أولاً: بالوقوف على الأبحاث الدائرة بينهم في أوساطهم عند اختلافهم في الرأي، ومع مخالفيهم في علم الكلام والعقائد، فلا يشبه طابعهم طابع الفرق التي تؤمن بالأموال الخرافية والواهمة بحال.

وقد يشهد المرء في بعض الفرق أنها في مرحلة تأسيسها كانت قد بُنيت على الخرافات والأوهام، ثم صارت تلك الأوهام أصلاً يدافع عنه لاحقاً حتى من الذين تظهر عليهم علامات التعقل والتبصر والثقافة والعلم، ولكن في غير الأصول التي صارت مسلّمة لديهم.

ولكن هذا الوصف لا ينطبق على الشيعة الإمامية، فإن الاطلاع على تراثهم ومناقشاتهم المحفوظة منذ عصر أئمة أهل البيت عليهم السلام سواء مناقشاتهم مع الأئمة عليهم السلام أو التي جرت في ما بينهم - خاصة في عصر الصادقين عليهم السلام، وما بعده حتى انتهاء الغيبة الصغرى - يعكس بوضوح أن صفة البحث والتعقل والتأمل لم تكن طارئة عليهم، بل كانت جارية لديهم حتى في شأن مبدأ الإمامة وتطبيقاتها.

وثانياً: بالالتفات إلى سيرتهم في شأن الإمامة وتحديد الإمام، فقد ابتعدوا في كل مرحلة عن الأمور الواهمة والانفعالية وانفصل عنهم من كان يغلب عليه طابع قبول الوهم أو الانفعال، فهم في شأن الخلافة بعد النبي ﷺ وموقع أهل البيت ﷺ لم يعرفوا الحق بالرجال بل آمنوا بالأئمة المنصوصين من أهل البيت وهم الإمام علي والحسن والحسين ﷺ، ثم لم يقفوا في فخ الغلو في شأن الإمام أمير المؤمنين ﷺ وتوهم غيبته بعد شهادته، ولا توهموا عموماً إذلال الحسن ﷺ للدين بالصلح، ولا تخيلوا غيبة الإمام الحسين ﷺ عند شهادته.

وبعد الحسين ﷺ لم يحددوا المسيرة على أساس الانفعال الثوري أو الإشاعات، ولا وقعوا في فخ الحركات التي ادّعت الإمامة في غير أهل البيت من العلويين كابن الحنفية وابنه أبي هاشم ومن ادعى الوصية عنه كما وقعت الكيسانية وغيرهم في ذلك، ولذلك آمنوا بالإمام علي بن الحسين زين العابدين ﷺ وكان أفضل أهل البيت ﷺ بعد أبيه الحسين.

وآمنوا بعده بابنه الإمام الباقر ﷺ دون الخطوط الأخرى التي نشأت بعد الحسين ﷺ، كالكيسانية والغلاة وغيرهم.

ثم من بعده آمنوا بابنه الإمام الصادق ﷺ دون النظر إلى الاتجاه الثوري الذي تبناه بعض العلويين، حيث إن الإمامية لم يقولوا بإمامة زيد حتى مع حسن الظن به.

وقد اتفق في زمان الصادق ﷺ وفاة ابنه الأكبر إسماعيل والذي كان بعض الشيعة قد أمل فيه الإمامة، ثم ادعى بعضهم عدم مماته، وغيبته على أنه المهدي، وهم فرقة منقرضة، ولكن الشيعة الإمامية لم تقع في هذا الوهم المخالف للواقع، إذ كان موت إسماعيل مشهوداً في المدينة.

كما لم تقع في فخ دعوى الإمامة لبعض أولاد الصادق عليه السلام كمحمد بن جعفر الذي خرج بمكة، وعبد الله الأفطح الذي زعم الإمامة في المدينة ولم يكن يُعرف له فضل ولا علم.

وبعد استشهاد الصادق عليه السلام آمنوا بإمامة ولده الإمام الكاظم عليه السلام، ولم يقعوا في فخ الاتجاهات الواهمة كما وقع فيها بعض آخر من الشيعة، حيث تبنى بعضهم انتقال نور الإمامة من الإمام الصادق عليه السلام إلى ولده إسماعيل رغم وفاته قبل الإمام، ومنه إلى ولده محمد، ولذلك قالوا بإمامة محمد بن إسماعيل بعد الصادق عليه السلام، واتجهوا إلى المنحى الثوري السري، حتى قامت دولتهم بعد قرن ونصف في المغرب العربي، وظهر من خصالهم وأفعالهم أنهم أبعد ما يكون عن الاصطفاء الذي لا يليق إلا بالسلسلة المطهرة من أهل البيت عليهم السلام بحسب اعتقاد الإمامية.

وأخذت السلطة الإمام الكاظم عليه السلام وسجنته لعدة سنين ثم أعلنت وفاته، واشتهر استشهاده وقبره في بغداد، فالتزمت فرقة سميت بـ(الواقفية) بأنه لم يزل حياً وقد غاب، وهو ما رفضه جمهور الشيعة الإمامية، بل آمنت بإمامة الإمام الرضا عليه السلام، ثم بإمامة ابنه الجواد ثم حفيده الهادي ثم ابنه الحسن العسكري عليه السلام.

وهكذا تجنبت الشيعة الإمامية طوال قرن ونصف الإيثار بالفرق التي أنكرت إمامة جملة من أئمة أهل البيت عليهم السلام أو التزمت باختفاء ومهدوية بعض الأئمة أو بعض أولادهم، أو آمنت بإمامة أشخاص لا صلاحية لهم قد استغلوا الظروف الصعبة للأئمة القادة في عرض أنفسهم.

وثالثاً: بالالتفات إلى مساهماتهم في العلوم وتدوينها وتطورها، فقد كان للشيعة الإمامية منذ عصر أئمة أهل البيت عليهم السلام مساهمات جلييلة في ذلك كله، كما يتضح ذلك بالاطلاع على تراجم كثير من العلماء البارزين، وقد وصف ذلك جماعة من الأعلام^(١).

فهذه مؤشرات ثلاثة توضح بُعد المجتمع الشيعي عن الوهم والخرافة في أمر أساسي كوجود إمام غائب في سلسلة الأئمة القادة من أهل البيت عليهم السلام. هذا، ولم يكن يقتصر الوعي والتعقل والتبصر على أهل العلم منهم بل كان في الوسط العام من هو كذلك، بمعنى أنهم لم يكونوا يقتنعون بالشبهة ولا يتسرعون إلى الثقة بكل قائل وناقل، ولا يستجيبون للأحاسيس والانفعالات، بل يبحثون عن الحقيقة على أحد وجهين ..

١ - إما على وجه مباشر، فيفدون على أهل البيت عليهم السلام بعد استشهاد الإمام السابق، ويتحرون الحقيقة منهم عليهم السلام.

٢ - وإما بالاعتماد على من يثقون به من أهل العلم من الشيعة ممن محصوه واختبروه وعرفوا عنه طلب الحقيقة لنفسه ولأهله حتى يدين بها في ما بينه وبين الله تعالى، علماً أن عامة أهل العلم في زمان أئمة أهل البيت عليهم السلام لم تكن وراءهم غايات سياسية واجتماعية واقتصادية تدفعهم لاتباع الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، لعدم سعي الأئمة عليهم السلام إلى الخروج والثورة والقيام كي يرجى الوصول من

(١) لاحظ كتاب (تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام) للعالم الجليل السيد حسن الصدر، وكتاب (الفكر التربوي عند الشيعة الإمامية ص: ٣٦٧ وما بعدها) للدكتور السيد علاء الدين ابن السيد أمير محمد القزويني.

خلال الانتماء لهم إلى شيء، ولا كانوا أصحاب أموال فيسعى لهم لأجل أموالهم، ولا كان جمهور المجتمع العام - سواء من المسلمين أو من سائر فرق الشيعة - تتقبل اعتقادهم، بل كان الأمر بالعكس، فقد كان هذا الانتماء موجباً لريية السلطة وسخطها عليهم بما يقتضي حذرهم وتضييقهم على أنفسهم.

وقد كان أئمة أهل البيت عليهم السلام - بدءاً من الإمام علي عليه السلام - يوصون الشيعة دائماً بالتبصر في الشبهات والفتن، وعدم اعتماد الخروج والثورة مقياساً للإمامة الحقة، وعدم التسرع في الانطواء تحت الرايات المرفوعة والدعاوى المطروحة في المجتمع العام.

ولا يعني ما ذكرنا تزكية الشيعة الإمامية جميعاً، بل المراد عدم ابتناء هذا المذهب على التظني والحدس والخرافة والوهم والتسرع، بل كان مبنياً على التبصر والتثبت والتأكد والتسليم لأهل البيت عليهم السلام.

لذا فما ذكرناه لا ينفي وجود ضعفاء في الشيعة وفي أهل العلم والمؤلفين منهم، حيث لا يخلو أي دين أو مذهب من ذلك ولو كان - الدين أو المذهب - حقاً، كما لا ينفي أيضاً وجود أشخاص موثوقين في أنفسهم بين المحدثين كانوا يتوسعون في الاعتماد على ما لا ينبغي الاعتماد عليه، ويسترسلون في الأخذ بالأحاديث ثقة ببعض الرجال، فذلك طبيعي أيضاً، وليس بضائر بمتانة المنهج العام الذي يبتني عليه هذا الكيان الاعتقادي على الإجمال.

اهتمام الإمامية بالتثبت في مسألة الإمامة

الظاهرة الثامنة: اهتمام الشيعة الإمامية بمسألة الإمامة والتثبت الشديد فيها وفق تربية الأئمة لهم، فلم يكن منهجهم القبول بادعاء الإمامة والتسليم

لأبيّ كان، بل كانوا ملتزمين بعدة أمور ومنها الاختبار العلمي للأئمة قبل الإذعان بإمامتهم والتسليم لهم، من جهة سؤالهم عن أمور مشتبهة لا يليق كون المجيب عنها إلا من افترض الله طاعته. بل ربما بالغ بعضهم في الشك والتحقيق، وعتب الأئمة عليهم السلام على بعضهم في ذلك، وهذا ما سنبينه أكثر في النقطة اللاحقة.

فهذه جملة من الظواهر الملحوظة بالوقوف على التأريخ العام، وهي أمور بديهية حسب المنظور الداخلي للإمامية، وفق ما يتمثل في تأريخهم وتراثهم لمن تأمله وممارسه ممارسة كافية، ولو أريد بسط ذلك وتفصيله لكانت دراسة ضافية مستقلة.

وليس المقصود بما ذكرنا الاستغناء عن إقامة الشواهد والأدلة على ولادة الإمام عليه السلام ووجوده وإمامته، بل المراد التعريف بطابع هذا المذهب والمنهج الداخلي فيه حتى يتبين أنه لا يلائم في نفسه البناء على أمر موهوم بحجم افتراض ولد تمّ اختلاقه للإمام الحسن العسكري عليه السلام من قبل بعض الغلاة والكذابين، وهو أمر واضح وبديهي لمن اطّلع على أحوال رجال هذا المذهب وتأريخهم وتراثهم وفق المناهج التاريخية والاستقرائية.



المنهج العام للأئمة السابقين عليهم السلام

في الدلالة على الإمام اللاحق

اهتمام الإمامية بالتثبيت قبل الإذعان بالإمامة وعوامل ذلك

تفصيل منهج التثبيت حول الإمام الذي أرشد إليه أهل البيت عليهم السلام

١. النصوص النبوية وكلمات الإمام علي عليه السلام

٢. الأدوات الخاصة للتحقق من الإمام الحق

انتفاع الشيعة بالمنهج المذكور في الإيذان بولادة الإمام المهدي عليه السلام وإمامته

المنهج العام للأئمة السابقين عليهم السلام في الدلالة على الإمام اللاحق

النقطة العاشرة: في المنهج العام للأئمة السابقين من أهل البيت عليهم السلام الذي جرى عليه الإمامية في التحقق من أمر الإمام والإمامة وفق ما يتمثل في ثوابت التأريخ والتراث الإمامي الداخلي.

إن الإمام بعد الحسن العسكري عليه السلام يمثل حلقة في هذه السلسلة القيادية من أئمة أهل البيت عليهم السلام الذين كانوا قادة ومراجع لجمهور الشيعة الإمامية، وفق دلالة الأحداث السياسية والاجتماعية والتراث التأريخي والروائي الوافر المتعلق بتلك الفترة كما ذكرنا من قبل.

ولا شك - كما عرفنا - في أنه كان هناك محذور سياسي وأمني واضح من الإعلان الصريح العام من قبل الإمام العسكري عليه السلام عن أن الإمام من بعده هو ولده الغائب عليه السلام، وهذا المحذور يبقى متحققاً حتى لو كان التصريح في نطاق الشيعة الإمامية خاصة، لذا فإن التصريح لم يكن متوقفاً بحال، فلو أعلنوا ذلك لسار الخبر مثل النار في الهشيم لا سيما أن المجتمع آنذاك كان خليطاً من المذاهب المختلفة من حيث الجوار والمصاهرة والقربة، فلم يكن أمراً يمكن إخفاؤه، كما أنه ليس من المتوقع بحال ظهور ولده عليه السلام ظهوراً عاماً مع ترصد السلطة له، لا سيما وأنه عليه السلام قد أوتي الحكم صبياً، فهو آية إلهية ظاهرة.

لكن هذا المحذور لم يكن يختص بالإمام من بعد الحسن العسكري عليه السلام،
لدلالة الحوادث التاريخية بوضوح على أن الأئمة عليهم السلام كانوا في حياتهم دوماً محل
رقابة السلطة وحذرها وكانت تنظر إليهم بعين الخطورة عليها، ولذا استقدمتهم
من وطنهم - مدينة النبي صلى الله عليه وآله - إلى مراكز السلطة والخلافة في بغداد ومرو
وسامراء حتى استشهدوا ودفنوا فيها.

ومن الطبيعي في مثل هذا الوضع أن يعاني الأئمة السابقون أيضاً في تعيين
الإمام اللاحق من بعدهم، من جهة خطورة ذلك عليه.
وعليه يقع السؤال عن المنهج الذي سار عليه أئمة أهل البيت عليهم السلام
لتحديد الإمام اللاحق، والمنهج الذي جرى عليه جمهور الشيعة في الوقوف على
هذا الإمام عليه السلام.

اهتمام الإمامية بالتثبيت قبل الإذعان بالإمامة وعوامل ذلك

والذي تفي به الدلائل التاريخية بوضوح في التأريخ والتراث الإمامي
الداخلي وتساعد عليه القرائن التاريخية العامة أن سيرة الشيعة مع السابقين من
الأئمة من آل البيت عليهم السلام وفق ما جاء في التراث الشيعي كانت مبنية بتوجيه من
أئمة أهل البيت عليهم السلام أنفسهم على التثبيت التام الذي قد يقترن ابتداءً بالشك
والتتبع والتحري والنظر في الخيارات والادعاءات المتعددة، ولكنه ينتهي إلى
الوضوح البالغ والتعيين الظاهر المشهود للمخالف والمؤلف وللمجتمع العام
وللسلطة.

والوجه في الحاجة إلى التثبيت في ذلك أن سبيل الإمامة لم يكن سبيلاً مذلاً

من جهة عوامل ..

١ - حذر الأئمة من السلطة المانع عن الإعلان عن موقعهم ومقامهم، كما سبق إيضاح ذلك أولاً.

٢ - تشكيك جمهور المسلمين (السنة) في أصل مبدأ الإمامة، بل إنكارهم الشديد لها واعتبارها ضلالة وبدعة كبرى في الدين، وهو أمر كان مؤثراً بدرجة كبيرة في إثارة المناقشة لا سيما بالالتفات إلى أن الشيعة كانوا يعيشون في مجتمعات مختلطة مع السنة، فالكوفة التي كانت المحل الأساس للشيعة منذ وفود الإمام علي عليه السلام عليها وإبلاغه بمقام أهل البيت عليهم السلام في هذه الأمة كانت قد مصّرت من قبل في زمن الثاني، وكان الناس فيها على عقائد مختلفة، وكان لأهل السنة فيها مدارس كلامية وفقهية وحديثية ومنهم أبو حنيفة وسفيان الثوري وغيرهما.

٣ - تشكيك سائر أقسام الشيعة بالمعنى العام في عقيدة الإمامة الخاصة لأفراد مخصوصين من أهل البيت عليهم السلام، وأهمهم الشيعة الزيدية الذين كانوا يرون الإمامة لكل من تصدى للأمر من البيت العلوي الفاطمي، وكانوا يجادلون في إمامة شخص بعينه بأن ذلك ادعاء يحتاج إلى إثبات.

ومما كان يساعد على إثارة الشك في مبدأ الإمامة عدم سلوك الأئمة عليهم السلام بعد الحسين عليه السلام الاتجاه الثوري، مع موافقة هذا الاتجاه - أي الثوري - للميل العام للمجتمع، من جهة شعور الناس بمظلومية أهل البيت عليهم السلام وبمظلومية شيعتهم بل ومظلومية الناس جميعاً جرّاء غياب العدل والاستئثار بالمال والجاه، فكان يتم التشنيع على الأئمة في الفرع الإمامي بالعودة والرضا بالظلم والرضوخ لضغط السلطة، وعدم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وازداد هذا الأمر شدةً ببروز الاتجاه الإسماعيلي بعد الصادق عليه السلام، وهو اتجاه ثوري من نسل الصادق عليه السلام يتبنى إمامته وإمامة أبيه رغم قعودهما، وهو ما كان يمثل جامعاً مشتركاً قريباً مع الشيعة الإمامية، وقد استغل هذا الجامع المشترك كعامل جذب لهذا الاتجاه، وقد كان الاتجاه الإسماعيلي يثير مزيداً من التشكيك في الخط الإمامي بما يمثله من الأئمة القادة من ذرية الصادق عليه السلام من الإمام الكاظم ثم الرضا ثم الجواد ثم الهادي ثم العسكري عليهم السلام.

وقد زعم هذا الاتجاه إمامة محمد بن إسماعيل بن جعفر بعد الصادق عليه السلام، وقاد حركة شديدة السرية من خلال بث الدعاة في البلاد حتى استطاع أن يثور في أواخر القرن الثالث الهجري مقارناً للغيبة الصغرى، ونجح في تشكيل دولته، فكان مهوى لكثير من الشيعة من الاتجاهات الأخرى.

هذا، ولم يكن خروج بعض ذرية الصادق عليه السلام عن خطه إلى الاتجاه الثوري مختصاً بالاتجاه الإسماعيلي، فقد ثار عدد من أولاد الإمام الصادق عليه السلام وأحفاده ضد الحكم، ومن ذلك ما حُكي من ثورة بعض أولاد الإمام الصادق عليه السلام في مكة بعد استشهاد عليه السلام، وغير ذلك.

٤ - وجود رجال آخرين من البيت العلوي الفاطمي لا يدعونون بإمامة الأئمة عليهم السلام لغايات مختلفة، وهي..

أولاً: سعيهم إلى إسقاط السلطة وفق المنهج الزيدي رغم اعتراف كثير منهم بإمامة السجاد والباقر والصادق عليهم السلام الذين لم ينهجوا نهج الثورة.

وثانياً: طموح بعضهم لتبوء الإمامة ولو كانت إمامة غير ثورية، لكون الإمامة في منظورهم جاهاً دنيوياً وموقعاً مميزاً، مستغلين الظروف الصعبة للأئمة القادة عليهم السلام المانعة من الإعلان العام للإمام اللاحق، نظير ما حكي من

تصدي جعفر ابن الإمام علي الهادي عليه السلام لادعاء الإمامة معارضاً أخاه الأكبر الإمام الحسن العسكري عليه السلام الذي أتبعه جمهور الشيعة الإمامية.

وثالثاً: حالة الغيرة من تأهل بعض ذويهم للإمامة من دونهم، نظير ما وقع من إخوة يوسف عليه السلام، وتلك ظاهرة معهودة في السلالات المصطفوية، حيث كان قسم من قرابة المصطفين من ألد أعداء هؤلاء المصطفين من جهة دوافع الغيرة والتنافس.

ومن ذلك ما حكاه الله سبحانه في القرآن الكريم من قتل بني إسرائيل للنبيين المبعوثين منهم، ومنه أيضاً معاداة قريش لنبي الإسلام صلى الله عليه وسلم وسعيهم إلى قتله، ثم معاداة كثير ممن دخل الإسلام منهم لأهل بيته عليهم السلام.

وكان في البيت العلوي الفاطمي حاسدون من هذا القبيل، كانوا يشوشون على تحديد الإمام اللاحق دائماً.

وقد يعدّ من هؤلاء بعض أولاد إسماعيل ابن الإمام الصادق عليه السلام الذين كانوا في جملة من يعارض الإمام الكاظم عليه السلام، وكذلك بعض أولاد الإمام الكاظم عليه السلام ممن حكي عنه رفضه للإمام الرضا عليه السلام.

٥ - أنّ التشيع الإمامي كان في اتساع مستمر في العصور الأولى كما يتضح من التأريخ، ويتمثل في تأريخ الإمامية وتراثهم بشكل واضح جداً، ومعنى ذلك أنه كان يدخل فيه رجال من أهل السنة أو الشيعة بالمعنى العام الذي يشمل غير الخط الإمامي، وتشكّل من هؤلاء العديد من كبار علماء الشيعة من أصحاب الباقر والصادق عليه السلام، من أشهرهم زرارة بن أعين وجماعة من أخوته، بينما بقي عدد من أخوته على التسنن كما جاء ذكر ذلك في أحوال بني أعين، وهؤلاء

بطبيعة الحال لم يكونوا ينتقلون إلى هذا المذهب إلا عن حجة مقنعة، وقد اشتمل التراث الإمامي على نماذج من مناظرة هؤلاء مع الأئمة عليهم السلام.

٦- وبعد، فإن الإمامة كانت وفق منظور التشيع الإمامي أصلاً وأساساً في الدين، فكان المطلوب فيه التبصر المباشر والاقتناع عن حجة. فهذه عوامل متعددة كانت ذات تأثير واسع على تثبيت الشيعة الإمامية عموماً في اختيار هذه العقيدة.

ولأجل ذلك علّم أئمة أهل البيت عليهم السلام شيعتهم - وتجلى ذلك التعليم بوضوح في عصري الباقر والصادق عليهم السلام - على التثبيت الكافي ممن يكون هو الإمام، من خلال النصوص المصرحة، والإشارات الملوّحة، والسلوك العملي، ومحددات الانتساب، والاختبار العلمي.

ومن خلال هذا المنهج استطاع أئمة أهل البيت عليهم السلام حفظ ثبات جمهور شيعتهم على هذا الخط طوال قرنين من الزمن تقريباً حتى سنة (٢٦٠هـ)، وكلمها شذت جماعة عن هذا الخط إلى اتجاه غير معقول وواهم - خطأً كان وتيهياً أم تعمداً - فإنهم ينقضون بعد مدة، كما يظهر بتتبع هذه الانشعابات الصغيرة في الخط الإمامي في كتب الفرق وملاحظة غيابها سريعاً أو تدريجياً في التأريخ والرجال والحديث تماماً.

ولأجل ذلك يمكن القول على الإجمال إن اقتناع جمهور الإمامية بولادة الإمام عليه السلام وغيبته يعني قيام الدليل الوافي لديهم وفق قوانين التحري والتثبيت ولاسيما مع صعوبة الغيبة عليهم، لأنها تمثل صدمة لهم بعد أن كان الأمل لديهم - كما تصنفهم الأحاديث المأثورة - يزداد يوماً فيوماً بقرب دولة أهل البيت عليهم السلام.

ومع ذلك اتفق جمهورهم - كما في كل مرة - على وجود الإمام المهدي عليه السلام بعد وفاة أبيه العسكري عليه السلام وبغيته رغم ما كانوا يشعرون به من الصدمة النفسية بتعذر اطلاع جمهورهم على الإمام عليه السلام، أو التواصل المباشر معه، ثم غيبته التامة، لكنهم كانوا يستوعبونها بفعل الثوابت التي زرعتها الأئمة عليهم السلام والدلائل الوثيقة التي وفروها، كما سنشرح ذلك.

تفصيل منهج التثبيت حول الإمام الذي أرشد إليه أهل البيت عليهم السلام

هذا، وأما المنهج الذي عوّل عليه الأئمة عليهم السلام في الدلالة على الإمام اللاحق فهو يعتمد على جزأين ..

النصوص النبوية وكلمات الإمام علي عليه السلام

الجزء الأول - العام :- أساس عام واضح من النصوص النبوية وكلمات الإمام علي عليه السلام، وهو مؤلف من عناصر ثلاثة ..

١ - أن يكون من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وعترته، وقد حدّد صلى الله عليه وآله عترته وأهل بيته في مواقف مشهودة، منها: في حديث آية التطهير، حيث خصّ صلى الله عليه وآله عنوان أهل البيت بعلي وفاطمة والحسين عليهم السلام، ولا شك في أنّه صلى الله عليه وآله عنى حصر من يكون من أهل البيت في حياته المباركة بهؤلاء الأربعة، ولكنه صلى الله عليه وآله لم يعنِ عدم اندراج أحد من ذريتهم من بعدهم تحت عنوان (أهل البيت)، بدليل أنه أمر في حديث الثقلين بالتمسك بهم وبالقرآن الكريم مما يعطي استمرار وجودهم أبداً، فهو صلى الله عليه وآله إنما أراد ذكر من كان منهم في حياته، وقد دلّ كلامه صلى الله عليه وآله على أن عترته هم ذريته من الزهراء وبنيتها عليهم السلام، مضافاً إلى وزيره وابن عمه وأخيه وصهره ووالد ذريته الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام.

٢- أن يكون متفرداً في العلم والسداد والصلاح وسائر الصفات، فإنه مقتضى كونه من جملة المصطفين من هذه الأمة، كما أن ذلك هو ما يقتضيه حديث الثقلين، فإنّ وقاية الأمة من الضلال لا تكون إلا بالتمسك بمن هم على هذا النحو من التفرد.

وقد أكد الإمام علي عليه السلام في خطبه التي ألقاها في الكوفة على هذا التفرد والاصطفاء لأهل البيت عليهم السلام، مجسداً أبعاد هذا الاصطفاء في شأن نفسه بما ظهر منه من خصال ربانية، ومن علم خاص مما أخبر به من أبناء المستقبل في خطب الملاحم وغيرها مما لا شك في أصله عند جمهور المحدثين.

٣- إن ذلك إنما يكون في أفراد بأعيانهم من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله، وليس في جميع أهل البيت ولا في أيّ منهم ممن أراد التصدي للإمامة.

وهذا أمر بديهي، فليس هناك شخص يضمن صلاح ذريته واصطفائهم جميعاً ولو كان نبياً، وقد ذكر الله سبحانه أنه اصطفى أقواماً كبنينا إسرائيل بمعنى تفضيلهم باصطفاء أشخاص معيّنين منهم وليس جميعهم.

الأدوات الخاصة للتحقق من الإمام الحق

الجزء الثاني: تحديد تفصيلي للإمام، ومن المعلوم أن مثل ذلك لا يتحدد بصرف ادعاء الشخص نفسه، فإن القيادة موقع مغرٍ بطبيعة الحال، وقد جرى القتال عليها في السلالات المصطفاة السابقة بين الإخوة وأبناء الأعمام، وإنما يتحدد ذلك من خلال وصية الإمام السابق بعد أن كان بنفسه مصطفى من عند الله سبحانه فعلاً، وقد فعل النبي صلى الله عليه وآله ذلك في شأن الإمام علي والحسين عليهما السلام.

إلا أنه حيث كانت الوصية المعلنة موجبة للخطورة بعد الإمام الحسين عليه السلام عوّل أئمة أهل البيت عليهم السلام في تعيين الإمام اللاحق على أدوات أخرى كعلائم ذكية^(١) عليها^(٢)، منها ..

١- الوصية الشخصية، فقد اعتبرت الوصية الشخصية رمزاً للوصية بالإمامة وذات دلالة ذكية كافية عليها مفهومة في الظروف الخطيرة، وحتى من الناحية العرفية بشكل عام، فإنّ دلالة الوصية الشخصية على الوصية بالمقام ما لم

(١) والمراد بكونها دلالة ذكية أنها جاءت على سبيل التورية والمعارضة والملاحن التي يفهمها اللبيب الملتفت إلى مقتضيات الأحوال.

(٢) وينبه على ذلك عشرات الروايات الموافقة للاعتبارات التاريخية والاجتماعية والقرائن الأخرى، ومن تلك الروايات على سبيل المثال ما يأتي ..

١- صحيح هشام بن سالم وحفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام، قيل له: بأي شيء يعرف الإمام؟ قال: ((بالوصية الظاهرة والفضل ..)) الكافي ج: ١ ص: ٢٨٤ حديث: ٣.

٢- رواية عبد الأعلى قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المتوثب على هذا الأمر المدعي له، ما الحجة عليه؟ قال: ((يُسأل عن الحلال والحرام))، قال: ثم أقبل عليّ فقال: ((ثلاثة من الحجة لم تجتمع في أحد إلا كان صاحب هذا الأمر، أن يكون أولى الناس بمن كان قبله، ويكون عنده السلاح، ويكون صاحب الوصية الظاهرة التي إذا قدمت المدينة سألت عنها العامة والصبيان: إلى من أوصى فلان؟ فيقولون: إلى فلان بن فلان)) الكافي ج: ١ ص: ٢٨٤ حديث: ٢.

٣- معتبرة أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: إذا مات الإمام بم يعرف الذي بعده؟ فقال: ((للإمام علامات منها أن يكون أكبر ولد أبيه، ويكون فيه الفضل والوصية، ويقدم الركب فيقول: إلى من أوصى فلان؟ فيقال: إلى فلان..)) الكافي ج: ١ ص: ٢٨٤ حديث: ١.

يصرّح بخلافه أمر معروف لدى العشائر ، فمن أوصى إليه شيخ العشيرة كان هو الأولى بمقام زعامتها.

وكانت معرفة الوصي الشخصي للإمام السابق حالة متيسّرة عرفاً، فإن العرف يرى أن وصي الشخص هو أقرب الناس إليه، فإن كان له ولد فهو وصيه، وإن كان له أولاد كان وصيه أرشدهم ما لم يصرح بخلاف ذلك، وهذا أمر مشهود في العرف العام.

٢- الأولوية العرفية، حيث يرى العرف بعض الأشخاص أولى ببعضهم من غيره، فهو الأحق بالقيام بشؤون ذلك البعض في حالات قصوره أو إغمائه أو موته، كما يكون أولى بميراثه وبالطلب بحقوقه، ويكون الأولى عرفاً أقرب الناس إلى الشخص، فإن تساوى اثنان من حيث القرابة كولدیه اعتبر الأكبر أولى.

فهذه علامة مهمة يسهل فهمها في المجتمعات ذات الطابع القبلي كالمجتمع العربي، وهي تنفع في الوقوف على الإمام اللاحق من جهة تشابه نظام الاصطفاء بين آل إبراهيم وآل عمران وآل محمد ﷺ واشتراكهم بنظام التوريث، ولذلك كان الإمام الحسن أولى في حياته من الإمام الحسين عليه السلام، رغم أنها ولدان للإمام علي عليه السلام، فالناس يتجهون إلى الأقرب الأكبر عادةً ما لم يكن هناك قرينة صارفة عنه.

٣- الفضيلة الجامعة والمتفردة في العقل والوقار والعلم والدين والتقوى وسائر الصفات، فالفضيلة أيضاً شاخص مميز في كثير من الحالات، لأن

الاصطفاء تابع للفضيلة، كما قال تعالى^(١) في شأن النبوة: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾، والإمام كذلك في صفاته، فهو كما ورد في الحديث^(٢): ((واحد دهره، لا يدانيه أحد، ولا يعادله عالم، ولا يوجد منه بدل، ولا له مثل ولا نظير...)) إلى آخر الرواية.

٤- مواريث العلم، وهي على قسمين: الميراث الديني والميراث الإنبائي. والمراد ب(الديني) ما يتعلق بمعالم الدين أصوله وفروعه، وب(الإنبائي) ما يتعلق بأبناء المستقبل ورجاله، وهو ما تلقاه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله في تعلمه الخاص الذي أكثر الإشارة إليه في خطبه - كما سيأتي - حتى شاع عنه قوله^(٣): ((سلوني قبل أن تفقدوني))، وقد اشتهر عليه السلام برواية خطب الملاحم، ورواية هذه الخطب عنه في التأريخ الإسلامي العام. ووجه دلالة تلك المواريث على إمامة صاحبها أنها كانت من العلم الخاص دون العام.

هذا، وقد استشهد الإمام الباقر عليه السلام بالميراث العلمي في الدلالة على الإمامة، حيث أطلع جماعة من فقهاء أصحابه على بعض كتب الإمام علي عليه السلام بخطه وإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله كما سيأتي^(٤).

(١) سورة الأنعام: ١٢٤.

(٢) الكافي ج: ١ ص: ٢٠١.

(٣) نهج البلاغة: ٢: ١٣٠.

(٤) لاحظ ما يأتي في المطلب الأول، القسم الأول.

وزاد الإمام الصادق عليه السلام مضافاً إلى الاستشهاد بالميراث العلمي الاستشهاد بالميراث الإنبائي من الجفر والجامعة، وقد اشتهر عنه الاطلاع على الجفر.

وإلى هذا الجفر أشار أبو العلاء المعري بقوله^(١):

لقد عجبوا لأهل البيت لما
أناهم علمهم في مسك جفر
ومرآة المنجم وهي صغرى
أرته كل عامرة وقفر

وقال الشريف الجرجاني في شرح المواقف^(٢): (الجفر والجامعة، وهما كتابان لعلي (رضي الله تعالى عنه) قد ذكر فيهما على طريقة علم الحروف الحوادث التي تحدث إلى انقراض العالم، وكان الأئمة المعروفون من أولاده يعرفونها ويحكمون بهما، وفي كتاب قبول العهد الذي كتبه علي بن موسى (رضي الله عنهما) إلى المأمون: (إنك قد عرفت من حقوقنا ما لم يعرفه أبائك، فقبلت منك عهدك، إلا إن الجفر والجامعة يدلان على أنه لا يتم)).

وذكر كتاب الإمام الرضا عليه السلام هذا ابن الطقطقي في كتاب الفخري.

وقال التفتازاني في شرح المقاصد^(٣): (وها هو الإمام علي بن موسى الرضي مع جلالة قدره ونباهة ذكره وكمال علمه وهداه وورعه وتقواه قد كتب على ظهر كتاب عهد المأمون له ما ينبئ عن وفور حمده وقبول عهده والتزام ما

(١) لاحظ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ج: ٣ ص: ٢٤٠. مرآة الجنان وعبرة

اليقظان ج: ٣ ص: ٢٤٣.

(٢) شرح المواقف ص: ٢٧٦.

(٣) شرح المقاصد ج: ٢ ص: ٢٨٧-٢٨٨.

شرط عليه، وإن كتب في آخره ((والجامعة والجفر يدلان على ضد ذلك)).. وهذا العهد .. موجود الآن في المشهد الرضوي بخراسان).

٥ - أنه لا يشترط في الإمام من أهل البيت عليهم السلام أن يكون ظاهراً في جميع الأحوال، بل قد يكون مغموراً، كما قال الإمام علي عليه السلام: ((لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة إما ظاهراً مشهوراً أو خائفاً مغموراً))^(١).

وأما المهدي الموعود من أهل البيت عليهم السلام صاحب الدولة العادلة العامة فإن له غيبة قبل ظهوره، وكان هذا معروفاً لدى الشيعة منذ العصر الأول، حتى توهم جماعة أو زعموا غيبة غير واحد من القادة الذين رجوا فيهم أن يكونوا هم المهدي منذ منتصف القرن الأول الهجري كمحمد بن الحنفية.

٦ - ومع ذلك كله فقد كان أئمة أهل البيت عليهم السلام يذكرون من يكون الإمام من بعدهم بشكل ظاهر لبعض الرواة مع توصية مفهومة له بالكتمان والتقية حتى يظهر الأمر في وقته المناسب، وكانوا ينتقون بدقة من يذكرون له ذلك، فربما لم يذكروه للعلماء المشاهير من أصحابهم كزرارة بن أعين أو غيره من الأصحاب، لأنّ بعضهم عرضة لنشره من جهة الضغط عليهم في بث ما يعلمون أو لاسترسال بعضهم في الحديث، وذكره لبعض الرواة ممن قد لا يكون الحال فيهم كحال مشاهير الأصحاب في الوسط الاجتماعي آنذاك، وقد علمنا أن النبي صلى الله عليه وآله بثّ أسماء المنافقين الذين أرادوا قتله في غزوة تبوك إلى حذيفة دون عمار بن ياسر مع مكانته عند النبي صلى الله عليه وآله، رغم أنها كليهما كانا حاضرين وقتها مع النبي صلى الله عليه وآله، ولذلك عُرف حذيفة بأنه صاحب سر النبي صلى الله عليه وآله.

(١) نهج البلاغة ج: ٤ ص: ٣٧.

هذا، ولكن ينبغي الالتفات إلى أن الأئمة عليهم السلام لم يكونوا يخلصوا أسراراً من هذا القبيل بشخص ما ليعول عليه الشيعة بمفرده، بل يؤكدون على ما تقتضيه الأصول والقواعد العامة وسائر القرائن الظاهرة مما أشرنا إليه لتكون هذه الأصول والقواعد حجة بالغة في تعيين الإمام لا تقترن بلبس ولا ريبة ولا اشتباه.

وعلى هذا المنهج كان عمل الشيعة في تحري الإمام اللاحق عملاً بتعاليم الأئمة عليهم السلام وانطلاقاً من اهتمامهم بتشخيص الخط الحقيقي لأهل البيت عليهم السلام بين إعراض الجمهور وتعدد الدعاوى والرايات.

ومن مظاهر ذلك أنهم كانوا يجتبرون الأئمة بعد الباقر عليه السلام بأمور لا يحسن أن يكون المجيب عنها إلا إماماً مفترض الطاعة، فقد جاء ما يدل على أن فقهاء أصحاب الصادق عليه السلام جاؤوا إليه يسألونه عن مسائل كانوا قد سألوا أباه عنها من قبل، وكذلك جاء في شأن الكاظم والرضا عليهم السلام، ولا يبعد أن تكون الأسئلة عن أمور كان للأصحاب فيها روايات ظاهرة عن الأئمة السابقين عليهم السلام.

فكان رجال الشيعة الإمامية ينفرون بعد وفاة الإمام الحاضر إلى مقره وهو المدينة المنورة غالباً، ويتحققون من شأن ذويه ومؤهلاتهم، عملاً بما رسمه القرآن الكريم للمسلمين في مقام تعلم معالم دينهم من نظام إيفاد طائفة موثوقة منهم ليأتوهم بالخبر اليقين، وهو نظام كان معروفاً وموثوقاً ومعمولاً به، وهو ما جاء في قوله تعالى^(١): ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً..﴾، ولذلك كان

(١) سورة التوبة: ١٢٢.

المسلمون بعد الدخول في الإسلام يبعثون طائفة منهم إلى المدينة ليتعلموا معالم دينهم ويبلغوا قومهم.

وعلى ذلك يجري جمهور الشيعة في تحديد المرجع في الدين بعد وفاة المرجع السابق كما يعيشونه في العصر الحاضر.

هذا، ومن الضروري الانتباه إلى أن بعض هذه الدلالات وأمثالها قد لا يجد المرء حق دلالتها، من جهة أن المشهد الحي كثيراً ما يختزن دلالات واضحة في نظم عملية النقل والانتقال لا يسهل الشعور بها في المشهد الغائب، وقد يستشعرها المرء في المشهد الغائب ولكنها لا تكون بذلك الواضوح والتأكد، كما نشهد مثلاً على ذلك في انتقال المرجعية الدينية في الوسط الشيعي الإمامي، لا سيما في عهود الحكومات الظالمة عندما كان المرجع السابق يستعمل الإشارة إلى آخر بعده لتفهيم عامة الناس بذلك الانتقال، حيث يكون واضحاً للناظرين ولعامة المجتمع منظور المرجع السابق في من يريد أن يخلفه في المرجعية من خلال الأساليب الذكية لإحلال الآخر في محله من غير أن تكون هناك حاجة إلى نصوص كثيرة ومشاهدة متعددة، ويشخص ذلك الناس المتبصرون، بخلاف بعض المتسرعين ممن يعبر عنهم بالهمج الرعاع حيث يقعون في فخ غير المؤهلين للتصدي.

انتفاع الشيعة بالمنهج المذكور في الإيمان بولادة الإمام المهدي عليه السلام وإمامته

هذا، وقد انتفعت الشيعة بما كان ملائماً من هذه الأساليب بعد استشهاد الإمام العسكري عليه السلام لتحديد إمامة ولده المهدي عليه السلام.

لكن هذه الموازين كانت تنطبق بنحو متفاوت وأذكي في شأن الإمام المهدي عليه السلام.

لقد التزم الإمامية بعد الإمام الحسن العسكري عليه السلام بكون الإمامة فعلاً في ذرية النبي صلى الله عليه وآله وعترته المصطفين المعينين، ولم يجلّوا نائباً أو وكيلاً مناهم عليه السلام بحال، ولا التزموا لغيرهم بشأن عدا كونهم وسائط إلى الأئمة بعد اختبار صدقهم وخصالهم، كما لم يجلّوا عالماً محلهم، بل كان شأن العلماء الرجوع إليهم في الفقه الاجتهادي المتوقف على التخصص والخبرة.

وكذلك التزموا بشرط التفرد في الصفات والتميز الملائم لمقام الاصطفاء، فلم يعبّوا بدعاوى من قبيل دعوى جعفر ابن الإمام الهادي عليه السلام الذي لم يكن يتصف بخصال تؤهله لمقام الإمامة رغم قربه، حيث كان ابناً لإمام وأخاً لإمام. وأما في شأن العلامات على وجود الإمام عليه السلام وتعيينه والوصية إليه فقد كانت هناك مؤشرات ذكية تنبه على أنه قد يكون هناك أمر خفي ومستور في البين.

وهي أمور متعددة منها ..

١. أن الإمام العسكري عليه السلام استشهد دون وصي ظاهر ولو بوصية شخصية مثل تدبير أمور موته مثل كفنه ودفنه والصلاة عليه وتدبير ما يتعلق بتركته وذويه ومثل ديونه ومصرف ثلثه والاهتمام بأسرته وبغير ذلك من الأمور المتعارفة، وهذا بالرغم من أن المفروض بالمرء شرعاً أن يكون له وصية شخصية كما ندب إليه في الدين وجرى عليه عرف الصالحين، لكنه عليه السلام لم يحدد لنفسه وصياً رغم وجود بعض المقربين إليه عليه السلام من بني هاشم مثل أبي هاشم الجعفري الذي كان معه في السجن، لكن مع ذلك لم يُنقل عن أي أحد دعوى أنه وصي

الإمام العسكري عليه السلام، فكان غياب أي وصي شخصي ظاهر في حقيقته إلفاتاً لنظر الشيعة إلى أن الأمر ليس طبيعياً، وعليهم البحث عن حقيقة الحال، بل هو في الحقيقة نحو إشارة ذكية إلى وصي غائب.

٢. أن المفروض بالإمام من أهل البيت عليهم السلام أن يعين بنحو ما من يخلفه في قيادة شيعته كما فعل آباؤه عليهم السلام، إلا أن الإمام العسكري عليه السلام لم يخلف أي شخص ظاهر ليتبوأ مقام الإمامة، وهذا كان أمراً بديهيّاً للعام والخاص جميعاً، فكان ذلك مؤشراً آخر مفهوماً للشيعة الإمامية على أن وراء الأكمة ما وراءها.

ومما كان يساعد على هذا انتقال الأذهان من عدم تعيين الوصي وترك الأمر من غير خليفة ظاهر إلى الانتباه إلى وجود الإمام الغائب ما جاء عنهم عليهم السلام مسبقاً من أن المهدي من أهل البيت سيغيب حتماً^(١).

وأما الاختبارات التي كانت الشيعة تجربها لتحديد الإمام من أهل البيت من اختبار الصفات والميراث العلمي والإنبائي فلم تكن متاحة بنحو مباشر في شأن الإمام الغائب، لكن بالنظر إلى وجود وكلاء يعملون من جهته لمدة سبعين سنة أمكن هذا الاختبار بنحو غير مباشر من عدة نواحٍ ..

١ - اختبار الصفات، فقد كان تدبير الوكلاء الأربعة عن الإمام المهدي عليه السلام طيلة سبعين سنة من نيابتهم عنه عليه السلام بعد والده الإمام العسكري يلائم وجود إمام متفرد الصفات وراء هذا الأمر يستطیع أن يحفظ كيان الشيعة وعقيدتها في هذا الظرف الحرج من دون ضوضاء ومحدور، كما فعل الأئمة القادة عليهم السلام من قبل رغم حراجة الظروف.

(١) سيأتي تفصيل ذلك في محله من أصل البحث.

٢- اختبار الميراث العلمي، فإنّ ما جاء به الوكلاء عن الإمام عليه السلام يدل على التفرد في الإحاطة بمعالم الدين، ولا شك في أن الوكلاء الأربعة مع أنهم من أهل الفضل والفضيلة لم يكونوا من أهل العلم والاختصاص بالفقه والحديث، وكان في أهل العلم من الشيعة مشايخ كبار خلفاً عن سلف منذ زمان الباقر والصادق عليه السلام، وقد قدّموا أسئلة إلى الوكلاء فجاء الجواب عنهم متلائماً مع ما هو المعهود من الأئمة القادة من آبائه عليه السلام.

٣- الميراث الإنبائي، فقد عهد من الأئمة السابقين عليه السلام إنبأؤهم الوافدين إليهم عن أخبار خاصة غير متاحة إلا بعلم خاص، وهذا الأمر تحقق أيضاً، فقد كان الحاملون للأموال يأتون بها نواب الإمام المهدي عليه السلام فيخبر الحاملون بخصوصيات ما جاؤوا به، وكان أصحاب الحاجات يقدون فيتم إبلاغهم بتحقيق حاجتهم، وكان كل ذلك دليلاً مساعداً ومؤكداً للقرائن العامة على وجود الإمام عليه السلام.

وبجنب كل ما تقدم كانت هناك أخبار خاصة محددة للإمام عليه السلام من قبل الأئمة السابقين عليه السلام أو تحكي الاطلاع عليه بعد ولادته، وهو يمكن أن يكون عنصراً إضافياً بعد تطابقه مع القرائن والأصول العامة.

وهكذا يتبين المنهج العام الذي جرى عليه أئمة أهل البيت عليه السلام لإرشاد المجتمع الإمامي إلى الإمام اللاحق في الظروف الأمنية والسياسية الحرجة التي كانت تمنع من الإعلان عنه والمجاهرة به.

كما يتبين على الإجمال جري الشيعة الإمامية على أصول هذا المنهج على وجه ملائم في شأن التأكد من ولادة الإمام المهدي عليه السلام ووجوده وإمامته، وهو ما سيحيي توصيفه في أصل البحث إن شاء الله تعالى.

وبإتمام هذه النقطة يتم المدخل الذي أردنا ذكره حول منهج البحث والتحري حول إمامة الإمام المهدي عليه السلام وولادته، وهو في حقيقته يبين المنهج العام في تحري إمامة سائر الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، وهو ما سنوضحه في المطلب الأول من البحث.

الفهرست

- التمهيد ١١
- ١- أصل الإنباء بالمهدي ١٣
- ١٤..... بدهاة النبأ بالمهدي عليه السلام في المستوى الشيعي الإمامي
- ١٥..... الاتفاق على النبأ بالمهدي عليه السلام في المستوى الإسلامي
- ٢٢..... معهودية النبأ بالمهدي عليه السلام في الرسالات السابقة قبل الإسلام
- ٢٤..... ٢- أبعاد هذا النبأ والحكم المنظورة به وأهميته
- ٢٤..... الحكمة في العناية الإلهية بتغليب العدل في آخر هذه الحياة
- ٢٧..... الحكمة في بثّ نبأ المهدي في الدين قبل تحققه
- ٣٠..... ٣- خصائص المهدي
- ٣٣..... ٤- تعين المهدي عند الشيعة الإمامية
- ٣٧..... المدخل في منهج البحث والتحري في شأن القضية الـ
- ٣٧..... نقاط يجب البحث عنها
- ٣٩..... ضرورة معرفة طبيعة الموضوع والأدوات الملائمة للبحث فيه
- ٤٠..... أبعاد مختلفة لقضية الإمام المهدي تقتضي كل منها منهجاً ملائماً
- ٤٢..... ضرورة الموازنة بين المؤشرات المختلفة
- ٤٥..... ضرورة الانطلاق من الثوابت المفترضة للموضوع
- ٤٦..... إنكار نبأ المهدي من منطلق عدم الإيمان بأصل الدين

- ٤٧..... إنكار نبأ المهدي من منطلق نفي حقانية الإسلام
- ٤٨..... إنكار نبأ المهدي من منطلق إنكار اصطفاء أهل البيت
- ٥٠..... نبأ المهدي على أساس اصطفاء أهل البيت للإمامة في الدين
- ٥١..... خطأ استغراب الفكرة بعد الانتباه إلى منطلقها
- ٥٤..... ضرورة الإحاطة المناسبة بالتأريخ
- ٥٦..... ولادة المهدي مسألة تاريخية في داخل المذهب الإمامي
- ٦٠..... ضرورة الاطلاع على المجتمع الإمامي ودراسة مقوماته واهتماماته وتراثه
- خطأ مناقشة فكرة المهدي على أساس نفي تبوء أهل البيت قيادة المجتمع
الشيوعي..... ٦٣
- ٦٧..... ضرورة الانتباه إلى خطورة موقع الأئمة القادة من أهل البيت
- ٦٧..... كون الأئمة من أهل البيت
- ٦٨..... اعتقاد الشيعة باصطفاء الأئمة القادة من أهل البيت
- ٦٩..... الخطورة السياسية في الاعتقاد باصطفاء الأئمة عليهم
- ٧٥..... الخطورة الدينية في الاعتقاد باصطفاء الأئمة عليهم
- ٧٥..... الخطورة القبلية في الاعتقاد باصطفاء الأئمة
- ٨١..... تعويل الأئمة من أهل البيت على الأساليب الذكية البيانية والاجتماعية
- ٨٣..... أسلوب الصادق في الدلالة على خليفته
- تنوع الدلالات الذكية التي استخدمها الأئمة لتعيين الإمام
اللاحق..... ٨٥
- ٨٧..... تأكيد أئمة أهل البيت على الشيعة في فهم المعارض واللحن

- عمل الأئمة عليهم السلام على أن لا تكون الشيعة جماعة سرية ٨٩
- زوال الادعاءات الخاطئة للإمامة بعد أمد قصير ٩١
- ضرورة الانتباه إلى معايير الوثوق التاريخي والروائي** ٩٥
- التأصيل الفطري للحاجة إلى الحجة الموثوقة ٩٥
- تنوع الثبوت إلى الثبوت الاجتماعي والفردى ٩٦
- مناطق الثبوت الاجتماعي ٩٧
- مناطق الثبوت الفردى ٩٩
- تنوع المؤشرات إلى أنواع مختلفة منها الأحادية والتراكمية ١٠٤
- تنوع المؤشرات إلى بديهية ونظرية ١٠٤
- تنوع المؤشرات إلى مباشرة وغير مباشرة ١٠٥
- نوع المؤشرات القائمة على ولادة الإمام المهدي عليه السلام ووجوده ١٠٧
- إيجاز عن المؤشرات الروائية على وجود الإمام المهدي عليه السلام ١٠٩
- المؤشرات التاريخية والاجتماعية بأقسامها ١١١
- المؤشرات العامة الحاصرة ١١١
- المؤشرات الخاصة الاجتماعية: نواب الإمام عليه السلام ١١٧
- وضوح ولادة الإمام عليه السلام ووجوده ١٢٢
- خطأ ظن اعتماد ولادة الإمام على بضعة روايات شخصية غير موثوقة ١٢٣
- التوصيف العام للمجتمع الإمامي في زمان الإمام الحسن العسكري عليه السلام ... ١٢٧**
- ظواهر في المجتمع الشيعي من المحال معها إيمانه بولد مختلق

- ١٢٩..... للعسكري عليه السلام
- ١٣٠..... اللامركزية في المجتمع الشيعي
- ١٣٣..... استقرار جمهور الشيعة على المذهب بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام
- ١٤٠..... بناء الاعتقاد الإمامي على الوضوح في القيادة
- ١٤٣..... جري المجتمع الإمامي على التثبيت في النقل عن الأئمة عليهم السلام
- ١٤٨..... تعدد أطراف المجتمع الإمامي
- ١٥٠..... انفتاح المجتمع الإمامي على البحث والمناقشة
- ١٥١..... أن الشيعة الإمامية أهل تعقل وثقافة وعلم
- ١٥٥..... اهتمام الإمامية بالتثبيت في مسألة الإمامة
- ١٥٩..... المنهج العام للأئمة السابقين عليهم السلام في الدلالة على الإمام اللاحق
- ١٦٠..... اهتمام الإمامية بالتثبيت قبل الإذعان بالإمامة وعوامل ذلك
- ١٦٥..... تفصيل منهج التثبيت حول الإمام الذي أرشد إليه أهل البيت عليهم السلام
- ١٦٥..... النصوص النبوية وكلمات الإمام علي عليه السلام
- ١٦٦..... الأدوات الخاصة للتحقق من الإمام الحق
- انتفاع الشيعة بالمنهج المذكور في الإيمان بولادة الإمام المهدي عليه السلام
- ١٧٣..... وإمامته
- ١٧٩..... الفهرست